

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

الحمد لله على توفيقه لطبع

المجلد الثالث
من

نزل الأبرار
من

فقه النبي المختار

لادعرج البارع المحدث المجتهد المولوى وحيد الزمان الوحيد آبا دى
باهتمام العبد الأسمى محمد أبى القاسم البشارى سى

فى مطبع سعيد للطابع فى بلد بنارس

سنة ١٣٢٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيع

هو مبادلة المال بالمال والمعتبر فيه صحه والتراضي بقول او فعل ولو بشارع
هو تاد على النطق او بكتابة او معاينة من المتعاقدين او من اليايع او من المشترى
وشروطه الرضا فلا ينعقد اذا وقع هزلا او بالاكراه لا يبرق والبر شد فلا يصح بيع
المجنون والسكران والنائم والمبرم والفقير علهه والسفيه المحجور وكل ابيع الميزر السفيه
الفير المحجور ما لو ياذن وليهما او كون البيع مالا فلا يصح بيع الحجر والبيتة والغدير
والاخصام والدم وعصب الفحل وحمل خرامد هل يصح بيع الكلب ام لا
فيه قولان والاصح جوازها اذا كان كلب صعيد في غيره لا وكذا لا يصح بيع السور
وتبين بيع ولا يجوز بيع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء وما يقع غرر وحمل العيلة
وكون المبيع ملكا للبايع وقت العقد فلا يصح بيع الفضولي ولو اوجب يبرم
وقبل يصح اذا اجبر كالنكاح الفضولي وكون المبيع مقدرا للتسليم فلا يصح

بيع العبد الا بقر والجمل الشارد ولو من قادر على تحصيلها وكذا بيع السطك
في الماء والطير في الهواء ومعرفة الثمن والتمن للتعاقدين اما بالوصف او بالشا
حال العقد او قبله يسير وكونه منجرا فلا يصح مولا كبعثك اذا جاء راس الشهر
او بعثك ان رضى زيد او بعثك ان دخلت الدار قبل يصح ان قال اذ قال
احدهما بعت او قبلت ان شاء الله من باع معلوما مجهولا لم يتعد رعله
صح في المعلوم بقسطه من الثمن وان تعذرت معرفة المجهول ولو بين من المعلوم
فالباع باطل **فصل** لا يصح بيع المناذلة والملاصقة ولا بيع ما في الضرع
ولا بيع المغانح حتى تقسم ولا بيع الثمر على الشجر اى المخاضة حتى يظهر صلاحه
ولا بيع الزرع حتى ينمو ولا بيع الصوف على الظفر ولا بيع السمن في اللبن ولا بيع
الحاقل والمزانية والمعاومة والعروب ولا بيع العصير الى من يتخذ به خرا او الكالى
بالكالى ولا بيع ما اشتراه قبل قبضه وقيل يجوز في القمار قبل يجوز في غير الطدام
وروى عن السلف بيع الصكوك قيل ان يقبض ما فيها ولا يصح البيع والشراء
في المسجل ولا بيع من تلزمه الجمعة بعد نداءها الذي عند المنبر وكذا الوضوء
وقت الصلوة المكتوبة ولا بيع البيض والحوز ونحوهما القمار ولا بيع السلاح في الفتنة
لاهل البغي او قطاع الطريق اذا علم البايع ذلك من مشرويه ولا بيع امه او غلامه
يبر بالوطا وقيل يجوز بيع الامه لمن عرف بالوطى في الدبر وكان الاختلاف فيه
في بيع الامه الغنية او سيعها لمن يغفلها الفناء قولان اما من يشترها للزنا فلا يجوز بيعها
له اتفاقا ولا يصح بيع قن مسلم كافر الا اذا اتفق عليه بالقرابة ولا يصح بيع المسافر
كقوله لمن اشترى شيئا بشئ اعطيك مثله بتمعه وكذا شراء على شراء المسلم

كقوله لمن باع شيئاً ببيعة عندي فيه عشرة وكذا افتراضه على افتراضه وانما به
 على انما به وكذا المسافة والمزارعة والمجالة ونحوها فخرم ولا تصح اذا سبقت
 للغير وكذا حرم السوم على سوم المسلم مع الرضاء الصريح من البائع اما الزيادة
 في المداولة فجازة اتفاقا ويجوز بيع الصحف وقال الخبابة حرام اما بيعه كما في
 خرام اتفاقا وكذا بيع الامعة التي يطاها قبل استبرائها فلا يصح المقصود
 في المقبوض بعد فاسد وبضمن هو ذرية يادته كنصوب ولا يصح كاستثمار
 في البيع الا اذا كان معلوما ومنه استثناء ظهر المبيع الى مقام معلوم
 بان يمل البائع عليه او يركبه ولا يجوز التزويج بين تخارم ولا ان يبيع حاضر
 لباد وكذا لا يحل التناجش وتلقا الركبان والتمير ويجب وضع
 المواجة ولا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيعتان في بيعة
 وكذا حرج ماله يضمن وبيع ماله ليس عند البائع الا في بيع السلف والسلم باب
 الشرط في البيع يجوز اشتراط عدم الخداع فثبت الخيار لمن اشترطه
 سواء غبن او لم يغبن والشرط في البيع قيمان صحيح كالحرام وفاسد مبطل
 للبيع فالبيع كشرط تأجيل الثمن او تأجيل بعضه او من اضمن معين
 او شرط صفة في المبيع ككون العبد المبيع كالتا او الحلا او خصيا او صا
 او مسلما او كون الامعة البيعة بكر او خميص والداية همارة
 او لونا او حاملا او الفهد والكلب والبنزى صيود او الطير مصورا او البغاء ناطقا
 والسلب متكلما فان وجد الشرط لم يلزم البيع والا فلا يشتري
 الفسخ اذا ارش فقد الصفقة ويصح ان يشترط البائع على المشتري منفعة

هو نظام ارجاد
 نعيم بالهندية
 ٢٢

ما باعه كالركوب على الدابة والحمل عليها الى موضع معين وسكنى الدار شهرا
 او اقل منه او اكثر وخدمة العبد مدة معلومة غير وطى ودوا عليه ويصح
 ان يشترط المشتري على البائع حل ما باعه الى محل معلوم للبائع او تكسيرة
 او خياطة او تفصيله والفاقد المبطّل شرطان في بيع المذكور في الحد
 وهوان يقول بعتك هذا باللف ان كان ثوبا او بالعين ان كان نسيئة
 ونيل به ان يقول بعتك ثوبه بك او على قصاصته وخياطته
 وقال الشيخ ولي الله من اصحابنا معنى الشرطين ان يشترط حقوق البيع
 ويشترط شيئا خارجا منها مثل ان يهبه كذا او يدفع له الى فلان
 او ان احتاج الى بيعة نحو بيع الامنة وكذا بيعتان في بيعة وصفقتان في
 صفقة وهو ما ذكرنا او كذا وان يقول بعتك عدي هذا بعشرين دينارا
 على ان تبني جارتك وكذا شرط سلف او شرط قرص او اجارة
 او شركة او صرف الثمن والكل داخل في بيعتان في بيعة المني عنه
 وكذا اكل ما كان في معنى ذلك مثل ان يقول بعتك على ان تزوجني
 ابتك او علم ان ازوجك ما بقي او لتتفق على عدي او ما بقي او على
 حصي من ذلك قرصا او مجانا او لشرط المشتري على البائع انه اذا
 نفق للمبيع والاحمدة او لشرط البائع على المشتري ان لا يبيع للمبيع
 او لا يهبه او لا يفتقه او ان اعتقه فالولاية له او لشرط البائع على المشتري
 ان يفعل ذلك او لشرطه عليه وثقت المبيع فالشرط باطل والبيع
 صحيح بشرط العتق فانه صحيح ويجبر المشتري على العتق ان اباه فان منع

المشتري من العتق اعتقه حاكم عليه ومن باع بما يزرع كارض وثوب
على انه عشرة فيان اكثر اقل مع البيع ولكل الفسخ الا ان المشتري
اذا اعطى الزائد بلا عوض فلا فسخ له لان البايع زاد خيرا وان اتفقا
على امضاءه لمشتري بعوض جاز وان باق فالباع صحيح والنقص على البايع
وللمشتري الفسخ وله امضاء البيع بقسطه من الثمن برضا البايع والا فله
الفسخ وان بذل المشتري جميع الثمن لم يملك البايع الفسخ وان اتفقا على
تقويضه عند جاز وان باع صبرة على انهاء عشرة اة او زبره حديد
على انهاء عشرة اطل فبانت احد عشر فالبيع صحيح والرائد للبايع مشاعا
ولا خيار لمشتري وان بانت تسعة فالبيع صحيح وينقص من الثمن بقدره ولا خيار له

باب الخيار

منه خيار المجلس ويثبت للمتأقدين من حين العقد الى ان يتفرقا
عز فابايد انهما فلو حجز بينهما باحاط ادر داء زنجرة او ثامالم بعد تفرقا
ليقائهما بايد انهما محل العقد وخيارهما محاله ولو طالت المدة ولا يسقط
التفرق بالاكراه الا انقرع من عدد او سئل اذ انار هذا الخيار مالم
يتبايعا على ان لا خيار لهما او يسقطا بعد العقد فان اسقطه احدهما
بقي خيار الاخر وينقطع الخيار بموت احدهما كاجبونه وهو على خياره
اذا افاق ولا يثبت الخيار لوليه وان خرس قامت اشارته مقام نظقه
تخوخر الفرقة من المجلس خشية الاشتغال وقالت الخبالة محرم ومنه خيار الشرط

وهو ان يشرط اذ احدهما الخيار الى مدة معلومة فيصح وان طالت
لكن يحرم تصرفهما في الثمن والتمن في مدة الخيار ويتقل المالك في البيع الى
المشتري من حين العقد سواء جعل الخيار لهما او لاحدهما فاحصل
في تلك المدة من البناء المنفصل كالكسب والاجرة فليقتل له ولو ان الشرط
للبايع فقط ولا يفتقر فسخ من يملكه الى حضور صاحبه ولا الى رضاه فان
معنى من الخيار ولو يفسخ صار البيع لازما ما يسقط الخيار بالقول بالفعل
كصرف المشتري في البيع بوقف او هبة او سوم او بيع او لمس بشهوة و
ينفذ تصرفه ان كان الخيار له فقط ومنه خيار الخلافة فيثبت لمن اشترطه
الى ثلاثة ايام وهو خيار الغبن وقالت الخبالة يثبت ولو لم يشترط اذا كان
الغبن خارجا عن العادة وهو ان يبيع ما يساوي عشرة بمائة او يشتري ما
يساوي ثمانية بعشرة وكا ارش مع الامساك للبيع ومنه خيار التدليس
وهو ان يد البايع على المشتري ما يزيد به الثمن كتصريه اللبن في الزرع وتحديد
الوجه وتسويد الشعر فمن اشترى شاة مصراة او بقرة او دابة فهو بخير النظر
بعد ان يجلبها ان رضى بها امسكها وان سخطها رددها ودمرها صاعا من
تمر لا شمر اذ فان لم يوجد التمر وقيمتة او ما يشر اضيان عليه ويحرم التدليس
في كل بيع ويثبت للمشتري الخيار حتى ولو حصل التدليس مع البايع بلا قصد
وان دلس البايع البيع بما لا يزيد به الثمن كتبسيط الشعر او علم المشتري بالتدليس
لو كان له خيار كما لو اشترى معينا يعلم عيبه والواجب على البايع ان يبين
العيب ومنه خيار العيب فلا يوجد المشتري بالاشترار عيبا مجهله فخره

عنه
اما الغناء الفصل
فهي تايح للبيع
١٢

رد المبيع بمائه المتصل لا التفصل وعليه اجرة الرد ويرجع بالثمن
 حاصل على البيع وبين امسأله وياخذ الارش ويتعين الارش اذا تلف
 للمبيع عند المشتري ما لم يكن الباي علم بالعيب وكتمه تدليسا على المشتري
 فلو دلس وكتم العيب مع علمه وتلف المبيع بغير فعل المشتري كما لو مات فيده
 على الباي ويرجع المشتري عليه بكل ما دفعه له وخيار العيب على
 التراخي يعني لا يطل بالتأخير ولا يسقط الا ان وجد من المشتري ما
 يدل على رضاه كتصرفه فيه عالما بعيبه باجارية اداء امره او نحو ذلك
 او استعماله لغير تجرته كالوطي والحمل على الدابة ولا يقتقر الفسخ الى حضور
 الباي ولا الى حكم الحاكم والبيع بعد الفسخ امانة بيد المشتري لكن
 ان قصر في رده حتى تلف ضمنه وان اختلفا عند من حدث العيب
 مع الاحتمال ولا يثبت فانقول قول المشتري يمينه وان لم يحتمل الا قول احد قبل وقصر خيار الخلف في الصفة
 فان وجد الشك ما عرفت او تقدر وينتقل العقد من يمين متغيرا فله الفسخ ويحلف المشتري ان اختلفا
 وضمنه خيار الخلف في قدر الثمن فاذا اختلفا في قدره ولا يمينه

والقول ما يقول الباي وقيل اذا كان منكرا غير مدع وقيل حلف الباي
 ما بعته بكذا او انا بعته بكذا انما يحلف المشتري ما اشتريته بكذا او انا اشتريته
 بكذا انما بعد التحالف ان رضى احد هما بقول الآخر او رضى القابل نكل
 احد هما عن اليمين وحلف الآخر اقر العقد في الصورتين وان لم يرض
 يقول الآخر بعد التحالف فيتفاسخان وينفسخ البيع بفسخ احد هما بعد
 التحالف ظاهرا وباطنا فان نكلا صرهما الحاكم وكذا اذا اختلف للتواجران

في قدر الاجرة وضمنه خيار من باع قبل وصول السوق لا من البني صلح
 نفي عن تلقى الجلب وقال ان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلعة
 فيها بالخيار اذا ورد السوق ومنه خيار الزوية فمن اشترى شيئا لم يره فله
 رده اذا رآه **فصل** لا يملك المشتري المبيع قبل القبض ولا يصح تصرفه
 فيه عند اصحابنا اهل الحديث وقالت الحنابلة يملك المشتري المبيع مطلقا
 بمجرد العقد ان لم يكن فيه خيار ويصح تصرفه فيه قبل قبضه وان تلف فمن
 ضمانه الا البيع بكيل او وزن او عدد او ذرع فانه يكون من ضمان بايعه حتى
 يقبضه مشتريه ولا يصح تصرفه فيه ببيع اذينة او رهن قبل قبضه وان تلف
 باقره مادية قبل قبضه انفسخ العقد وان تلف بفعل بايع او اجنبى خير المشتري
 بين الفسخ ورجوع بالثمن كاملا او اكل مضاعف ويطلب من ان تلفه ببذله والتمن
 كالثمن في جميع ما تقدم وبه ائقي بعض اصحابنا اهل الحديث ويحصل قبض
 للمكيل بالكيل والموزن بالوزن والمعدود بالعد والمذرع بالذرع بشرط
 حضور المستحق او نائبه فان ادعى القابض بعد ذلك نقصان ما اكثاله او اثنه
 او عده او ذرعه او ادعى انها غلط فيه او ادعى الباي زيادته لم يقبل قولهما
 واجرة الكيال والوزن والعداد والذراع والنقاد على البازل واجرة النقل
 على القابض ولا يضمن ناقد خاذق امين خطأ سواء كان متبرعا او باجرة
 وتسبب الاقالة للمنادم من بايع ومشتريه ليست بيعا بل فسخ فصح قبل القبض
 وبعد نكلا الجمعة ولا خيار فيها ولا شفعة ولا يمحنت بها من حلفه لا يبيع
باب الوفاء هو من الكبار لا خلاف وهو على نوعين احدهما

ان يولد من وهو ان يشترط القضاء ان اكل على اصل الدين وثانيها البيع
 فيجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
 والتمر بالتمر والمخ بالمخ الا مشلا بمثل يدا بيد ويجوز الفضل والنساء عند
 اتجار الجنس في هذه الاشياء الستة فقط وفي غيرها من الكليات والوزون
 جاز التفاضل دون النساء سواء كانت اجناس متحدة او مختلفة هذا هو
 قول المحققين من اصحابنا اهل الحديث ورجحه صاحب السبل والشركا
 والسيد وقال الاخرين يلحق بها ما يشاركها في العلة وهي الجنس والطعم وقيل
 الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاقنيات وقيل الجنس وجوب الزكوة
 وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن فان اختلفت الاجناس جاز التفاضل
 بالاتفاق اذا كان يد ايدي ولا يجوز بيع الجنس من هذه الاشياء الستة بجنسه
 مع عدم العلم بالتساوي كبيع صبي من تمر ببصرة منه جزا فان صحبه غيره
 وقيل يجوز ان صحبه غيره وكذلك يجوز بيع حلي او سقاية او انية من ذهب او فضة
 بجنسه متفاضلا ولا يجوز اخذ الفضل بدل الصنعة وقد لزم بالرداء معارضة
 على القول بجوازها وشكا عنه عمر فكتب عمر اليه ان لا يبيع مثل ذلك الا بمثل
 بمثل وزنا بوزن ولا يجوز بيع الرطب بما كان يابس او كذا يبيع الكرم بالزبيب
 الا لاهل العرايا ولا يبيع النحر بجوان من جنسه وقيل بغير جنسه ايضا وقيل
 يباح ويجوز بيع الحيوان باثنين او اكثر من جنسه ولا يجوز بيع العينة والخنثى
 في زماننا جوازها لان الناس لا يقرضون في هذا الزمان قرضا حثا بغير
 فائدة في جوازها قضاء الحاجات المسلمين وجوز بعض الاخذ اعطاء الربوا

عند الضرورة لا اخذها وكذلك قال بعضهم لا ربوا بين المسلم والحربي
 في دار الحرب فان كانت بلاد الهند دار حرب يجعل اخذ الربو عندهم من
 الكفار لا من المسلمين ونصوص حرمة الربو عامة ولا دليل على التخصيص
 وقد قال سيدنا عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قبض عنا ولعيبين لنا في الربوا ناشافيا
 فدعوا الربوا والريبة والتقوى هو الاجتناب عن سائر انواع الربو وعافيه شبهة
 واجاز بعض اصحابنا اخذ الاموال بالربو المذول الاسلامية عند الضرورة
 لان الضرورات تبيح المحذورات والزمان زمان لا يعطى فيه احد درهما
 لاحد الا بالمنفعة فلوما اخذت الاموال بالربو عند استيلاء الكفار لا جمل
 اعداد ادوات الحرب تهلك الدولة الاسلامية ونفلا كما تستولي الكفار على
 المسلمين ويجعلونهم كالعبيد وهذا ضرر عظيم يباح لاجل النجاء منه الضرر
 الخفيف والله اعلم **فصل** من باع او وهب او ارهن او وقف دارا
 او ارضا او منعتها او امرضا بعدتها الجاهل ببناءها او مقفها ودرجها
 وقضاءها ان كان لها فناء وما كان متصلا بها لمصلحة كالمسكن او الخراف
 المستمرة والابواب المنصوبة وحلقها ورحى منصوبة والخوازي المدفونة وما فيها
 من شجر وعرش لاكثر او حزامد فزين ولا السلا كيو دار فوف الغير المستقر
 والابواب الغير ولا خشاب والحيدوع الغير المنصولة ولا حشجار المنصوبة في
 الاراضي من القفار او غيرها وكذا المنفصل عنها كالحبل وذلول وكبرة وقفل وفرن
 ومفتاح ورحى وسائر ما لها المنفعة وان كان الباع ونحوه ارضا داخلها
 فيها من غراس وبناء لا يملكها من ربح ولا يحصد الا مرة كبر وشعير ويصل

وسم دار زود عن ذرة وفجل وقوم ولف وجوز ونحوه ويبقى للبائع الى
 اول وقت اخذ به بلا اجرة مالم يشترطه المشتري لنفسه وان كان يجوز
 مرة بعد اخرى كطبة ويقول او تنكر ثم تكفأ وباد بخان او تنكر اخذ زهرة
 كورد وباميين فلا حصول من جميع ذلك للمشتري والجيزة الظاهرة والقطعة الاخرى
 للبائع وعليه قطعها على الفور واذا بيع شجر النخل بعد تحقق طلعها فالشتر للبائع
 مالم يشترطه المشتري متروكا الى اول وقت اخذه وكذا ان بيع شجر ما
 ظهر من عنب وتين وقوت ورماني وموز وجوز او ظهر من لوزة كشمش
 وتقاخ وسفرجل ولوز ونحوه واجاب وان اخرج من الكمامه كورد وباميين
 ونرجس وبنفسج وقطن وما بيع قبل ذلك فالمشتري ولا تدخل الارض تبعا
 للشجر اذا بيع الشجر فاذا اباد الشجر فلا يملك غرس شي مكانه ولا يصح بيع الثمرة
 قبل بدو صلاحها ولا بيع الزرع قبل اشتداد حبه وصلاح بعض ثمره شجرة
 صلاح الجميع نوعا الذي في البستان فصلاح البليح ان يحمر اديصف وصلاح
 العنب ان يتحول بالماء الحلو وصلاح بقية الفواكه كالرمان والشمش والنخ
 والجوز والسفرجل والحب طيب كلها وظهر نضجها وصلاح ما يظهر
 فابعد ثم كالقضاء والخيار ان يוכל عادة وصلاح الحب ان يشتد او يبيض وما
 تلف من الثمرة قبل اخذها من ضمان البائع ما يتبع مع اصلها او يفرق المشتري اخذها على

باب السلم

هو ان يسلم راس المال في مجلس العقد على ان يعطيه ما يتراضيان عليه

معدوما الى اجل معلوم فان كان المالك من موجبين فلا يجوز لانه بيع الكالي
 بالكالي وقد نهي عنه فلا يأخذ في السلم الا ما سماه او راس ماله عند
 حلول الاجل ولا يصح فيه قبل قبضه ويصح السلم بلفظ البيع واشترط
 لجوازه الحداثة سبعة اعداد ان يكون المسلم فيه مما يمكن انضباط صفاته
 كالمكيل والموزون والمذروع والمعدود ومن الحيوانات ولو كان ادميا
 فلا يصح في المعدود من الفواكه ولا فيفا لا ينضبط كالبقول والجلود والرؤس
 والاحبار والبيض والجوز والرمان والحب والحبيب والبطيخ والقضاء
 ونحوها والا في المختلقة رؤسا واساطا كالقمام ونحوها الثاني ذكر جنسه
 ونوعه بالصفات التي تختلف بها الثمن غالبا ويجوز لرب السلم ان يأخذ
 عاديون ما وصف له ومن غير نوعه من جنسه الثالث معرفة قدره بمعيارة
 الشرعي فلا يصح ان يسلم في مكيل وزنا في موزون كيلا الرابع ان يكون
 في الذمة الى اجل معلوم له وقع في العادة كشمس ونحوه الخامس ان يكون
 مما يوجد غالبا عند حلول الاجل السادس معرفة قدر راس مال السلم
 وانضباطه فلا تكفي مشاهدته ولا يصح بما لا ينضبط كجهر ونحوه السابع
 ان يقبضه قبل التفرق من مجلس العقد ولا يشترط ذكر مكان الوفاء لانه
 يجب بكان العقد مالم يعقد بيرة ونحوها فيشترط قل السيد من اصحابنا
 قد شرط في السلم حاجة من اهل العلم شرط العريذل عليه دليل
 والصحيح ان شرط السلم تعيين جنس المسلم فيه وكونه معلوما ككيل
 او وزن وكونه الى اجل معلوم فهذه ثلاثة شروط ولم يدل الدليل على اشتراط غير

ولا يصح اخذ ره من او كقبل بمسلم فيه وان تعدر حصول المسلم فيه او بعض
خير رب المسلم بين صبر الى ان يوجد فيطالب به او سخر ويرجع ان سخر برس
ماله او بدله ان تعدر ومن اراد قضاء دين عن غيره فالبى ربه لم يلزم بقبوله

باب القرض

يصح بكل عين يصح بيعها الا بنى ادم ويشترط علم قدره ووصفه وكون المقرض
يصح تبرعه ويتم العقد بالقبول ويملك ويلزم بالقبض فلا يملك المقرض استرجاعه
ويثبت له البدل حالاً فان كان متفو ما يرد قيمته وقت القرض وان كان
مثلياً يرد مثله ويجوز ان يرد افضل منه او اكثر ان لم يكن مشروطاً بل يندب
كان النبي صلعم استقرض سمان لابل ثم ارجع سافقه وقال خيركم احسن قضاء
ويجوز قرض المذنب كقوله الخبز عدد او الخبز عدد او رد عدد بالاقصد من زيادة
ولا جودة ولا شرط مما دكن قرض جر نفعا بالشرط فهو حرام كان يسكنه داره
مجاناً او رخصاً او بغيره وابته او كذا بفاد يقضيه خير منه اذ يزاره على ضيعة
او ان يستعمله في صنعة ويعطيه انقص من اجرة الشغل ونحو ذلك فان فعل ذلك
ادباً ثامنه بلا شرط او تحض خيراً منه بلا مواطاة جاز وفي كتب الخبائث يعق في
الذهب والفضة الرجحان في القضاء اذا كان يسير او لواهدي له عديته
بعد الوفاء او علم منه الزيادة لشهرة سخائه وكرمه جاز ذلك ومتى بذل المقرض
او الغاصب ما عليه بغير بلد القرض او الفصيص ولا مؤنة لحمله لزم ربه بقوله
مع امن البلد والطريق والا فلا واختلفوا في السفينة نقيل انها مكرهة

وقيل حرام لاجل التفاضل ولو خلط فيها اجناساً اخر مثلاً اخذ سفينة لمائة
درهم واعطى تسعين درهمهما والفلوس لاجد عشر درهمهما جاز بالافتاق ولذا
حكم النبي اذ امر المروج في عصرنا واجازهما البعض للضرورة وقال ان الفضا
اجرا الحمل والمؤنة وكذلك اجاز عقد البيك لاجل استخلاص المسلمين من
مظالم المشركين حيث ياخذون منهم الربوا اضعا فامضاعة ويهلكونهم
ويجوز وان ياخذ البيك على كل مائة درهم او نصف درهم من المستقرضين
لاجرة الكتاب واهل الحساب حيث ان الاحمال بالنيات فلا تدخل هذه الزيا
في المنفعة المحرمة المنصوصة في الحديث الضعيف كل قرض جر منفعة فهو ربا
واختلفوا في يرا ميسرى فوط اعني ما يطون الحكومة وياخذون منها الربح
على كل مائة في كل سنة والصحيح عدم جوازه لكونه ربوا اللهم الا ان تنجر الحكومة
فيه فيكون كالضاربة الفاسدة بتعيين الربح كما مر في باب المضاربة
وكذا حكمه لا يشترك في المجالس التجارية المعروفة في زماننا فانها
تعين الربح على كل مائة واختلفوا في بيع الوفاء وصورتها ان يبيعه العيين
بالف على انه اذا اراد عليه الثمن الى اجل معلوم رده عليه العيين فان لم يرد الثمن
ومضى الاجل فيكون العيين للمشتري والمختار جاز فهو بيع موقوف قبل
مضي الاجل ويجل للمشتري الا تنفاج به وقيل رهن فتضمن زوائد
اما بعد مضي الاجل فتصير البيع بائناً ويجل للمشتري التصرف فيه بالبيع والهبة

كتاب الكفالة والضمان

يصح ان يجيز او تعليقاً ووقيتاً من يبيع تبرعه ولرب الحق مطالباً
 والمضنون معاً واياهما شلو لكن لرضن ديناً الى اجل معلوم صحده لم يطالب
 الضامن قبل مضيه ويصح ضمان عهدية الثمن والمثل ان ظهر به عيب خرج
 مستحقاً والمقبوض على وجه السوم والعين المضمونة كالغصب ولا يصح ضمان غير
 المضمونة كالوديعة ونحوها ولا دين الكتابية ولا بعض دين لم يقدر فان قضى الضامن
 ما على المدينين يرجع عليه ان كان مأموراً من جهة واحدة اكل من
 ادى عن غيره ديناً واجبا وان برئ المدين برئ ضامنه ولا عكس ولا ضمان
 اثنان فالكثير واحد او قال كل واحد ضمان لك الدين كان له مرتبة
 طلب كل واحد بالدين كله وان قال ضمان لك الدين فهو بينهما بالحصص
 ومن ضمن باحضار شخص وجب عليه احضاره والا حرم ما عليه ولا تقع الكفالة
 مبدن من عليه حد لله كحد الزنا ولا ذمى كالقذف او القصاص او جيب
 عليه فخر يرم من تعزيرات الحكومة فان اخذت الحكومة كفالة النفس في
 ذلك قيل تصح ويلزم على الكفيل احضاره فان لم يقدر لا يغفر ولا يجبر
 ولا يخذله مصادرة وافق بعض الناس في زماننا بانه يغفر حسب رأى الحاكم
 تغزيراً بدينه او مالياته قد جرى به العرف والقانون المروج في بلاد الهند
 يقتضى ذلك ويغفر لصحة الكفالة رضا الكفيل لا المكفول ولا المكفول
 له ومقتضى المكفول للمكفول لرب الحق بمجل العقد او
 سلم المكفول نفسه او مات برئ الكفيل ومن كفله
 اثنان فسلمه احدهما الحر يبرأ الآخر لمن سلم نفسه برأ جميعاً

كتاب الحوالة

هي جائزة وهى انتقال مال من ذمة ائذمة ومن اصيل على ملى فيحتل
 ويشروط صحته خمسة احوال اتفاق الدينين في الجنس والصفة والحلول
 ولا جمل الثاني علم قدر كل من الدينين الثالث استقرار المال
 المحال عليه لا استقرار المال المحال به الرابع كونه يصح السلم فيه الخامس
 رضا المحيل لا رضا المحتال ان كان المحال عليه مملوكاً والمولى هو من له القدر
 على الوفاء وليس مما طلاق يمكن حضوره لمجلس الحكم واذا اطل المحال عليه
 اذا فليس كان للمحال ان يطالب المحيل بدينه وقالت الحنابلة والشافعية
 والمالكية اذا توفرت الشروط المذكورة برئ المحيل من الدين بمجرد
 الحوالة افلس المحال عليه بعد ذلك او مات ومقتضى الشروط
 لم تصح الحوالة وانما تكون وكالة فالحال الرجوع ومطالبة محيله

كتاب القضاء

وهى تبين الحكم الشرعى ولا لزام به وهى فرض كفاية فيجب على الامام
 ان ينصب بكل اقليم وقطعة من ممالكه قاضياً وان يختار لذلك من كان
 مجتهداً متورعاً عن اموال الناس عادلاً في القضية حاكماً بالسوية ويا مراً
 بالتقوى ويحرى العدل وتصح ولاية القضاء ولا مارة من جهة ومعلقة
 وشروط الصحة التولية كونها من امام مسلم ولو كان ظالماً او فاسقاً او ناسياً

وتعيين محل الولاية اى حدودها الارضية وتفيد ولاية الحكم العامة
فصل الخصومات المالية وتنفيذ الحدود والقنريات راي الديواني والفوجدار
معاً واخذ الحق ودفعه للستى والنظر في مال اليتامى والمجانين والسفهاء
والغائبين والمجر لسفوفلس والنظر في الاوقات التجري على شروطها وتوزيع
من لا روى لها ولا يستفيد لاحتماب على الباعة والمشتريين ولا التزامهم
بالشرع وله طلب رزق من بيت المال لنفسه وامثاله وخلقائه وعالمه
وكتابه من اهل الد فتحت مع عدم حاجة ولا تنفيذ حكمه في غير حدوده
الارضية ويشترط في القاضي عشر خصال كونه بالغاً قاضياً كرا احراً مسلماً
عده جميعاً بصير امكلاً مجتهداً قال شيخنا ابن حزم اجمعوا على انه لا يجوز
تقليد المقلد وهو قول اصحابنا اهل الحديث وقال بعض المتأخرين يجوز تقليد
المقلد لان عليه العمل من مدة طويلة ولا تعطلت احكام الناس
ورده السيد بان المجتهدين يوجدون في كل قطر ولكنهم في زمان
خرية فمنهم من يخفى اجتهاده مخافة صولة المقلدين عليه ومنهم من يفتقر المقلد
عن ان يكون مجتهد الضيق اعطاهم وحقارهم عرفانهم وتبليدها عنهم
وجود قرائتهم وخود افكارهم ولا يعرف الفضل لاهل الفضل الا اهل
تلك انا تعجب من الذين قالوا ان الاجتهاد اختتم بالائمة الاربعة اوان الاجماع
انفقد على تقليد كل من المذاهب الاربعة وان الحق لا يخرج عنهم
اى دليل وجدنا على هذا من كتاب اوسنة ودعوى الاجماع على تقليد الاربعة
غير مسلم ولو سلم فاجماع المقلدين مما لا يعتد به وكذا عدم خروج الحق عنهم

بالجملة الاجتهاد اليسر في منتهى التيسير كتب الدين احسن تيسير وباب
الاجتهاد مفتوح الى يوم القيامة فكل من يعرف الكتاب والسنة واعطاه الله
فهما سلماً فهو مجتهد يجب عليه ان يعمل باجتهاده فيما لا نص فيه ولم ينقد
اجماع الصحابة عليه ويحرم عليه التقليد اما العاصي فله ان يسأل عن المفتي
حكوا الله ورسوله ويعمل به ولا يجب عليه ان يتقيد بمفتي دون مقتا ومبد
دون مذهب هذا اهودين الله الذي جاء به رسوله ومن خالف في هذا فهو
متعصب مجادل اوسفيه جاهل وسوف يقضى الله بيننا وبينه يوم القيامة
بحضرة نبينا وجيبه صلى الله عليه واله وسلم ولو حكم اثنان فاكثريتهما شخصاً
صالحاً للقضاء نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولاه الامام او نائبه ويرفع
حكمه الخلاف فلا يحل لاحد نقضه حيث اصاب الحق ويحرم على الرجل المرجع
على القضاء وطلبه ومن فعل هذا فلا يحل للامام ان يولييه ومن ولي القضاء
فهو على خط عظيم وانه مع الاصابة احران ومع الخطاء احران نعم الى جهدا
في البحث وليس ان يكون القاضي قوياً بلا عنف لئلا يضاعف حلما متانيا
متفطناً عفيفاً بصيراً باحكام الحرام قبله ويجب عليه العدل بين الخصمين
في لحظة ولفظه ومجلسه والدخول عليه الا المسلم مع الكافر فيقدم المسلم دخلاً
ويرفع جالوساً رعاية لحرمة الاسلام ويجب عليه التسوية في السماع منهما
قبل القضاء ويجب عليه تسهيل الحجاب بحسب الامكان ويحرم عليه
اخذ الرشوة والهدية التي اهديت اليه كاجل كونه قاضياً وقبول الضيافة
الخاصة لاستجابة الضيافة العامة في ولية وختان ونحوهما ويحرم عليه

ان يسار احد الخصمين او يضيفه او يقوم له دون الاخر او يعلمه او يعلم الشهود
 ويجرم عليه الحكم وهو غضبان او عاقا او في شدة جوع او عطش او هم
 او ملل او كسل او نفاس او برد مولا او حر مزعج فان خالف وحكم في هذه الاشياء
 صح ان اصاب الحق وان لم يجرم عليه ان يحكم بالجهل او التردد فان خالف
 وحكم لم يصح ولو اصاب الحق ونسبى له ان يوصى الوكيل والنظار والاعوان
 والعلمة الذين ببابه او مجلسه بالرفق واللين للمخضوم والقناعة بما وظف لهم
 من قبل الدولة ولا جتناب عن الطمع والحرص ويجتهد ان يكونوا شيئا
 او كمالا من اهل الدين والعفة والصيانة ويباح له ان يتخذ الكتاب ويشترط
 كونه مسليين مكلفين عدولا حافظين عالمين ويحجب ان يكونوا ^{الخط} ^{الخط}
فائدة لا يجوز تقليد القضاء لكافر ولو ذميا فان قلد فلا ينفذ حكمه
 على المسلمين والى الله المشتكى من ضيع بعض ولاية الاسلام في هذا الزمان
 حيث يقلدون القضاء للنصارى والمجوسى والشرع فنهك لا يخافون الله ولا
 يحافون اومة لانهم وهل تكون وقلة اشد من هذا ان البصارى لا يجوزون
 قضاء القاضى المسلم على انفسهم واهل الاسلام يولون القضاء لهم ويقبلون
 قضاءهم على المسلمين فلا ادرى بماذا يعذرون عند الله يوم القيمة
باب طريق الحكم وصفتها اذا حضر الى الحاكم خصمان فله ان يسكت
 حتى يبتدئ او له ان يقول ايها المدعى فاذا ادعى احدهما اشتراط كون الدعوى
 معلومة وكونها منفكة عما يكذبها ثم ان كانت بدين اشتراط كونه حالا
 والصحيح انه يصح دعوى الدين الموجب ايضا لاثبات اصل الحق رسيونه

دعوى استقرار الحق وان كانت بدين كفر من ونحوها اشتراط حضورها
 لمجلس الحكم لتعين بالامشارة فان كانت خائبة عن البلد او التفترا وفي الذمة
 وصفها المدعى كصفات السلم فاذا اتهم المدعى دعوى لا يتوجه القاضى الى خصمه
 ويسأل عنه فان اقر بما ادعاه اقرارا اصلحا للقبول يقضى للمدعى بما ادعاه
 ويلزم المدعى عليه بالحق الا ان يقيم بينة ببل مئة فان اعترف بسبب الحق
 ثم ادعى البراءة لم يلتفت لقوله بل يجلف المدعى على نفي ما ادعاه المدعى عليه
 من البراءة بالبراءة او لا داع وان قال لى بينة بالوفاء او الاجراء وقاله بعد
 ثبوت الحق بينة اذ اقر او طلب المهلة امهل بحسب ما رآه القاضى صالح
 وقالت الخنا بلة امهل ثلاثة ايام وللمدعى ملازمة مته فيها حتى يقيمها فان
 عجز حلف المدعى على بقاء حقه ويجوز للقاضى اذا ابدل التاريخ لسماح الخصومة
 وخاف المدعى ان يهرب المدعى عليه ادخفى او ينقل املاكه ببيع او هبة
 وطلب من القاضى ان ياخذ منه الضمانة لحقمان ياخذ منه الضمانة ان غلب
 على ظنه صدق ما خاف المدعى منه والا فلا وان انكر الخصم ابتداء بآيات
 قال لم يدع قرنا او ثما اقرضى او ما باعنى او لا يستحق على شيئا مما ادعاه
 او لا حق له على صح الجواب فيقول القاضى للمدعى هل لك بينة فان قال نعم
 قال له ان شئت فاحضرها فاذا حضرها وشهدت عند سمعها وجرم عليه
 ترديد ها وان قال المدعى ان لا اقدر على احضارها يطلبهم القاضى
 وليسئل عنهم وعلى المدعى اجرة طلبهم وكر او ر كويهم ان عجز واعن
 الشئ على حسب حالهم ان كان اهل جالا وثروة فان ظن الصالح فله

ان يؤخر الحكم حتى يصطلي **فصل** حكم الحاكم برفع الخلاف ظاهرا
 لكنه لا يجزئ باطنا فلا يزال الشئ عن صفته ولو كان ذلك في عقد
 او فسخ او طلاق فان شهد شاهدان او ثلاثة فلا فسخ ولا طلاق
 ثبوت النكاح فلا يجزئ للرجل ان يطأها مع علمه انها لا تحل له فان وطئها
 فهو زنا لكنه لا يجب عليه الحد لوض الشبهة وقالت الحنابلة يجب عليه الحد
 وعليها ان تمتنع منه ما امكنتها فان اكرهها فلا تضر على نفسها ويصح ان تزوج
 غيره لان ذلك النكاح كالا نكاح وعيب الإحنيفة في قوله ان قضاء القاضي ينفذ
 ظاهرا وباطنا فاحل للرجل الوطى في الصورة المذكورة مع علمه بانها لم تزوجها
 وهذا قول يخالف النقل الصحيح كما انه يخالف العقل السليم وان باع حنفي او
 حنبلي متروك التسمية حرا من ذبيحة او صيد فحكم بصحته قاض شافع
 نفذ قضاء لان هذا اختلف فيه فحكم القاضي ينفذ فيها اختلف فيه حتى لو كان
 مقلدا فقيها يخالف مذهبه ايضا وقل الاضاف لا ينفذ قضاء القاض
 لمقلد بخلاف مذهب امامه وهو حكمه اذ يجوز لكل احد من ليس بمجتهد ان ينفذ
 في بعض المسائل الشافعي وفي بعضها الإحنيفة وكذلك يجوز ان يكون المراد
 مقلدا في بعض المسائل ومجتهدا في بعضها ومن قلد مجتهدا في نكاح
 اختلف فيه صح ولم يفارق المنكوسة بتغير اجتهاده كالحكم بذلك بخلاف مجتهد
 نكح منكم اذ لا اجتهاده الى صحته ثم اى بطلانه فانه يلزمه ان يفارق اعتقاده
 بطلانه وحر من الوطى **فصل** وتصح الدعوى بحقوق الأدميين على الميت
 وتصح على غلام المكلف وعلى الغائب مسافة تصرود وبها اذا كان مستترا بشرط

او اجتهاد المجتهد
 الذي نفذ في صحته
 وهو

في الكل ثم اذا انتزع على غير المكلف ودرشد بعد الحكم عليه او حضر الغائب
 بعد الحكم عليه او ظهر المستتر بعد اذ فهو على حجة فان جرح البينة بامر بعد
 اداء الشهادة او اطلق ولم يقل قبل الشهادة ولا بعد ها لم يقبل جرحه
 ولم يبطل الحكم وان جرحها قبل الحكم قبل تجريحه وبطل الحكم ومن كان
 دون مسافة قصر ظاهر المسمع الدعوى عليه ولا البينة حتى يحضروا ان يمتنع
 من الحضور فيقضى عليه بعد اعلامه وان وجد له مال وفي منه ولا قال المجتهد
 ان عرفته ما لا وثبت عندي انه ماله وفيه منك منه ويصح ان يكتب القا
 الذي ثبت عند الحق الى قاض اخر معين او غير معين بصورة الد عونه
 الواقعة على الغائب بشرط ان يقر اذ لك على حد بين شرع فعه لهما ويقول
 فيه ان ذلك قد ثبت عندي وانت خذ الحق المستحق فيلزم القاضي الواصل
 اليه ذلك الكتاب العمل به وقد اتفق بعض اصحابنا في عصرنا هذا بلزوم العمل
 على كتاب القاضي اذا كان عليه خاتمة معرف بين الحكام والقاضي الواصل
 اليه يعرف ان الخاتم صحيحة والكتابة مسجلة يد مستخط القاضي المرسل اذ لا يجزئ
 الاستبالة في صحته وهو المرحوم الجارى بين المحاكم العدلية (سيمونه انتقال ذكرى)

كتاب الشهادة

تحل الشهادة في حقوق الأدميين فرض كفاية وادعاء عند الطلب فرض عين
 ومنه فتلها تندب كتابتها وقيل تجب بحرم اخذ اجرة وجعل عليها ولو اشبهين
 عليه لكن ان عجز عن المشى او تادى به فله اخذ اجرة موكب ويحرم تكم الشهادة

اذا كانت بحق ادى ولا ضمان ويجب الاشهاد عند النكاح خاصة وبين
في كل عقد سواء وجرم ان يشهد الا بما يعل به براءة او سماع ومن رأى
شيئا بغير ان يتصرف فيه مدة طويلة كتصرف الملاك من نقض
وبناء واجارة واغارة فله ان يشهد له بالمالك والورع ان يشهد باليد
والتصرف وكذا اذا رأى رجلا وامرأة يعاشان معاشرة الزوجين فيشهد
بالزوجة **فصل** وان شهد انه طلق من نسائه واحدة ونسبها
غيرها لم تقبل ولو شهد احد هما انه اقرب له بالف وشهد الآخر انه اقرب له بالفين
كملت بالف وله ان يحلف على الالف الا ان شهد مع شاهد ويحقه وان
شهد ان عليه الفالزيد وقال احدهما قضاة بعضه بطلت شهادته
لاجل التناقض في كلامه وان شهد انه اقرب منه الفاقال احدهما قضاة
نصفه صحت شهادتهما ولا يحمل لمن تحمل شهادة بحق اذا اخبره عدل باقتضا
الحق او اتفقا ان يشهد به ولو شهد اثنان في جمع من الناس على واحد
منهما انه طلق او اعتق او شهدا على خطيب انه قال ادفع
على المنبر في الخطبة شيئا لم يشهد به احد غيرهما قبلت شهادتهما
باب شروط من تقبل شهادته وهي ستة احدها البلوغ فلا شهادة
لصغير ولو اتصف بالعدالة وقال بعض اصحابنا انه تقبل شهادته اذا كان
مميزا سيما في بعض التعزيرات فانه يعتمد فيها على شهادة الصغار اشدهما
يعتمد على شهادة الكبار وكذلك تقبل شهادة الصبيان فيما بينهم اذا
جرح بعضهم بعضا الثاني العقل فلا شهادة للمعتوه ومجنون الثالث النطق فلا

شهادة الاخرس الا اذا اداها بخطه وقيل تقبل شهادته اذا فهمت اشارته
الرابع الحفظ فلا شهادة للعقل ولا معروف بكثرة غلط وهو الخامس الاسلام
فلا شهادة للكافر ولو على مثله وقيل تجوز شهادته على مثله واستثنا منه
شهادة اهل الكتاب بالوصية في السفر من حضرة الموت من مسلم وكافر
عند عدم مسلم فتقبل شهادتهم في هذه المسئلة بالاتفاق والاشف
كل الاشف على سلاطين الاسلام في زماننا حيث جعلوا شهادة الكفار ^{المسلمين}
سواء وتركوا قاعدة الاسلام فيقتضون المسلمين بشهادة الكفار ويوجبون
عليهم النار السادس العدالة ظاهرا قالت الحنابلة ويعتبر له اشيئان
الصلاح في الدين وهو اداء الفرائض واجتناب المحرم وقيل اداء الفرائض
روايتها من داوم على ترك السنن لا تقبل شهادته الثاني استعمال المروءة
بفعل ما يحمله ويؤينه في العادة وترك ما يدنس ويثينه فيها فلا شهادة
للمسخر ورعاقص ومشعبد ومغفل ونقال ومترى يزى يسخر منه ولا لتاغر
يفرط في مدح باعطاء او يفرط في ذم يمنع او يشيب بمدح خمر او امر او بامر
مغشية محرمة لا تقبل شهادة كاعب بشرط نج ونرد وكاعب ولا لمن يمدح حليبه
بحضرة الناس او يكشف من بدنه ما جرت به العادة بتفطية كصدرا وضحا
وتخذل او يحدث بمباذعة اهله اى زوجته وامته او يخطبها
بخطاب فاحش بين الناس ولا تقبل شهادة من يحكي المضحكات ولمن ياكل
بالسوق شيئا كثيرا او يقتفر يسيرا كاللحمة والنفاحة ونحوهما من الاشياء ^{السيرة}
انتهى وقال اصحابنا اهل الحديث لا تقبل شهادة من ليس بعدل اى الفاسق

المجاهر اما المستور فتقبل شهادته اذا اخرج ذلك لا تقبل شهادته الخ
والعدو والمترحم والقانع كاهل البيت والقاذف وقيل تقبل شهادته اذا تاب
وظهر صلاحه وهو الراجح واجمع على انه لا تقبل شهادته السيد لا والوالد
ولده ولا الولد لوالده ولا تحوز عليهما ركنا لا تقبل شهادته من جرسته
نفسه فتعانك شهد رجل بشراء وارده هو شفيعها ار شهد لفلس واحد
من غرمائه بدين على رجل او شهد على رجل انه قتل مورثه وانفقوا
على قبول شهادته الا لاخ ولاخ ولا ساكنا قارب ولا جبير المشترك وقيل لا تقبل
شهادة الاجير المشترك لمن استاجر لا واختلعا في شهادة احد الزوجين
لصاحبه واختار عدم القبول نظنة التهمة وقال السيد من احب باب
القرابة ليست بما نفعه تقبل الشهادة سواء كانت قرينة او بعيدة
انما المانع التهمة فاذا كان القريب من تاخذ حمية الجاهلية ولا يرد
عن العصبية دين ولا حياء فشهادته خير مقبولة وان كان على العكس
من ذلك فشهادته مقبولة والاصل في المنع حديث لا تقبل شهادة ذي الظنة
والحنة والظنة هي التهمة ولم يرد ما يدل على منع الشهادة القريب لاجل القرابة
فصل متى وجد الشرط بان بلغ الصغير وعقل المجنون واسلم
الكافر وتاب الفاسق قبلت الشهادة بخلاف ذلك ولا يشترط الحرية فتقبل شهادة
العبد والامة في كل ما تقبل فيه شهادة الحر والحرة ولا يشترط كون الصنعة
غير دينية فتقبل شهادة تاجم وحداد ودربال وقمام وكناس وكباش وقراد
وصباغ ودباغ وجمال وجزار وحائك وحارس وصائغ اذا حنت طريقتهم

وتقبل شهادة ولد الزنا حتى بالزنا وبذري وقرى ولا يشتركون الشاهد
بصيرة لا تقبل شهادة الا على في السموات بما سمعه حيث يتيقن الصوت و
بما لا يقبل عملا ركنا لا تقبل شهادة الاصم في البصرات وتقبل شهادة
اهل القبلة من الخوارج والرافض واهل الاواء لا تقبل لسيوا بنساق
في عقادهم اما الخطابية التي تبيع الكذب فلا تقبل شهادتهم وقيل لا تقبل
شهادة اهل البديع مطلقا لا تقبل شهادتهم فاسق والرافض اهل البديع اهل البديع لا تقبل
كالرافض والخوارج واهل النقدر ولا اعتزال اما اهل البديع العامة العلمية
كالنقدريين والموالية والعربية فتقبل شهادتهم وقيل لا تقبل ولا تقبل شهادة
من يسجد للقبور اذ يطوف بها لانه فاسق اتفاناما من يقبلها فتقبل شهادته
مكون الاختلاف في تقبل القبور وسرها قالت الحنابلة موانع قبول الشهادة
ستة تحاكون الشاهد او بعضه ملكا لمن شهد له وكذا لو كان من رجاله
ولو في الماضي والصحيح انه يجوز بعد الفراق وكذا لو كان المشهود له من فرقه
وان سفلوا من اولاد البنين والبنات او من اصوله وان علوا وتقبل لباقي
اقارب كاخيه وعمه وابن عمه وابن اخيه واخيه وخاله وابن خاله وخالته وكل
من لا تقبل شهادته له فانها تقبل عليه لعدم التهمة الثاني كونه يجهز بها نفقا
انفسه فلا تقبل شهادته لرفيقه ومكاتبه ولا لمورثه بخروج قبل انذ ماله ولا لشركه
فيما هو غريب فيه ولا لمستاجر فيما استاجر به فيه قالوا استاجر انسان قصارا
على ان يقيصر له ثوبا شعر فزرع في الثوب فشهد القصار انه ملك لمن استاجر
على قصارته فانها لا تقبل تلت ومفاد عدم قبول شهادة الاجير الخاص

والشكوكية ما وصيحي عندنا أصح الحديث قبول شهادة الأجير المشرك كما قد مضى الثالث ان يدفع بها
ضروا عن نفسه فلا تقبل شهادة العا^ث يخرج شئ من قتل الخطاء ولا شهادة الغرماء يخرج شهودين
على مفلس ولا شهادة الولي يخرج الشاهد على من في حجرة ولا شهادة الشريك
يخرج الشاهد على شريكه ولا شهادة الضامن لمن ضمنه بقضاء الحق اذ لا برأء منه
وحمل من لا تقبل شهادته له لا تقبل شهادته يخرج شاهد عليه أربع العداوة
لغير الله تعالى كفره بمساده ادبته لغرضه وطلبه له الشر فلا تقبل شهادته
على عدوه الا في عقد النكاح الخامس العصبية فلا شهادة لمن عرف بها
كتعصب جماعة الاحناف على جماعة اهل الحديث وان لم تبلغ رتبة العداوة
كتعصب قبيلة على قبيلة السادس ان ترد شهادته لنفسه ثم يتوب ويعيد
او لم يرته يخرج قبل براءة ثم يرد او يعيدها او ترد من دفع ضمير ارجلب نفع
او عد او املكت ثم يزول ذلك وتعاد فلا تقبل في الجميع بخلاف ما لو شهد
وهو كافر او غير مكلف او اخرج من شؤزال المانع واعادوها **باب** اقسام
المشهودية آحادها الزنا فلا بد لشوته من اربعة رجال عدول ظاهر باطن
يشهدون به انهم راوا ذكره في فرجه او يشهدون انه اقر الشاني
القود وما وجب الجحد فلا بد فيه من رجلين الثالث التعريض والنكاح
والرجعة والخلع والطلاق والنسب والولاء والتوكيل والقرض والرهن
والوصية والعتق والمدبر والوقف والبيع والوديعة والغصب والاحارة
والشركة والحجامة والصلح والهبة والكتابة والعمارة والشفقة والامانة
او ضمانه ولا اجل في البيع والخيار وجناية الخطأ ونحوها فيكفي فيه رجلان او رجل

وامرأتان او رجل وبعين لا امرأتان وبعين وقيل لا يجوز في النكاح والتعريض
والرجعة والخلع والطلاق والنسب والولاء والتوكيل في غير المال الا شهادة
رجلين وقيل اذا ادعى من عرف بغنى انه فقير لياخذ من الزكاة فلا بد
من ثلاثة رجال ولو كان لجماعة حق لشاهد واحد فاقاموه فن حلفت اخذ
نصيبه ولا يشاركه من لم يحلف الخامس دابة وموضحة ونحوهما فيقبل
في ذلك قول طبيب واحد وبيطا^ر واحد كما يقبل في داء العين قول كحا
واحد وان اختلف اثنان قد م قول المثبت على قول الثاني السادس حاله يطعم
عليه الرجال غالبا كغريب النساء تحت الثياب والاستهلال والرضاع
والبكرارة والتبوة والحيص والبرص في الجسد تحت الثياب والرق والقرن
والعقل والولادة فيكفي فيه امرأته عدل ولا غوط اثنان **فصل** في شهود
بقتل العمد رجل وامرأتان لم يثبت شئ وان شهد وابرة ثبت المال
دون القطع ومن حلف بالطلاق انه ماسرقة او ما غصب ونحوه فثبت فعله
برجل وامرأتين او برجل وبعين ثبتت المال ولم تطلق زوجته ولو وجد
على دابة مكتوب حبس في سبيل الله او على اسفكة راب دار وقته او مسجد
حكمه باب الشهادة على الشهادة والرجوع عنها
الشهادة على الشهادة اي تخلفا ان يقول اشهد يا فلان على شهادة في
ان اشهد ان فلان بن فلان اسهدني على نفسه بكذا او شهد عليه
بكذا او اقر عندي بكذا او يجمع ان يشهد على شهادة الرجلين رجل وامرأتان
او رجل وامرأتان على مثلهما وامرأة على امرأته فيما يقبل فيه شهادة المرأة

وشرطها أربعة أحدها أن تكون في حقوق الآدميين الثاني تعدد شهود
الأصل بثبوت امرئ أو خوف أو غيبة مسافة قصر ويدوم نقد رهم
إلى صدور الحكم ففي إمكان شهادة الأصل وقت الحكم على معامها
الثالث دوام عدالة الأصل وعدالة شاهدي الفرع إلى صدور الحكم
ففي حدث من أحد رهم قبله ما يمنعه وقت الأربع ثبوت عدالة الجميع
ويصح من الفرع أن يعدل الأصل لا تعدل شاهد لرفيقه وإن قال شهود
الأصل بعد الحكم بشهادة الفرع ما شهد ناهي بشئ لم يضمن الفريقان شيئا
فصل عند أصحابنا أهل الحديث المراد بالشهادة الأخبار بما يعمل به
الشاهد عند التحاكم بأي لفظ كان وعلى أي صفة وقع فإذا قال مثلاً
رأيت كذا وكذا أو سمعت كذا وكذا فهذه شهادة شرعية ولا يشترط
لفظ الشهادة قال شيخنا ابن القيم ليس من اشترط لفظ الشهادة ينهك دليل
لأن كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح وقالت الحنابلة لا تقبل الشهادتين
إلا بلفظ أشهد أو شهدت فلا يكفي قوله أنا شاهد ولا أعلم أو أرى أو أعراف
أو اتحقق أو أتيقن أو أشهد بما وضعت به خطي لكن لو قال من نقد من خبره
بالشهادة بذلك أشهد أو كذلك أشهد صح ويجوز تخليف الشهود في
زمانها هذا لأنه من جملة التثبت المأمور به ولا سيما مع فساد الزمان وتوابع
كثير من الناس على شهادة الزور وكذلك يجوز ترفيقهم للحاكم إن
رأى فيه مصلحة قال الشوكاني من أصحابنا لقد انتفعت بتفريق الشهود
وتوزيع سؤلهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم لا يحل له التساهل فيه

بل يجب عليه كمال البحث عن كل ما يتوصل به إلى كشف الحقيقة
أنه لا يجوز للحاكم السؤال التعليمي الذي يفيد أحد الخصمين ويفسر الآخر
وإذا رجع شهود المال أو شهود العتق بعد حكم الحاكم لم ينقض الحكم ويضمنون
وشهادة الزور من أكبر الكبائر وإذا علم الحاكم بشاهد زور بأقراره أو تبين كذبه
بقيناغرة ولا ولو تاب بما يراه أصله وادفع كشخيم الوجه والجلد والجس والتوبيخ
والزجر وكشف الراس والصفع ثم يطيف به في المواضع التي يشتم فيها
فيوقف في سوقه إن كان من أهل السوق أو في قبيلة إن كان من أهل
القبائل أو في مسجد إن كان من أهل المساجد أو في مدرسة إن كان
من أهلها فيقال أنا وجد ناهي شاهد زور فاجتنبه ولا يغير الشاهد بتعارض
البينة ولا بغلط وسوء في شهادته أو رجوعه ومضى عنه شهوده طاعة و
وإذا تعارض البينتان ولم يوجد وجه ترجيح قسم المدعي بينهما وكذلك إذا لم يكن
لخصمين بينة وفي حديث النساء رجليان ادعى أحدهما لآخر وجداها عند رجل
فأقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزعته من
يد الثالث ودفعت إليهما ولا يفرق بين امرأتين لأن شهادتهما كشهادة
رجل واحد قال صاحب الدرر من الأحكام لا تقبل شهادة من يغيب للناس
كأنه يجمعهم على كبيرة وكلام سعدى أفندي يفيد تقبيل الأجرعة
ما انفق لنفسه لدفع الوحشة فلا بأس به عند العامة صححه العيني وغيره
وقال أبو زيد وعظروا حكمة فجاز اتفاقاً ومنهم من أجاز له في العرس كما حاز
ضرب الدف فيه وضره من أباحه مطلقاً ومنهم من كرهه مطلقاً

قال ولا تقبل شهادة من يبيع الغنم او يجلس مجلس الغنم او مجلس الفجر
والشرب انتهى قلت اصحابنا اهل الحديث مختلفون في اباحة الغنم
والزماير وقد اباها العلامه ابن حزم مطلقا الصحيح قبول شهادة الغنم
باجرة وكذلك من يلعب بالمزمار والمزمار لا يحكم نفسه
اذا لقي بامر اخلاف العلماء في اباحته وحرمة وهذا وان كان ثقيل على
اسماع بعض اخواننا من اهل العصر ولكن لا ينال في اظهار الحق لمسة لانه

كتاب الوكالة

هي استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة كبيع وكساح وشركة
ومضاربة ومساقاة ومزارعة وفتح وطلاق ورخصة وكتابة وتدبير صلح
وخصومة وشرفقة صدقة وسد وكفارة وفعل حج وعمرة ولا تصح فيما
لا تدخله النيابة كصلوة وصوم وحلف وطهارة من حدث وقسم الزوجات
ولعان وايلاع وقسامة ودفع جزية وتصح الوكالة منجزة ومعلقة وموقته
وتنقذ بكل ما دل عليها من قول او فعل بشرط لصحتها قيتين الوكيل
لا يملك بها وتصح في بيع ماله كله او ما شاء منه وبالمطالبة بحقوقه عليها
(اي الوكالة العامة) او ما شاء منها راي الوكالة الخاصة وبالابراء منها كلها
او ما شاء منها لا تصح ان قال وكتبتك في كل قليل وكثير وتسمى هذه
الوكالة المفوضة والوكيل ان يوكل فيما يحجز عنه ولا يملك ان يعقد مع فقير
او قاطع طريق او يبيع مؤجلا او بمنفعة او عرض او بغير نقد البلد الا باذن موكله

لأنه لا يطلق محمول
على التصرف وهو لا يصح
من المثل يكون من
شغل من جازم

بالجملة يجوز لجائز التصرف ان يوكل غيره في كل شيء مالم يمنع منعا نه
وذلك كالوكيل في شيء لا يجوز لكل ان يفعله ويجوز للوكيل كوكيل
للذي في بيع الخمر او الخنزير او خذ ذلك فان لم يجز ولا يكون محلا للمثمن
واذا باع الوكيل بزيادة على ما رسمه مركله كانت الزيادة للوكيل واذا
خالف في ما هو انفع او ايسر في غيره ورضي به صح **فصل** الوكالة والشركة
والمضاربة والمساقاة والمزارعة والودعية والجمالة عقود جائزة من الطرفين
ولكل من المتعاقدين نفعها وتبطل كلها بمت احد هما
او جنونه وبالحجر بسفه حيث اعتبر لها الرشد وتبطل الوكالة بطرف
لموكل ووكيل فيما ينافيه كايحاب النكاح خلاص الوكيل في قوله
او في بيع او شراء فلا يغزل بفسق موكله وتبطل بفلس موكل فيما يحجز
فيه وبردته ولا تبطل برده ووكيل الا فيما ينافيهما وتبطل بتدبيره او
از كتابته فتأكل في عتقه وبوطيه زوجة وكل في طلاقها وبما
يدل على الرجوع من احد هما وينعزل الوكيل بمت موكله ويعزل له
له ولو لم يبع له ويكون ما يبدله بعد العزل امانة وان باع الوكيل
بانقص من ثمن المثل او بانقص عما قدر له موكله او اشترى بازيد
من ثمن المثل او باكثر مما قدر له صح البيع والشراء وضمن في البيع كل
وفي الشراء كل الزائد ومن قال لوكيله بعه لزيد فباعه لغيره لا يصح
البيع ومن امر بدفع شيء الى قصاص او خياط معين لم يصنع قدفع الى من
امر بدفعه له ونسبه فصاع لم يضمن وان اطلق المالك بان قال ادفعه

الى من يقصده او يخطه قد نفعه الى من لا يعرفه ولا يرى دكانه فضاخ خلد
والوكيل امين لا يضمن ما تلف بيده بلا تقريط ويصدق الوكيل
بيمينه في التلف انه لم يفرط وكذا لا يقبل قوله باليمين في ان اذن لم
موكله بالبيع موقفا او غير نقد السيل وان ادعى الوكيل الرد الى ورثة
الموكل اذ له وكان يجعل لم يقبل اما ان كان متبرعا فيقبل ومن عليه حق لا
فادعى انسان انه وكيل به في قبضه فصدقه لم يلزم منه دفعه اليه فان
ادعى المطالب موته وانه وارثه لزم منه دفعه ان صدقه وان كذب به
حلف انه لا يعلم انه وارثه ولم يقر نفسه والوكيل بالخصوص في المحاكم العدا
لا يملك الاقرار ولا قبض المال المدعى الا بان يحضره ~~موصي~~ له لذلك

كتاب الدعوى

لا تضع الدعوى الا من جائز التصرف واذا تداعيا عينا لم تخل من
اربعة احوال احدها ان لا يكون بيد احد ولا شوفاه ولا بينة فيتحالفان
ويتناصفان وان وجد ظاهر لاحد مما عمل به الثاني ان يكون بيد احد
فهي له بيمينه فان لم يحلف قضى عليه بالنكول الثالث ان تكون بيديهما
كشيء كل مسك لبعضه فيتحالفان ويتناصفان فان قويت يد احد منهما
كحيوان واحد سابقه والاخر اكبه فهو للثاني (اي الركب) او قبض واحد
اخذ بكمه والاخر لا يسه فهو للثاني بيمينه وان تنازع صلتان في الله وكا
الله كل صنعت لصاحبهما وفي كل واحد منهما بينة فالحين له ولم يحلف فان كان

لكل منهما بينة وشاؤنا من كل وجه تقارضتا وتناظرتا فيتحالفان ويتناصفان
ما بين يدهما كما امر ويقترعان فيما عداه فنخرجت له القرعة فهي له بيمينه
كما لو لم يكن لواحد منهما بينة هذا قول الحنابلة واما عندنا فيتناصفان كما امر
وان كانت العين بيد احد هما وقد اقام كل واحد منهما بينة انها له فهو داخل
والآخر خارج فيمينه الخارج مقدّم على بينة الداخل لكن لو اقام الخارج
بينته انها ملكه واقام الداخل بينته انه اشتراها منه قدمت بينة هنا
لما مر من زياد العلم واقام احدهما بينته انه اشتراها من فلان واقام
الاخر بينته كذلك انما اشتراها من الذي اشتراها منه الاول عمل باسبقيهما
تاريخا الرابع ان تكون بيد ثالث فان ادعياها عليه وادعاه لنفسه ولا بينة
حلف لكل واحد يمينا فان نكل اخذاها منه وجعلت بينهما نصفان وتال
الحنابلة اخذاها منه مع بدليهما وادعياها وان اقر بهالهما اقتسمها نصفين
وحلف لكل واحد منهما يمينا وحلف لكل واحد لصاحبه على النصف المحكوم له
به وان قال هي لاحد هما واجهله فصدقه لم يحلف والا حلف يمينا واحدا
ويقترعان بينهما من قرع حلف واخذها هذا عند الحنابلة وعندنا تقسم
بينهما نصفان كما اذا اقام كل واحد من الخارجين بينة والشهادة اذا خالفت
الدعوى بابطالها فلا يحلف المدعى عليه وشيل يحلف

كتاب الاقرار

لا يصح الاقرار الا من مكلف مختار غير هازل رغبيل اقرارا المنكرا

فهو صادق لم يكن مقر اذا قال له على من ثمن خمر او خمر يرافف لم يلزم
 شيء وان قال له على الف من ثمن خمر او خمر يرافف له على الف من ثمن بيع
 لم يقض له من الف يبيع استثناء النصف فاقبل فيلزمه عشرة اشترى في قوله على عشرة الامة وخمس
 في قوله ليس لك على عشرة الا خمسه بشرط ان لا يكت ما يكتنه الكلام فيه ان لا ياتي بينهما كلام
 اجنبى ويشترط لصحة الاستثناء ايضا ان يكون المستثنى من جنس ونوع للمستثنى منه
 فقوله له على هؤلاء العبيد العشرة الا واحدا صحيح ويلزمه تسعة واذا
 قال له على مائة درهم او دينار او اقل او اكثر مائة واذا قال له
 هذه الدار او هذا البيت قبل منه ذلك حيث لا بينة بما يخالف ذلك
 ولو كان البيت اكثرها لان قال له الا ثلثها ونحوه كما قال الا ثلاثة ارباعها
 لان المقر به شايخ والمستثنى اكثر من النصف فلا يقبل وان قال له الدار
 ثلثها او قال له الدار عارية او هبة على الثانى ولا يكون اقرار بالدار
 فيعتبر في الاخير شرط الهبة ومن باع شيئا او وهب شيئا اذ اعتق عبدا
 شرا فز به لغيره لا يقبل قوله على المشتري ولا على الموهوب له ولا على العبد
 الذى احقته لانه اقر على غيره ولا يفسخ البيع ولا الهبة ولا يطل العتق
 ويغرمه للمقر له وان قال غصبت هذا العبد من زيد لابل من عمر
 لزمه دفعه الى زيد ويغرم قيمته لعمر ولو قال ملكه لعمر وغصبت من زيد
 فهو لزيد ويغرم قيمته ولو قال غصبت من زيد وملكه لعمر فهو
 لزيد ولا يغرم لعمر شيئا وان قال غصبت من احد هما لزمه تعيينه
 ويخلف الاخر وان قال لا اعلمه فصد قالا استخرج من يدك وكانا خصيتين

وان كذب باه حلف لهما بينا واحدا ومن خلف ابنين ومائتين فادعى
 شخص مائة دينار على الميت فصدقه احداهما واكثر الاخر لزم كالحق
 نصفها الا ان يكون عدلا ويشهد له رب الدين بالمائة ويخلف معه للدين
 فيأخذها لان القضاء بالشاهد الواحد واليمين عندنا وتكون المائة البينة
 بين الابنين وقال الاحناف لا يجوز اقراره على حصته غير المقر بحال الا ان
 يقيم المدعى البينة **باب** الاقرار بالجهل اذا قال له على شيء وشيى او
 كذا او له شيء او له كذا اذ اقر او قيل له فسر لا فان ابى جس حتى
 يفسر ويقبل منه باقل مقول فان مات قبل التفسير لم يواخذ وارثه بشيى
 ومن قال له على مال عظيم او مال خطير او مال كثير او مال جليل او مال
 نفيس او عزيز او اراد عند الله بان قال عظيم عند الله او كثير عند الله
 او جليل عند الله او نفيس عند الله او عزيز عند الله اقر الله اقر الله اقر الله
 له على درهم كثير قبل ثلاثة وكذا لو قال درهم عظيم او درهم
 ولو قال له على كذا او كذا درهم بالرفع او بالنصب لزمه درهم وان
 قال بالجهر او وقف عليه لزمه بعض درهم ويفسر له وان قال له على
 الف ودرهم او قال له على الف ودينار او قال له على الف وروب
 او الف ودرهم او الف وعبد او الف ومدبر او الف وتفاح او قال له
 درهم او الف او دينار او الف او ثوب او الف او له الف او دينار او
 كان المجهول في جميع هذه الصور من جنس المعين واذا قال له على
 ما بين درهم وعشر لزمه ثمانية وكذا اذا امر فها بالبان

قال ما بين الدرهم والعشرة وان قال له على من درهم الى عشرة
لزمه تسعة وكذلك لو قال له على ما بين درهم الى عشرة وان
اراد مجموع الاعداد لزمه خمسة وخمسون ومن قال له على درهم قبل
درهم وبعد درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم
ثلاثة درهم وكذلك لو قال له عندى درهم درهم درهم درهم درهم
فان اراد التاكيد فعلى ما اراد وان قال له على درهم دينار
لزمه ما لو قال له على درهم فى دينار لزمه درهم فان قال اردت
العطفت او قل اردت معنى مع لزمه ما ومن قال له على درهم فى
عشرة لزمه درهم وهو مائة وخمسة عشر فيلزمه مقتضاه او ما لم
يرد الحساب ولو كان جاهلا به فيلزمه عشرة او لم يرد الجمع فيلزمه
احد عشر ومن قال له عندى نمر فى جراب او له عندى سكين فى قراب
او سيف فى قراب او قوس فى منديل او عبد عليه عمامة او دابة
عليها سرج او فصوص فى خاتم او جراب فيه تمر او قراب فيه سيف او منديل
فيه ثوب او سرج على دابة او عمامة على عبد او زيت فى زق ونحوه فليس
بآخر ارا التاوان قال له عندى خاتم فيه فض او سيف بقرب فهو اقرب
به ما اقرب ارا لا بشجرة لا ليس اقرب ارا بارضاها فلا يملك غرس مكانها
لو ذهبت ولا اجرة حطب ربها ما بقيت ولو قال له على درهم او دينار
يلزمه احدهما ويعينه **فصل** اذا اتفقا على صدقة رقت وادعى
احدهما ضاها وادعى الاخر صحة فالقول قول من على الصحة بيمينه

وان ادعى شيئا سيد غيرهما حال كونه شركة بينهما بالسوية فاقتر لاهد هما نصف
فالقر به بينهما ومن قال بمرض موته هذا الالف لقطة فتصد قوابه
ولا مال له غيره لزم الورثة الصدقة بجميعه ولو كان برة ويحكم اسلام
من اقر لو كان مينا او اقر قبل موته بشهادة ان لا اله الا الله
وان محمد اسر سول الله ولو اقر بشئ شهادى الخطاء لم يقبل

كتاب الصلح

يصح من يصح تبرعه مع الاقرار والانساء قال الشرحا
من اصحابنا هو جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما وحرم حلالا
ويجوز عن المعلوم والمجهول بمعلوم ومجهول وعن الدم كالمسال بائنا
من الدية او اكثر ومذهب اصحابنا هل الحديث انه يصح عن ابي
ايضا اخوان يدعى رجل على اخر مائة دينار فيسكنه فى جميعها ثم
بصلحه على النصف من ذلك للمقدار المعلوم الدولة واندر اراج الصلح
عن انكار تخبرها وحكى فى البحر عن الشافعية وابن ابي ليلى انه لا يصح
الصلح عن انكار وهذا القول مما لا دليل عليه فاذا اقر المدعى عليه
للمدعى بدين معلوم فذمته اذ اقر بعين تحت يده ثم صلحه على بعض
الدين او صلحه على بعض العين المدعى عليه فهو شبهة يصح بلفظها ربيع
بلفظ الصلح وقال الحنابلة لا يصح بلفظ الصلح وان صلحه على عين غير المدعى
او قننها او دين فذمته ثم يرضى فيه مما يجوز ترضيه عنه فهو صحيح

يصح بلفظ الصلح وتثبت فيه احكام البيع فلو صلح احد عين الدين بيمين
 واتقيا في علة الربوا اشترط قبض العوض في المجلس فاذا اقر له بذلك نصا
 عنه بنقصة او عكس فتكون هذه المصالحة صورا لا نهما بيع احد القدر
 بالآخر فيشترط لهما ما يشترط للصرف من التقايب بالمجلس وكذا اقر له بقر
 عوضه عنه شعيرا او نحوهما مملوكا يباع به نسيئة وان كان الصلح بشئ
 في الذمة فانه يبطل بالتفرق قبل القبض لانه بيع دين بدين
 وهو منهي عنه شرعا وان صلح عن عيب في المبيع بشئ معين كدينار
 او ضعفة كسكنى دار معينة مع الصلح فلو اراد العيب سريرا او لم يكن جع
 بماد دفعه ويصح الصلح

عما تعدر علم من دين او عين فان امكن معرفته ولم تتعد
 كذكره موجودة صولح بعض الورثة عن ميراثه منها فهل يصح هذا الصلح
 اسم قل اهل الحديث انه يصح لاطلاق الحديث وقال الحنابلة لا يصح ومن
 قال نعم يله اقر لي بدينى واعطيك منه كذا اقر له بدينى وخذ
 منه مائة فاقول من الدين كله ولم يلزمه ان يعطيه **فصل**
 اذا انكر المدعى عليه دعوى المدعى او سكوت وهو يجهله ثم صلحه
 مع الصلح وكان ابراء في حقه ويباع في حق المدعى ومن علم بكناب
 نفسه منهما فالصلح باطل في حقه وما اخذ لا غرام قلت بهل ايعرف
 ان صلح الامام حسن بن علي عليه السلام مع معاوية كان صحيحا
 في حق الحسن وباطلا في حق معاوية لا فقه كان يعرف ان ليس له حق في الخلافة

الفقهاء يرونه يحتاج
 وعدة يصح شرطا
 يكون التركة عرضا او عقارا
 اما اذا كان ذهبيا
 واعطوه فقتلوا بالكلية
 فصح انهما بشرط
 التقايب وكذا لو كان
 لو كان ذهبا ونقصة
 حرقا للجنس الى
 غير الجنس قلنا ما عطلوا
 او كثر ما اذا كان
 عن نقد بن ورفيها
 من الورع والحقار
 ولا يصح اخراج ما
 بالنقل من الكائن يكون
 ما اعطوه اكثر من حصته
 من ذلك الجنس غرضا
 عن الربا وهو محرم

وان الحسن اذن منه بها وهذا كما صلح النبي صلحه كفار مكة بالحديبية
 فان كان جائزا في حق النبي صلحه وباطلا في حق الكفار وبهذا
 تمزول شبهة بعض الناس ان الحسن لما صلح معاوية فصحت خلافة معاوية
 كيف وقد ثبت بالنقل الصحيح ان صلح الحسن مع معاوية لم يكن مبررا له
 لانه لو سلمه الاممض اصونا للدماء المسلمين واخذوا باخف الضررين
 واهون الشررين علما منه ان معاوية مصر على القتل وسفك الدماء
 فكان من رايه تسليم الامر وحقق دماء المسلمين وليت شعري كيف
 تصح خلافة معاوية مع ان النبي صلحه قال الخلافة بعدى ثلثون سنة
 شر يكون ملكا عضيدا قال سعيد بن جهمان قلت لسفينة ان بنى امية
 يزعمون ان الخلافة فيه فقل كذب بنو الزرقاء هم ملوك من شر الملوك
 وادل الملوك معاوية ولان لك بما لا حاجة سعد بن ابى وقاص قال السلام عليك
 يا امك ولهم يقل خليفة ولا امير المؤمنين هذا مع كونه قرشيا امويا فكيف
 تصح الخلافة لتركي او افغانى او موغل ومن ادعاه فعليه الدليل اخو
 الى ما كنا بصدودة ومن قل لاخر صالحى عن الملك الذى تدعيه
 لم يكن مقاربه وان صلح اجنبى عن منكركم للدعوى اذن المنكر له
 او لا لكن لا يرجع عليه بدون اذنه ومن صلح عن دار ونحوها فبان
 العوض مستحقا او كان قنا فبان صراجه بالداس ان كان باثما
 او بقيته ان كان تالفا ومحل ذلك ان كان الصلح مع الاقر او يرجع
 بالادعى مع الانكار ولا يصح الصلح عن خيار في بيع او اجارة وكذلك

لا يقع من شفعة او حد قذف وتسقط جميعها وكذا لا يصح الصلح مع
 شارب او سارق او زان ليطلق ولا يرفع الى السلطان وكذا لا يصح مع
 شاهد ليحكم شهادته **فصل** ويجرم على الرجل ان يجرى ماء
 في ارض غيره او سطحه بلا اذنه ويصح الصلح على ذلك بدعوى
 ومن له حق ماء يجرى على سطح جارة له يجرى لجارة تعلية سطحه ليمتص
 جري الماء وحرمة على الجار ان يحدت بملكه ما يضر بجارة كحطام يتأذى
 جارة بدخان او يضر ماء جارة لا حائطه وكيف يتأذى جارة لا بريجه او يصل
 الى بيرة او رطخ يهترجها بطنه وتؤثر يتعدى دخان اليه وله منعه
 من ذلك ويجرم التصرف في جدار او جدار مشترك بفتح ر و زنة
 او طاق او باب او ضرب وتد ونحوه الا بآذنه وكذا اوضع خشب الا ان لا
 يمكن التسقيف الا به ويجب على الجار ان ياذن لوضع الخشبات على جدار
 لجارة وله ان يسند قماشه ويستند في ظل حائط غيره وينظر في
 ضوء سواحه من غير اذنه وحرمة ان يتصرف في طريق نافذ بما يضر المارة
 كاخراج وكان او نصب دكة وبناح وساباط وميزاب وحفر سيل
 ويضمن ما تلف به ويجرم التصرف بذلك في ملك غيره اذ هو ائنه اذ في
 در ب غير نافذ الا باذن اهله ويجوز الشريك على العارية مع شريكه
 في الملك والوقف وان هدم الشريك البناء وكان هدمه لحون
 سقوط فلا شيء عليه والا لزمه اعادته كما كان وان اهمل الشريك ببناء حائط
 بستان انفق عليه في احدها واهمل الآخر فالتلف من غير ترسببهما لغيره ^{شريكه}

كتاب الودعة

يشترط لصحتها كونها من جائز التصرف لمثله فلو ادع مال له لصغير او محجور
 او سفيد فالتلف فلا ضمان عليهم ولا على اوليائهم ولو فرطوا وان ادعاه
 احد من ضامنا ولو يدرا الا بآذنه ولديه ويلزم المودع بالفتح حفظ الودعة
 في حرز مثلها بنفسه او بمن يقوم مقامه كزوجه وعبيد وخانقه
 وان دفنها بعد ركن حفظ الموت او اراة سفره وليس السهر حفظها
 الى اجنبى ثقة فتلفت لم يضمن وان دفنها في مكان غير ابراهيم من الحرز فاحرقها
 لطريقان شيء ان ائلب منه الهلاك كالحريق والطوفان والنهب لم يضمن
 وان تركها مع غشيان ما بالغالب منه الهلاك ولو خرجها او اخرجها
 لغير خوف ضمن فان قال له مالكها لا يخرجها ولو خفت غير الفحصل خوف
 واخرجها او لا لم يضمن وان القاه عند هجوم ناهب ونحوه اخفاء لها
 لم يضمن وان لم يعلف البهيمة حتى ماتت ضمنها فان تقوما اعطاه
 المالك من مصروف العلف فيعلفها من عنده والا يفوضها للقاء
 او الحاكم وهو يبيعها ان رأى فيه مصلحة ويحفظ ثمنها للمودع بالكسوفان
 لم يضمن هناك قاض ولا حاكم جاز له بيعها وحفظ ثمنها **فصل**
 واذا اراد المودع السفر رد الودعة الى مالكها او الى من يحفظ مالها
 عادة او الى وكيله فان تعدر ولم يخف عليها معه في السفر سافر بها
 ولا ضمان فان خاف عليها فاعطى الحاكم فان تعدر فلا ثقة ولا يضمن سافر

فما فرجها فتلفت بالسفر وان قد رى المودع بالفتح في الوديعة بان كانت دابة
 في كيمها لا يقيها او ليسها لا يخوف من حمث (سوس) تلخص الصواب
 او اخرج الدرر اهم لينفقها او لينظر اليها شعردها او كسرتهم او حل كيمها
 حرم عليه ذلك وصار ضامنا ويجب عليه سردها فور او لا تقوما مائة
 بغير عقد متجدد وكذلك يضمن ان لو ينشر البستر الصوف في الشمس
 حتى يجسرها السوس وحم قول المالك للمودع كلما خنت شعر عدت
 الى الامانة فان كانت دابة وان كان له المالك
 للركوب فتلفت لا يضمن **فصل** المودع بالفتح امين لا يضمن الا ان
 قد رى او فرط او خان ويقبل قوله بيمينه في عدم ذلك وفي انها تلفت
 او انك اذنت لي في دفعها لفلان وفعلت وان ادعى الرد بعد مظهر
 بلا عذر او ادعى ورثة اثره ولا اياك ان يقبل الا بيمينه وكذلك
 كل امين وحيث اخردها بعد طلب بلا عذر ولو لم يكن لجلها مؤنة
 ضمن لانه يجب عليه تاديبه لامانة ولا يخون من خانه وقيل يجوز له
 ان يخذل بقدر حقته فان اكره على دفعها لغيره بها لم يضمن وان
 قال عن اخره عندى الف وديعة شعر قال قبضها منى او تلفت قبل ذلك
 او قال ظننتها باقية شعر علمت تلفها صدق بيمينه ولا ضمان وان
 قال قبضت منه الف او دية فتلفت فقال المقر بل قبضتها منى فصبا ضمن ما

كتاب العارية

هي مستحبة من مكارم الاخلاق ومحاسن الطاعات وافضل الصلاة
 منعقد لا بكل قول او فعل يدل عليها بشروط ثلاثة الاول كون العين
 منتفعا بها مع بقائها كالدرر والرقيق والدواب واللباس والفروش
 والقناديل والحلج والادوية والادوات والآلات وسائر الماعون
 مثل الدلو والقدر والسكر والكرسي والطاولة وغيرها فلا يجوز
 اعارة الاطعمة والاشربة ونحوها لكن ان اعطاها بلفظ الاعارة فتحل
 على الاباحة والانتفاع بها على وجه الاتلاف الثاني كون النفع مباحا
 فلا يصح ان يستعير اياه من احد النقدين لياكل او يشرب فيه
 ولا حليا محرما على رجل ليلبسه ولا فرج الامة وقالت الامامية يجوز
 استعاره فرجها بعد ان يستبشر نهار بها الثالث كون المعير اهلا للتبرع
 وذكر بعضه شرط ارباعا وهو كون المستعير اهلا للتبرع له بتلك العين
 المعارة بان يكون يصح منه قبول هبتها وللمعير الرجوع في عارسته
 اى وقت شاء ولو قبل امد عينه ما لم يضر بالمستعير في اعارسه سفينة
 لحمل او ارساها لدفن او زرع ليرجع حتى ترسى السفينة وله الرجوع قبل
 دخولها بالبحر وحتى يبل الميت ولم يبق شئ من عظامه هناك وحتى
 يحصل الزرع ولا اجرة له منذ رجع الا في الزرع من حين رجع
 الى حين الحصاد **فصل** المستعير في استيفاء النفع كالمستاجر الا انه
 لا يعير ولا يوجر ما استعاره الا باذن المالك واذا قبض المستعير العارة
 فهي امانة عند لا ضمان عليه اذا تلفت من غير نقد وقهر يطر وجناية

وقيل مضمونة عليه بمثل مثلي وقيمة متفق يوم تلفت لكن لا ضمان
عليه عند هذا القائل ايضا في اربع مسائل الا بالتفريط الاولي فيها
اذا كانت العارية وتفاكتب علم وادرا ع موقوفة على طلبه
العلم والغزاة وسلاح الثانية فيما اذا اعارها المستاجر الثالثة لو بليت
فيما اعيرت له بالاستعمال المعروف كما لو تلفت الثوب المستعار بلبسه
او ذهب خل المشقة او القطيفة او سقطت من نجوم فضة او ذهب عليها
شيء الرابعة فيما اسكب انسان دابته انسانا منقطعا لله تعالى
فتلفت تحته لم يضمن كما لو غطى ضيفه بلحاف فحرق عليه فانه
لا يضمنه كريدف ربه ومن استعار ليرهن ثلثي ثمن امين لا يضمن الا
بالتقصير او التفريط ويضمن المستعير ومن سلم لشره الا اذ ائنة
ولم يستعملها فتلفت بلا تفريط لم يضمن وكذلك اذا استعملها
الشره في مقابلته علفها باذن شره يكتف بالتفريط وان سلمها
اليه لم يضمن المصلح وقضاء حوائجها فعارية ولا يجوز منع المالك
كالدلو والقدر والصحن والقدح والملقعة وامثالها واطراق
الفعل وحلب المواشي لمن يحتاج ذلك والحمل في سبيل الله وكذلك
لا يجوز المنع عن احكل ما سقط من الفواكه في بستانه لمن هو محتاج الى اكله

كتاب الهدية

يشرع قبولها وقيل يجب ومكانها فاعليها ويجوز بين المسلم والكافر غير المشترك

ولا يجوز قبول هدية المشترك وقيل يجوز واختار لا السيد
والشوكاني ويحرم الرجوع فيها ويجب التسوية بين الاولاد صغيرهم
وكبيرهم وسواء كان فضل احد منهم باطية فهل ينفذ اولا ينفذ
فيه قولان وكبر لا اتفاقا ورسد الهبة لغیر مانع شرعي حرام وقيل
مكره والمانع الشرعي هو ان يكون الهدية من مال حرام ^{مستحب}
او يكون المهدى اليه من اهل الاولاد كاليات كالعامل والفقير
والمصرف والوالي لا اجل كونه واليالا نفع من الرشوة اما بنظر
سبب الالهية كمن عادتته يهاديه او من لا يعرف انه وال فلا
باس بقبولها ومن ذلك الهدية الى من يعلم المهدى القرآن و
قيل يجوز ومن ذلك حلوان الكاهن وهو البغي ومن ذلك الهدية
لمن يقض للهدى حاجة وقيل يجوز والحديث الوارد في منعه
فيه مقال ومن ذلك ما يهدى الى القبول وقيل يجوز لسد تنها قبوله والى

كتاب الهبة

والتمبرع في حال الحيوة وهي مستحبة اذا قصد بها وجه الله
كالهبة للعلماء والفقراء والصالحين وطلبة علوم الدين وتعتقد
بكل قول ادفع يدل عليها وشروطها كونها من جائز التصرف
وكونه مختارا فلا تصح من مكره ولا يكون غير هاسل وكون الموهوب
ما يصح بيعه فلا تصح هبة فرج الجارية وكون الموهوب له يصح

تملكه وكون الهبة منجزة فلا تقع موقفة لكن لو دقت بجر احد هما
 كما عرفت لك هذه الدار او الفرس او الامانة او جعلتها لك عمرى
 او حياتك او عمرى او حوائجى او اعطيتكها عمرى او عمرى لك لم تمت الهبة
 ولغا التوقيت وتكون للمعطى له ولو رثته من بعده ان كان اذ الالهة
 المال بقوله عدم لا يقر واذ لا يقر واذ لا يقر واذ لا يقر واذ لا يقر
 وماتت وفي رواية من عمرى فى بلحى وحياته وماتت وقيل
 اذا قال هي لك ما عشت فاذا مت رجعت الى فنى عارية موقفة
 ترجع الى المعمر عند موته المعمر له فان كانت الهبة بغير عوض فلها
 حكم الهدية في جميع ما سلف اى تجوز للكافر ولا تجوز للرجوع فيها
 (الا فيما يهب الوالد لولد لا كما سياتي) وتجب التسوية بين الاولاد
 وان كانت بعوض معلوم فبيع فيقتب فيها الخيار والشفعة
 وان كانت بعوض مجهول فبا طلة ومن اهدى الى هدى له اكثر
 فلا باس ويكره لاسد الهبة وان قلت بل السنة ان يكافى الهدى
 او سئل قوله وان علم انه اهدى له حياء وجب الرد ولا يجوز للرشد
 ان ياخذ الهدايا والعطايا من مريد به لانه كما اخذ الهدى
 على تعليم القران وقد ساءلنا كثيرا من المريدين انهم يهدون
 حياء وكرها ولا نظيب قلوبهم بها فمثل هذه الهدى تخرج من اذن
 على الرشد فان اكلها الكل مال حرام وهو لا يصلح ان يكون
 مرشدا لانه ضال بنفسه فكيف يرشد غيره **فصل** في الهبة

بجرد الايجاب ولا تنقرا الى القبول ولكنها تبطل بالرد وقيل
 لا تنحل الا بالايجاب والقبول فيصح التصرف فيه قبل القبض
 ومن اشترط فيها القبض فلا حاجة له وشيئا من القبض بشرط ان
 يكون القبض باذن الواهب وقبض ما يتناول بالتداول وقبض
 غير ذلك كالدر و الدكاكين بالتحلية وقبيل ويقبض لصغير
 ويجوز ان يهب شيئا ويستثنى نفسه مدة معلومة
 ويصح ان يهب امه حاملا ويستثنى حملها كالعتق وان وهبه
 وشروط الرجوع متى شاء من مت ولغا الشرط وان وهب دينه لمدينه
 صح وكذا ان ابرأ لامة او تركه له او احله منه او سقطه
 عنه او ملكه له او تصدق به عليه او عفا عنه ولم يجرده ولو قبل
 حلوه وتصح البراءة عن كل حق ولو كان مجهولا فلا تقع هبة
 الدين لغير من هو عليه الا ان كان ضامنا **فصل** ولا يجوز
 الواهب ان يرجع في هبته ولو قبل القبض وقيل يجوز قبل اقباضها
 مع الكراهة ولا يصح الرجوع فيها الا فيما يهب الوالد لولده فان فضل
 بعض اولاده فيها على بعض وجب الرجوع ولا يصح الرجوع الا بالقبول
 وقالت الخبابة للوالد ان يرجع فيما وهبه لولده بشروط وهي ان لا
 يمسقط حق من الرجوع فان اسقطه سقط وان لا يزيد زيادة
 متصلة كالسمن والخبز والحمل وتعلم الصنعة وان تكون العين
 النورية باقية في ملكه فان تلفت فلا رجوع في قيمتها وان استولد

الامة او مكان وهو له للاستعانة لم يملك الرجوع وان لا
 يرهنه الولد فان رهنه فلا يرجع وكذلك اذا رهنه الاخر او
 افلس الولد وللاب الحرة ان يملك من مال ولذة ما شاء مع حاجته
 الاب وعد ما في صغر الولد وكبره وسخطه ورضاه ويعلمه ويغير
 دون ام وجد وغيرهما بشرط آهول ان لا يضره بان يكون قاضيا
 عن حاجته الولد فليس له ان يملك سويته وان لم تكن ام ولد
 ولا العترة فيكتسب بها وراس مال تجارة الثاني ان لا يكون في
 مرض موت احد هما والثالث ان لا يعطيه لولد اخر والرابع
 ان يكون التملك بالقبض مع القول او النية والخامس ان يكون
 ما يملكه عيننا موجودة فلا يصح ان يملك دين ابنه ولا ما في ذمته
 من دين ولده ولا ابرا غريبا ولده ولا يملك الاب ان يبرئ
 نفسه من دين ولده والسادس ان لا يكون الاب كافرا او الابن
 مسلما وبالعكس وليس لولد ان يطالبه بماله في ذمته من الدين
 من قرض او ثمن مبيع او قيمة متلف او ارض جناية بل اذا مات
 الاب ووجد الولد عين ماله الذي اقترضه لابييه او باعه لم اخذ
 من تركته ولا يكون ميلا تايل هو له دون سائر الورثة **فصل**
 ويباح للاسنان من ذكر او انثى ان يقسم ماله بين ورثته على قدر
 فريضة الله تعبه في حال موته ويعطى من حدث له بعد القسمة
 حصته ويؤا ويرث عليه التسوية بينهم على قدر اسهمهم من الاثني

نفقة وكسوة ونجب الكفاية فان ندرج احد ههما او حصه بل اذن
 حرم عليه ولزمه ان يعطيه حتى يستورا له التخصيص باذن الاب
 من هرفن له اولاد ونزوح بعض بنات ونحوه او اعطاهما في حرج وند
 مثل ما اعطاهما ثم يقسم الباقي بينهما على فرض الله وان مات
 الزوج او المخصر قبل التسوية بينهما وليس التخصيص بمرض موت
 المخوف ثبت الملك للاخذ وان كان بمرض موته لم يرث له شيء
 سائر عنه الا باجازه تهمر والميراث ثلثه كالا جنب
 وتحرم الشهادة على التفضيل والتخصيص بخلاف قوله لا تشهد
 على جوس ومن كان له صبر على الفاقة وقلة ذات اليد فلا بأس
 بالتصدق بالكرماله او يكمل كما مامنا الحسن بن علي حنرنا الله تعالى
 في خدامه واتباعه تصدق بجميع ماله مرتين ومن كان يتكفف
 الناس اذا احتاج لم يحل له ان يتصدق بجميع ماله ولا بالذرة **فصل**
 والمرض الغير المخوف من الصداع ودفع الضروس والدم والجرب
 والحجج اليسيرة تبيع صداقة نافذة في جميع ماله كبيع الصحيح حتى ولو عا
 مخوفا ومات منه بعد ذلك والمرض المخوف كالبرسام والسوسام وذا
 الجنب والرعاف الدائم ولا سهال الذي لا يستمسك والفالج والقوة
 والهيفه والطاعون وكذلك من كان بين الصنفين وقت الحرب
 او كان بالجنة وقت الهيجان او وقع الطاعون او قدم للقتل او حبس
 او جرح جرحا مهلكا او اسر عند من عادته القتل والحوامل عند الطلق

فكل من اصابه شيء من ذلك شتت برع ومات نفذ تبرعه بالثلث
 للاجبي فقط لا وارثه وان لم يمت فتصوفه كتصوف الصحيح **فصل**
 اجبروا على ان الوفاء بالوعد في الخير مطلوب وهل الوفاء به
 واجب او مستحب فيه خلاف والاصح الوجوب الا اذا عجز عنه
 بمرض او غيره مما لا يقدر معه على الايفاء وخلف الوعد من
 آيات المنافع **فصل** يجوز عند ناهية المشغول بملك الواهب وبالشغل
 بملكه وكذلك هبة المشاع فيما يقسم ولا يقسم فلا الاحداث في بعض الصور

كتاب الاجارة

هي عقد على منفعة مباحة ولو مدة معلومة من عين معينة
 ان يكون مؤثمة في اذ مدة او عمل معلوم بعض معلوم ولو كان غير صالح
 كالاتكاح ونحوه ففيه يجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعي او شرط
 مع فترة المنفعة ويكونها مباحة وكذلك معرفة الاجرة فان لم تكن
 معينة عند الاستيجار استحق الاجير منه تدبير عمله عند اهل ذلك
 العمل فلا تصح الاجارة على الزنا والنياحه وكذا على الغناء والزمر
 عند الجمهور ومن ابا حهما تصح عنده الاجارة عليهما وتصح على القيمة
 فللقسم اجر المثل لا نصف عشر التركة ولا ربع عشرها وكذلك
 تصح اجارة كل ما يمكن الاستمتاع به مع بقاء عينه كالدار والحوانيت
 والظرف والواني والآلات والادوات والدواب والمالك البرية و

البحرية اذا قدرت المنفعة بالعمل كركوب الدابة لحمل معين
 او قدرت بالامد كالركوب على الكس ساعة واحدة وان طأ
 الامد حيث كان يغلب على الظن بقاء العين الى انقضاء مثل الاجارة
 ولا تصح الاجارة الدائمة المروجة في زماننا هذا فانهم يستأجرون
 الارض للادام على اجرة سنوية معلومة وقبل تصح هذا الاجارة
 من الحكومة وتسمى مقاطعة لان في ابقائها منفعة للمرايا والاحتياج
 الى تجديد الاجارة عند موت المستاجر او انقضاء المدة او تغير الحال
 ولا يقدر الحاكم على اخراج المستاجر او من يقوم مقامه من ورثته
 من الارض الموجبة مادام يودي الاجرة السنوية المعينة وهذه هي العرف
 في عصرنا هذا بين المزارعين وبين الحكومة تعوا اذا جندت الحكومة
 للحكومة الفاتحة فتح الاجارة او امضاءها وابقاءها وكذلك للمستاجر
 او ورثته ابقاء الارض في يده او تركها والمستاجر في الاجارة الدائمة
 يقدر ان يستاجر اخرا ياخذ منه العمل ويعين له الاجرة وله عزله ان
 لم يوجرها اجارة دائمية وهكذا اهكذا اهلهم جرد وقيل لا يجوز لمان
 يوجرها الاخر اجارة دائمية وهو المختار لان كلا جانبيه من الرعايا
فصل والاجارة ضربان الاول على عين فان كانت موصوفة
 اشترط فيها استقصاء صفات السلم وكيفية السير من حمل
 وغيره ويشترط في الكس ان يبين ان قائد لا فرس او فرسان
 او ثور او ثوران ولا يشترط ذكر الذكورة والافوثة والنوع وان كانت

اشترط معرفتها والقدر ^{عط} على تسليمها وكون الموجر ^{عط} تلك نفعها وصحة
بيعها سوى حر ودوق وام فامنه لا يصح ان يباعوا ويصح ان يوجروا
واشتماله ^{عط} على النفع المقصود منها فلا تصح في دابة منته للحمل ولا ارض
سبعة ازرع الثاني على منفعة في الذمة فيشترط ضبطها بما لا يختلف كنجار
ثوب بصفة كذا وبناء حائط يد كمر طوله وعرضه وسمكه والله من جاز
وطين او من لبن وطين او من اجر وطين او من حمارة وجص او
من اجر وجص ويشترط ان لا يجمع بين تقدير المدد والعمل وقيل
لا يشترط ويجوز الجمع بينهما ويشترط ايضا كون العمل لا يشترط ان يكون
فاعله مسلما فلا تصح الاجارة الاذان واقامة وامامة وتعليم قرآن
وفقه وحديث ونيابة في حج وقضاء ولا يقع الاقربة لفاعله ويحرم
اخذ الاجرة عليه وقال الشوكاني من اصحابنا يجوز الاستيجار على
تلاوة القرآن لا على تعليمه لقوله تعالى ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب
الله واجاز بعض اصحابنا الاستيجار على تعليمه ايضا لانه عام يصدر
على التعليم ايضا والخيار ان في زماننا هذا يجوز الاستيجار على الاذان
والاقامة والامامة وتعليم علوم الدين ايضا لفقد بيت المال وحسن
المسلمين في حالة البوس والفقر مما يوجب لهم الاعداء وقد ورد النهي
عن كسب الحجام ومهر البغي وحوان الكاهن وعب الفحل وتفيظ الطبا
وجوز الجمهور كسب الحجام لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة الحجام ويجوز
كسب الحلاق والزين بل الخلق وكذلك كسب الخياط

فصل بجوز ان يكرى العين مدة معلومة

او الى مسافة معلومة باجرة معلومة ومن ذلك الاضرار لا يشترط ما يخرج منها
وقيل بجوز بشرط ما يخرج منها وهو المختار لانه مرسوم معروف في هذا
الزمان نعم اذا اشترط ما يخرج من محل معين منها
فلا يجوز لجوازا ان لا يخرج في غيره ويجوز للمستاجر عينا استيفاء النفع
بنفسه ولين يقوم مقامه لكن بشرط كونه مثله في الضرر او دونه فتعتبر
مماثلة ركاب في طول وقصر وثقل لا في معرفة الركوب وعلى الموجر كل ما
جرت به العادة من الله الركوب كراهة مرور حله وخرامه والبرة التي
في انف البعير وعلى الموجر القود والسوق والشيل والخط ولزم ان
للمنزل الحاجة وواجب كصلوة مفروضة وتريم الدار باصلاح الكمر
واقامة المائل وتطيين السطح وتطيف جدرانها وسقفها بالدهن
واصلاح البركة والخوض واصلاح مجاري المياه والسلا ليم للاعطية
وكل ما جرى العرف به من انه على صاحب الدار وعلى المستاجر المخرج
كالشغف والشبوى والمظلة والوطاء فوق الرحل وحبل القران بين
الشقين والدليل وعلى مكثرهما او دار انقرب الى البالوعة والكنيف
وكسب الدار من القمامة والزبل والرماد ونحوها ان حصل بفعله كما لو
طرح فيها جيفا او ترابا او غيره مما **فصل** الاجارة عقد لازم
تفسخ بموت المتعاقدين او احد هما ولا يتلف الممول خلافا للائحة
ولا يفسخ بوقوع العين الموجرة ولا بانتقال الملك فيها نحو هبة وقم

فأرشد، ووصية وتكاح وخلع وطلاق وصلى ولم يشتر لم يعلم ان المبيع مجزئ
 القسح او الامضاء والاجرة من المدة التي المشتري مالها فيها للتبني
 وتنسخ بثلث كل العين الموجهة المعينة كما الاستاجر عبد اذ مات او داسا
 فانه من قبل مضي شئ من المدة سواء قبضها المستاجر ام لا
 تنسخ بموت المرنضع وفيه التفصيل الجارى في اجارة العين المعينة
 فيها اذ مات قبل المدة وبعد مضي من مدها اجرة وتنسخ اذا
 تعدد لاستيفاء النفع ولو كان المتعذر بعض من جهة المخرج فلا شئ له
 كما لو حل مالك العين المستاجرة مستاجرها من قبل بنقص
 مدة الاجارة او امتنع من تسليم الدابة في اثناء المدة او في اثناء الفسار
 او امتنع الاجير من تكلي العمل حتى مما سكت قبل ان يحول الموجه او مما ركب
 في بعض الطريق او مما عمل وان كان تعدد النفع بالعين من جهة
 المستاجر فعليه جميع الاجرة كما لو لم يسكن المستاجر في الدار الموجهة بعد
 او بغير عذر او تحول في اثناء المدة وان تعدد بغير فعل احد هما كشد
 الدابة للموجهة وهدم الدار وجب من الاجرة بقدر ما استوفى من
 النفع وان هرب الموجه وترك بهائمته وانفق عليها المستاجر بينته
 المرجع مرجع على مالهما ولو لم يستاذن حلكا لان النفقة على الموجه
 كالمعير فاذا انقضت الاجارة باع الحاكم البهائم وفي المكتري ما
 عليها وحفظ الباقي لما لكها **فصل** الاجير قسمان خاص وهو
 من قدر نفقه بالزمن ومشتري وهو من قدر نفقه بالعمل فالخاص

لا يضمن ما تلف بيده الا اذا فرط والمشتري يضمن ما تلف بفعله
 من تخريق او تخريق فالحقصار ضامن لما افسد الثوب وكذا الحائك
 والخياط والصباغ والطباخ والخباز والملاح والجال بما افسدوه
 وكذا يضمن لو افسدوا بزلقة هدايس قوطهم عن الدابة وكذا الما
 من نقص بخطائه في فعله كما لو امره ان يصنع ثوبه امره فصغر اسو
 وكما لو امر الخياط بتفصيل قميص رجل ففصله قميص امرأة او غلط
 في التفصيل واضاع الثوب ويضمن ايضا ما تلف بانقطاع حبله
 الذي يشد به حمله ولا ضمان عليهم فيما تلف بحرهم بخوسرقة
 او غصب او نهب او تلف بغير فعلهم ان لم يفرطوا اذا استاجروا
 قضا باليد بحله شاة مثلا حذ بحمها ولم يسر عدا حننها فان تركها
 سهوا حلت ولا ضمان ولا يضمن حجام وختان وبيطار وطبيب وكذا
 خاصا كان او مشتركا ان كان حاذقا واذن فيه مكلف او وليه
 ولو تجنى يد لا فاذا اجنت يد له ولو خطأ مثل ان يجاد وقطع الختان
 الى الحنفية او الى بعضها او قطع في غير محل القطع او ختن صغيرا
 بغير اذن ووليه ضمن سرايته وكذا لو قطع سلعة من مكلف بغير اذنه
 ضمن السراية وكذا اذا لم يكن المعالج حاذقا وعالج دابة او انسانا فتلف
 ضمن ولا ضمان على سراع فيما تلف من الماشية اذ لم يتعد ولم يفرط في
 حفظها فان فرط بنوم او غيبت راعه او اسرف في ضربها او ضربها
 في غير موضع الضرب او من غير حاجة اليه او سلك بها موضعا تتعرض

فيه للتلغ أو ساق الفرس سائق أجير إلى مسافة لا تقدر إلا فراس على طيها
أو مسافة سوقا غنيفا على خلاف العادة ضمن وكذلك صاحب موزكا إذا
أجراها جرياس ردا غير معروف والتلف بهما إنسانا أو دابة ضمن وإذا اختلف
في التعدي وعدده فالقول قول الراعي والسائق وصاحب موزكا يمينه
إن لو تكن بيعة وإن اختلفا في كونه تعد يارس جعا إلى أهل الخبرة ولا
يصح أن يرى الماشية بجزء من ثمنها **فصل** تستقر الأجرة بفراغ
العمل وبانتهاء المدة حيث سلمت إليه العين الموجرة ولا حاجز له عن
الاستيفاء وببذل تسليم العين إذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة
بغيرها ولم تستوف ويجب إعطاء الأجرة للأجير إذا فرغ من العمل ولا
يجوز المظل فيه ويصح شرط تعجيل الأجرة وتأخيرها وإن اختلفا في
تذرها تخالفا فإن نكل أحدهما الزمه ما قال صاحبه يمينه
وإن حلفا فاسمنا بلا حكم الحاكم فإن كان قد استوفى المستاجر ماله
أجرة فأجرة المثل والمستاجر أمين لا يضمن ما تلف ولو شرط على نفسه
الضمان إلا بالتعدي أو بالتفريط ويقبل قوله يمينه في أنه لم يفرط
إذا ما استاجر لا ابتغى أو شرد أو مرض أو مات وإن شرط المجر عليه
أن لا يسير بها في الليل أو وقت القائلة أو أن لا يسير بها في الطريق القلابة
أو أن لا يذهب بها نحو الأقال والملاحب النارية أو لا يتأخر بها
عن القائلة ونحو ذلك مما فيه غرض صحيح فالحلف ضمن ومضى انقضت مدة
الأجيرة ورفع المستاجر يده عن العين المستاجرة ولو لم يلزم الرد ولا مؤننه

كالودع بخلاف العارية وتكون بعد انقضاء مدة الأجرة أمانة في
يد الأجير فإن تلفت من غير تفريط فلا ضمان عليه وإيجار المريض جائز ولو
بكل ماله ولو بأقل من أجر المثل ويجوز استئجار الطريق للموسول
استأجر ثاة لا رضاع ولد لا أجدية جائز خلافا للاحناف ويستحق القاء
الأجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات وكذا أعملته وكذا المفتي على
كتابة الفتوى لا على أداء الجواب باللسان فإنه واجب عليه وقال
صاحب الدرر لو استأجر ليكتب له تقييد الأجل دفع السحر جائز إن بين له
قدر الكاخذ والخط والمكتوب والمستأجر لا يكون خصم المدة في الأجرة
والرهن والشرع بخلاف المشتري فهو رهن للمستأجر إن يوجد
الموجر به بخير موجرة إمام من موجرة فلا يجوز ولو استأجر جلا لحمل مقدار
من الزاد فاكل منه رد عوضه من ثمن الأجرة ولا يجوز للمستأجر
أن يحمل عليه ما زاد على المقدار العين إلا بإجازة الموجر والتاجر والمرتهن والمشتري
أحق بالعين من سائر الغرماء ولو انعقد صحيحا ولو فاسد فاسوة للغرماء ولو استأجر
دارا أو حماما أو اسما شهر فسكن شهرين يلزمه أجر الشهر الثاني إن كان معدا
لاستغلاله كذا الوقت ومال اليتيم وكذا الوقف ضالة المالك وطالبه بالأجر فسكن كذا
لوسكنها بعد موت الموجر **كتاب المسابقة** هي جائزة في السفن
والمناسيق والطيوس والرماح والأجبار والأقدام وبكل الحيوانات كالخيل
والأهمل والبغال والحمر والبقر والقبيلة ولكن لا يجوز أخذ العوض إلا
في مسابقة الخيل والأهمل والسهام بشروط خمسة أحدها تعيين الركوبين

في المسابقة او المر اميين في المناضلة بالرؤية فيها سواء كان اثنين او
 جماعة من الكهين ولا القوسيين الثاني اتحاد الموكبين في المسابقة او القوسيين
 في المناضلة بالنوع الثالث تحديد المسافة بما جرت به العادة الرابع
 علم العوض وابطاحته الخامس الخروج عن شبه القمار بان يكون العوض
 من واحد فان اخرجاه مع العجز الا يحلل لا يخرج شيئا ولا يجوز اكثر
 من واحد يكافئ مر كوسه مر كوسه مر كوسه مر كوسه فان سبقا
 معا احرز كل واحد منهما ما احرزه لانه لا سابق فيهما ولا شيء للحلل ولو
 ياخذ من المحلل شيئا وان سبق احدهما او سبق المحلل احدهما
 احرز جاله وكذا ان سبق احدهما والمحلل معانكل المال لا احد هما
 السابق ولا شيء للمحلل والمسابقة جعلت لا يؤخذ بعوضها رهن ولا كيف
 ولكل فتحهما ما لم يظهر الفضل لصاحبه وتبطل بمت احد هما او
 احد الموكبين ويحصل السبق في خيل متماثلة الفوق براس متخلفتيهما
 وابلى يكتف ولعب الشطرنج باخراج المال واشترطه على من له العزيمة
 حرام بالاتفاق وكذا اكل لعب باشرط غير الثلاثة التي قد مر ذكرها
 ولو غلغل محلل بينهما **كتاب الجمالة** هي جمل مال معلوم
 لمن يعمل له علاما باحدا ولو كان مجهولا كقول من ردقطني ادبني لـ
 هذا الحائط اذ ان بهذ المسجد شهر افله كذا في فعل العمل
 بعد ان بلغه العمل استحقه كله وان بلغه في بناء العمل استحق
 تمامه انما بنته اذ جعل وان بلغه بعد فراغ العمل لم يستحق شيئا

وان فسخ الجاعل قبل تمام العمل لزمه اجرة المثل وان فسخ العامل فلا شيء له
 ومن عمل لغيره علاما باذنه من غير عقد يرا جرة وجعالة فله اجرة المثل من عمل لغيره
 لغيره بغير اذنه فلا شيء له الا في مسكتين احدهما ان يخلص متاع غيره
 ولو قنا من مهلكة عجز او فلاحه يظن هلاكه في تركه فله اجرة مثله الثانية
 ان يرد سريقا ابقا من قن او مدبرا وام ولد لسيد فله ما قدره الشارع
 وهو دينار او اثنا عشر درهما سواء رداه من داخل المصرا وخارجها
 قرئت المسافة او بعدت وسواء كان يساوي المقدار او لا وسواء كان
 المراد من رجل اللريق او ذرا حروان مات السيد قبل وصول المذ
 وام الولد عقد ولا شيء لمرادهما وكذا الاقضي للامام ان رد **كتاب**
الاكراه هو شرعا قتل يوجب من المكروه فيجوز
 في المحل معنى يصير به مد فوعا الى الفعل الذي طلب منه
 وشرطه قدسرة المكروه على ايقاع ما هدد به سلطانا او نصا او غولا و
 خوف المكروه ايقاعه وكون الشيء المكروه به متلفا نفسا او عضوا او مرجبا
 عما يعدم الرضا وكون المكروه متناعما الكره عليه لحقه او لحق آخر
 او لحق الشروع وحكمه ان لا يصح عقد المكروه عندنا لابيحه ولا شراؤه ولا
 نكاحه ولا طلاقه والزوج سلطان من وجته فيتحقق منه الاكراه
 فان اكراه على اكل ميتة ادم او لحم خنزير او شرب خمر حل الفعل فان صبر
 حتى قتل يوجب وقيل ياشم وكذلك ان اكراه على الكفر بالله او سب النبي
 صلواته خص له ان يظهر ما امر به على لسانه وقلبه مطمئن بالايمان

والأفضل له التورية فان ورث أو لم ير لا يكفر في الحالتين ولا
تبين امرأته منه ولا تجزى عليه أحكام الكفر ويوجز ان صبر ولم يقل
ما أكره عليه ومثله سائر حقوقه نعم كإفساد صوم وصلوة وقتل صيد
أو في إخراج ما في حقوق العباد فيرض له ثلاث ماله مسلم أو ذمي
أو سبه لا يقتله أو ادقطع عضواً وكذلك لو أكره على الزنا لا يرض
فان زنا لا يجحد والمرأة لو أكرهت على الزنا فهل يرض لها أم لا فيه
قولان والأصح الرخصة ولو أكره الشفيع على ان يسكت عن طلب الشفعة
فسكت لا يبطل شفيعته وكذلك لو أكره على ان يطلق امرأته فطلقها
أو أكرهت المرأة على ان تبرئ زوجها عن المحرم لا يقع الطلاق ولا يصح
البراءة وكذلك إذا أكره أهل البولي أو القاضي رجلاً ليقر بفساد
أو قتل أو قطع طريق أو جريمة من الجرائم فلا يصح هذا الاقرار ويعز
المكرهون بما يرى الإمام فيه مصلحة وقال صاحب الدلالة لو أكره
القاضي على رجل ليقر بقتل أو سرقة فافترق أو قطعت يده اقتضى
من القاضي ان كان المقر موصوفاً بالصالح وان متهماً فلا
كتاب الحج هو منع المالك من التصرف في ماله وهو ذمي
أو قول الحق أو غير كالحج على مفلس وراهن ومريض وقن ومكاتب
وهو مرد ومشتري بعد طلب الشفيع آتاني لحظ نفسه كالحج على صغير
ومجنون وسفيه ولا يطالب المديون ولا يجزى عليه بدني لا يعمل لكن
لو اراد سفر أطول أو اراد نقل ماله ببيع أو هبة أو هبة ثابت الدين

فساد دينته فله ماله منه حتى يوثقه برهن يجرى أو كفيل ملى ولا يعمل دين
موجب بمجنون ولا بموت ان وثق ورشته بما تقدم ويجب على مديون
قادر دفع دين حال فوراً بطلب ربه لقوله عم مطلق الفتي ظلم وان
مطله حتى شكاه وجب على الحاكم امره بوفائه فان لم يجبه ولا يجزى حبه
حتى يتبين له امره فان ثبت انه ذو عسرة وجبت تخليته وحرمت مطالبة
وحرم المحرم عليه ما دام معصواً وان سأل غرماء من له مال لا يجزى بدنيه
الحاكم الحج عليه لزمه اجابته **فصل** وفاء الحج أحكام أربعة
أحد ما تعلق حق الغرماء بالمال فلا يصح تصرفه فيه بشئ ولو بالعق
وان تصرف في ذمته بشراء أو إقرار صح وطولب به بعد فاك الحج
وان جنى على أحد شارك المجنى عليه الغرماء الثاني ان من وجد
عين مباحة للمفلس أو أقرضه أيا له أو أعطاه رأس مال مسلم أو
أجرة ولم يرض من مدته من له أجرة فهو الحق بها بشروط كونه
لا يعلم بالحج وبشرط ان يكون المفلس حياً فاذا مات المشتري فالبايع
أسوة للغرماء سواء علم بفلسه قبل الموت فجزى عليه ثمرات أديان
فتبين فلسه وقيل البايع أولى بما باعه وبشروط ان لا يكون قد اقتضى من
ماله شيئاً كما في رواية أحمد فالمشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن
البايع أولى بما لم يسلم المشتري فتم له يكون أسوة للغرماء وبشروط ان
تكون العين كلها باقية في ملكه وان تكون بحالها ولم تغير صفاتها بما
يزيل اسمها أو يزدن زيادة متصلة ولم تقطع بغير متميز عنها ولم تعين بها

حق للغير كالموتهن ونحوه فممنوع من ذلك امتنع الرجوع بعين المال
 الثالث انه يلزم الحاكم قسم ماله من جنس الدين وبيع ماليين من
 جنسه ويقسمه على الغرماء بقدر ديونهم ولا يلزمهم بيان ان لا غرماء
 سواهم ثم ان ظهر ربا دين حال رجع عنه كل حريم بقسطه ويجب
 على الحاكم ان يترك للفلس ما يحتاجه من مسكن وخادم وقال الشوكاني
 من اصحابنا يجوز لاهل الدين ان يأخذوا جميع ما يجدون معه الاموال
 كان لا يستغنى عنه وهو المنزل ولو كان المنزل كبيرا يترك منه بقدر السكنى
 ويبيع الباقي وستر العورة وما يقيه البرد ويسد رمقه ورمق من يولده
 ويجب ان يترك له ان كان تاجرا ما يحتاج به وان كان محترفا ما يحتاج به
 من الاكلات ويجب له واعماله ادنى نفقة مثلهم من مأكلا وشربا وكسوا
 من ماله حتى يقسم الرابع انقطاع الطلب عنه فمن اقترضه ادباعة شيئا
 علما بحجره لم يملك طلبه حتى ينفك بحجره **فصل** ومن دفع ماله
 الى صغير او مجنون او سفيه فالتلف له بضمته ومن اخذ من احد هذه
 ضمته حتى يأخذها وليه لا ان اخذها منه ليحفظه وتلف ولهم يفرط
 لمن اخذ مغبوبا ليحفظه له به ومن بلغ رشيدا او بلغ مجونا ثم عقل
 ورشد انفك الحجر عنه لا قبل ذلك بحال ولو صار اثنين **فصل**
 في السبلوغ وبلوغ الذكور بواحد من ثلاثة اما بالامناء او بتام خمسة عشر
 سنة او نبات شعر خشن حول قبله وبلوغ الانثى بذلك وبالحيض والرشيد
 اصلاح المال وصونه عما لا فائدة فيه فن امرت في امواله بلا تفاق فيها

لا فائدة له فيه او فيما هو ممنوع شرعا يمكن للحاكم ان يحجر عليه ويمنعه من
 التصرف وكذا اذا اسفه الرجل لعلة الكبر وشرع في اسراف واضاعة
 الاموال وطلب ورثته الحجر عليه ^{عليه} حفظ الحق الورثة **فصل**
 وولاية المملوك لمالكه ولو كان فاسقا وولاية الصغير والبالغ بسفه او جنون
 لا جبه فان لم يكن له اب فلو صيه ثم للحاكم فان عدم الحاكم فامين يقوم
 مقامه وشرط في الولي الرشيد والعقل ولو ظاهر والجبد والا بن
 والام وسائر العصابات لا ولاية لهؤلاء بالوصية ويجوز على ولي الصغير
 والمجنون والسفيه ان يتصرف في ماله هو الا بما فيه حظ ومصلحة وتصرف
 السفيه والصغير والمجنون ببيع ارضه او شراء او عتق او وقف او اقر او غير
 صحيح لكن قلل الخبايا ان السفيه ان اقر بجبد او اقر بنسب او طلاق او تنكح
 صح واخذ به في الحال وعندنا لا يصح وقالوا ان اقر بمال اخذ به بعد ذلك
 الحجر عنه **فصل** للولي مع الحاجة ان ياكل من مال موليه الا قل من
 اجرة مثله وكفايته ومع عدم الحاجة ياكل ما فرضه الحاكم وكذا ان اظهر
 الوقف اذا لم يشترط له الواقف شيئا ولو لم يكن محتاجا ياكل من مال الوقف
 بالمعروف وللزوجة وكل متصرف في بيت كاجير ان يتصدق منه
 بلا اذن صاحبه بما لا يضر كشر غيف ونحوه الا ان يمنع الزوج او الزوج
 او يكون بخلافه ثم تصدق الرجل بطعام المرأة **فصل** يجب
 على الحاكم ان يحجر على الطبيب الجاهل والبيطار الجاهل الذي يخاف
 منه اهلاكي النفوس او اضرارهم ويصح الحجر على الغائب لكن لا يحجر ما لم يعلم

وكذا لا يجوز الحجر على الكاري للفلسف والمحتكر للفقى المباحن الذي يفتى الناس بغير علم

كتاب الغصب

وهو الاستيلاء عرفا على حق الغير عدوانا وهو محرم اجماعا ويلزم الغاصب
سردما غصبه بماله ولو عزم على سرده اضعاف قيمته ولا يحل له الانتفاع
بالمغصوب ولا لمن يعرف انه مغصوب حتى لا يجوز الصلوة في ارض
المغصوبة ومن دفن فيها فينبش ولو بعد مدة الا اذا رضى به رب الارض
وان سمر الغاصب بالمساير للمغصوبة با با قلعها ورسدها ولا يبالى بضره
كما لو غصب فصيلة وادخله داره فله وصار لا يمكن اخر اجد نصيبا
عليه فانه ينقض مجانا ويخرج الفصيل وان راع الارض فليس
لربها بعد حصده الا الاجرة وقبل الحصد يخير بين تركه باجرته او ملكه
بنفقة وهي مثل البذر وعوض الواحق من حرث وسقى ونحوهما
وان غرس الغاصب ادبى في الارض الزم بقلع غرسه او بنائه حتى
ولو كان احد الشرعيين وفعله بغير اذن شرعية **فصل** وعلى الغاصب
ارش نقص المغصوب واجرته مدة مقامه بيد الا فان تلف ضمن مثله
ان كان شليا فان اخضر المثل فقيمه مثله يوم اعوانه وبقيته يوم تلفه
في بلد غصبه ان كان متقوما ولا يخقص المثل عند المكيل والموزون
بل كل ما يجهل به مثل كالفصقة والصحن ونحوهما فهو في حكم المثل لقوله
طعام بطعام وانا مباناء ويضمن الغاصب مصاعنا الفا اذا كان مباحا

من ذهب او فضة بالاكثر من قيمته وورثه ويضمن المصاغ المحرم بوزنه
من جنسه ويقبل قول الغاصب بيمينه في قيمة المغصوب ان لم تكن بينة
ويقبل قوله في قد سره ويضمن جنايته وتلافيه بالاقل من الارش او قيمته
وان اطعمه الغاصب احدا ما غصبه حتى ولو لمالكة او قنه او دابته او اباحه
له وهو غير عالم به له يبرأ وان علمه الاكل حقيقة الحال استقر الضمان
على الاكل فطالما لك تضمن الغاصب وتضمن اكله وللغاصب اذا غرس
للمالك الرجوع على الاكل ومن اشترى ارضا فغرس فيها ادبى فيها فخر
مغصوبة او مستحقة للغير وقلع غرسه او بناؤه يرجع على البائع بجميع ما
انفق فيه من الثمن واجرة الغارس ومصارف البناء والمستحق الارض
قلع الغراس والبناء من غير ضمان لانه وضع في ملكه بغير اذنه فكان له قلعها
فصل ومن اتلف ولو سقوا ما لا يضره ما لا يضره من الغيرة ضمنه وان اكره على الاكل
ضمن من اكرهه وان فتح انسان قفصا عن طائر او حل قنا او اسير او حيوانا
مربوطا فذهب او حل وكاء رقيق فيه شيء مائع فاندفق او خرج ما فيه
قليلا قليلا ضمنه ولو بقي الحيوان او الطائر واقفين حتى نفرهما اخر فذهبا
ضمن للمنفرد ومن اوقف دابة بطريق ولو كان واسع فغرسها انسان فغرسه
او خشبة او عمود او حجر او كيس دراهم او اسند خشبة الى حائط ضمن
ما تلف بذلك لكن لو كانت الدابة بطريق واسع فغرسها انسان فغرسه
فلا ضمان بعدم حاجة الضارب الى ضربها ومن ضوب دابة مربوطة
في طريق خفي فرست فمات ضمن صاحبها ومن اقتنى كلبا عقور ولو

او ماشية او اقلقى كلبا اسود بهيما او اسدا او ذئبا او غمرا او هرا
 ناكل الطيور والدجاج وتقلب القدر او جازحا فالتف شيئا ضمنه
 واذا اقتنى حماما او غيره من الطيور فارسله نهارا انلقطها لم يضمنه
 وكذا لك لو حصل الاثلاث ما تقدم في بيت انسان من غير اقتنائه
 ولا اختيارا ولا وحدا لك لو دخل دار ربه اي رب الكلب الا
 والنمر والذئب بلا اذنه فانه لا يضمن ومن اخرج ناسا بملكه فتعدت
 الناس الى ملكه غير ان يتفرطه ضمن لان طرقت بيج فتعدتها ولم يقد
 على كفها ولو اخرج ناسا اتسرى في العادة لكثر ثمنه او في سبيج شديد يتحملها
 او تفتح ما عكسرا ينعدي مثله او تترك الناس سو حجة ونام يضمن ومن
 اضطجع في مسجد او في طريق واسع فعثر به حيوان لم يضمن ما تلف به
 وحك ذلك ان وضع حجر ابطين في الطريق ليتأ عليه الناس فعثر به
 حيوان او انسان لانه وضعه نفعا للمارين **فصل** ولا يضمن رب
 بهيمة غير ضار به ما تلفته نهارا من الاموال والا بد ان اذا لم تكن يدا
 عليها فان كانت ضمن ويضمن سالك الدابة وسائق وقاعدت ادر
 على التصرف فيها جناية يدها او فيها ويرجلها وان تعدد سالك
 ضمن الاول او من خلفه ان انفردت بدبيرها وان اشتركا في تدبيرها
 او لم يكن معها الا قاعد وسائق اشتركا في الضمان ويضمن ربها ما تلفته
 ليلا ان كان يتفرطه وكذا يضمن مستجيرها ومستاجرها ومن يحفظها
 ومن قتل حيوانا صائلا عليه ولو كان ادميا صغيرا او كبيرا قتل او جرحا

حرا او عبدا او انقلس نفسه او ماله اذا لم يضمن نفع بغير القتل او اقلقى
 بكسر او حرق من ماله او آلة له او كطبيب وعودا او تلف نرد او شطرنج
 او صليبا او كسر اناه فضته او اناه ذهب او كسر او شق اناه فضة او كسر
 لاي ما عدا اخر الخلال والذئبي او كسر حليا محرما على ذكر لم يتخذ لا ماله
 النساء ولا يصليح لهن او اقلقى الله سمرا زعفران او تجويد او صور خيال او
 ما تلف كتب المبتدعة المصلحة او كتب الكاذب وسخائف والقصص
 الباطلة او كتب الكفر والشوك او كتبانيها احاديث رديئة موضوعة باطله
 لم يضمن في الجميع قلت ومن اصحابنا من اباح المزامير والشرط يضمن
 حذره اذا تلفها **فصل** الجوارح على بساط الغير والاستصحاب
 ليس يغصب ولو غصب ثوبا فصغر او سويقا فله بهن فالمالك مخير ان شاء
 ضمنه قيمة ثوبا ببيض ومثل السويق وان شاء اخذ المصوغ والمثلوت
 وغرم ما زوا الصبيغ وغرم السمون ولور وغاصب الغاصب المصروب
 على الغاصب الاول برئ من صفاته كالهالك المصروب في يد غاصب
 الغاصب فادى القيمة الى الغاصب ولو غصب شيئا ثم غصب اخر منه
 فاراد المالك ان ياخذ بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني فله
 ذلك ولو غصب خر سلسل فخلها او غصب جلد ميتة فذبحه اخذها المالك مجانا
 وقال ابو حنيفة لو خلها بذي قيمة ملكه الغاو لا شيء عليه لو دفع به اخذ المالك ورد ما زاد

كتاب الشفعة

سببها الاشتراك في شيء ولو منفكلاً أو الجوار في غير النقول وقيل
 لا تنفع الجوار واختار الشوكاني من اصحابنا قالت الحنابلة ثبت الشفعة
 للشريك فيما انتقل عنه ملك شريك بشرط أحدها كونه مبيعاً أو موهوباً
 بعوض فلا تنفع فيما انتقل ملكه عنه بغير بيع كصد ان وارث وهبة
 بغير عوض وعوض خلع وصلى عن فرد ولا فيما اخذته اجرة أو ثمناً
 في سلو أو عوضاً في كتابة الثاني كونه مشاعاً من عقار ينقسم فلا تنفع
 اذا قسمت القسمة وصرفت الحرق وكذلك لا تنفع فيما لا يجب قسمة كحمار صغير
 وبئر وطريق وعراض ضيقة اما عند اصحاب الحديث ففيها حق الشفعة
 للخليط وكذلك في النقول كالرحى ونحوه قالت الحنابلة وكذا اصحابنا انه
 لا تنفع الجوار في مقسم محدود ولا فيما ليس بعقار كشجر وحجر وبناء
 مضرد وجهه وسيف وسكين وسارح وغر وكل منقول ويؤخذ الغراس
 والبناء تبعاً للأرض الثالث طلب الشفعة ساعة يعلم بالبيع ولا بطلت
 وهي التي يسميها الاحناف طلب الموائبة فان اخر الشفعين الطلب لغير عذر
 سقطت وقال الاحناف يشترط بعد هذا للطلب طلب الاشهاد ايضاً
 وهو ان يقول لشهوده انه اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت
 طلبت الشفعة واطلعتها ان فاشهد واعليه وهذا الطلب لا بد منه
 حتى لو تمكن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وان لم يتمكن
 منه لا تبطل ثم بعد هذا الطلب طلب التصويت وهو الطلب عند قاض
 الراجح اخذ جميع الشقص المبيع فان طلب اخذ البعض مع بقاء الكل سقطت

ع
 ٢٨ اى اجار المثل
 لم يطلب القسمة
 عن ابيه جواراً

وان تلف بعضه اخذ باقيه بحصته من ثمنه والشفعة بين الشفعاء على قدر
 اصل كلهم الخامس سبق ملك الشفعين لرسبة العقار فلا تنفع لاحد
 اثنين اشترى عقاراً معاً ونصرف المشتري بعد طلب الشفعين بالشفعة
 باطل ونصرفه قبله صحيح سقط للشفعة ويلزم الشفع ان يدفع للمشتري
 الثمن الذي وقع عليه العقد فان كان مثلاً ما يدفع له مثله وان كان
 مقوماً يدفع قيمته فان جهل الثمن او قدره ولا يصح له سقطة
 الشفعة وكذا ان هجر الشفع ولو عن بعض الثمن وانتظر ثلاثة ايام ولم
 يأت به ولا تنفع في الوقت ولا جواراً وللشفيع خيار الرابية والعيب
 وان شرط المشتري الجواراً منه وان اختلف الشفعين والمشتري في الثمن
 صدق المشتري بمسئله وان برهننا فالشفيع الحق وياخذ الشفع شفيعته
 بقيمة الحجر والخزير ان كان البايع والمشتري ذميين والشفيع مسلماً
 ولو كانا ذميين فياخذ بمثل الحجر بقيمة الخزير فان لم يكن البايع
 ذمياً فصدت البيع ولم تثبت الشفعة ولو جنى المشتري او غرس
 ياخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء والغرس وقيل يكلف الشفع المشتري
 ثمنها الا اذا كان في القلع نقصان الارض فان الشفع له ان ياخذها
 مع قيمة البناء والغرس مقلوعة قال الاحناف تركة الحيلة لا سقطت الشفعة بد ثبوتها
 ا ما دفع ثبوتها ابتداء فلا تركة اما عند اصحاب الحديث فالحيلة تركة
 في الحاليتين ولا يحل للشريك ان يبيع حتى يوزن شريكه

كتاب القسمة

هي نوعان قسمة تراضية قسمة اجبار فلا قسمة في مشترك الا برضا
الشركاء كلهم حيث كان في القسمة ضرر ينقص القيمة كحمام وودود وصدأ
وكشمج مفرد وارض بعضها بناء او بئر او معدن وحيوان ورسج وخر
وحيث تراضيا صححت وكانت بيعا ثبت فيها ما ثبت فيه من الاعمال
وان لم يتراضيا فدعا احد هما ثروته الى البيع في ذلك ان الى بيع عبد
او بهيمة او سيف او كتاب ونحوها هو شركة بينهما اجبر على البيع ان
امتنع فان ابى بيع عليهما وقسم الثمن عليهما ولا اجبار في قسمة المنافع
فان اقتسماها بالزمن كهذا استمر او عامدا الاخر مثله او بالمكان كسكنى
هذا في بيت وسكنى اخر في بيت صح جائزا غير لازم ولكل منهما الرجوع
متى شاء لثاني قسمة اجبار وهي ما لا ضرر فيها ولا مرد عوض وتتاقى في
في كل مكمل ومودون ودار كبيرة وارض واسعة ويدخل الشجر
تبع الارض كالاخذ بالشفعة وهذا النوع ليس ببيعان فخر الحاكم احد
الشريكين اذا امتنع ويصح ان يتقاسما بانفسهما وان ينصبا قسما بينهما
ويشترط اسلام القاسم وعد التمس وتكليفه ومعرفة بالقسمة واذا كان
القاسم كافرا او فاسقا او جاهلا بالقسمة لم يلزم الا بتراضيهما واما جرحه
بينهما على قدر املاكهما وان تقاسما بالقرعة جائز ولو تمت القسمة
بجرح القرعة ولو فيها فيه رد او ضرر وان خيرا احد هما الاخر بلا حرج
وتراضيا لزم بالتفريق وان خرج في نصيب احد هما عيب جهل
خير بين فسخ او اسالته وياخذ الارش وان خسر غننا فاحتياط بطلت

وان ادعى كل ان هذا من سهمه فالقانون قضت القسمة وان
حصلت الطريق في حصة احد عماد لا منفذ للاخر بطلت

كتاب المزارعة والمساقاة

مر بيانها في الاجارة وهي في الارض بان تكون الارض لواحد والبذر
والبقر والعمل للاخر او الارض والبذر لواحد والبقر والعمل للاخر او
الارض والبقر والبذر لواحد والعمل للاخر والمساقاة في الاتجار وهي كالزراعة

كتاب الذبايح والاطعمه والصيد

الذكوة شرع عاذع الحيوان او غيره اذا كان مقدورا عليه وشروطها
اربعة احدها كون الفاعل عاقلا مميزا ولو طفلا او امرأة ولو حائضا
فلا يحمل ما ذكاه مجنون او مسكران قاصد للذكوة ذوا احتياحي حيوان
ما كوله بعد دبير انسان لم يقصد ذبحه فانقطع بانحكاكه حلقومه
ومرئيه لم يحمل لعدم قصد التذكية ويحمل ذبح الفحل والجنب والمحدث
والكتاني ولو حريرا والفاسق ولا يمتثل ذبيحة المرتد والمجوسي والوثني والذرا
والنصيري واليهما في الثاني الا انه فيحمل الذبح بكل محد حتى من جرحه
وخشب وعظم غير السن والظفر الثالث قطع الاوداج وقيل يكفى
قطع الحلقوم والمرى ويكفى قطع البعض منهما فلو قطع راسه حل وما ذبح
من قفاه ولو عمد ان امت الالهة على محل الذبح وفيه حياة مستقرة

حل بذلك والا لا يجزئ ذبح ما تصابه بسبب الموت من مخنقة او غيره
 او اكله سبيع وما صيد بشبكة او فخ فاصابه شئ من ذلك او انقذه
 انسان من مهلكة ان ذكلا وفيه حياة مستقرة لا يمكن زيادتها على حركة
 مذروح سواء انتهى حالها الى ان يعلم انها لا تعيش او لا المراد بالحياة
 المستقرة تحريك اليد او رجليه او طرف عينه او مصع ذنبه
 وما تطلع حلقومه او ابدنت حشوته فوجود حياته كعدمها على الاصح
 لكن لو قطع الذراع الحلقوم قبل قطع المرى لم يضربان علا فمهم الذكوة
 على الفور ولا يضر رفع يده ان اتمها على الفور وما تجزئ عن ذبحه وخرة
 كواقع في بئر او متوحش فذكوتها جرح في اي محل كان الرابع قول
 بسم الله لا يجزئ غيرها عند حركة يده بالذبح وتجزئ بغير العربية
 ولو احسنها ولا يكفى التسميع ونحوه وليس التكبير مع التسمية ولا تتحب
 الصلوة والسلام على النبي صلعم عند الذبح لعدم درود ولا انها
 لا تناسب المقام كزيادة الرحمان الرحيم فان تركها ناسيا فلا بأس وان
 تركها جهلا او عمد المبرح وقال الشافعي ان المؤمن يذبح على اسم
 الله بسمه او لم يسم فان ترك التسمية عمد ايضا فحل عنده ويشترط
 قصد التسمية على ما يذبحه فلو سمى على شاة وذبح غيرها بتلك
 التسمية لم تجز اما اذا اضجع شاة لذبحها وبسمى ثم اتى السكين واخذ
 سكينه اخرى او رد السلام او حكم انسانا او استقى ماء ثم ذبح حل ومن
 ذكر عند الذبح مع اسم الله تعالى اسم غيره او ذكر اسم غيره فقط

الذبح لا يحل له ذبحه ذكلا ذبحا فله الله اي وقع فعل الذبح لتعظيم
 غير الله فلا يحل ولو ذكر عليه اسم الله تعالى كن ذبحا لقدوم السلطان
 او احد من العظماء وكذلك لا يحل ما ذبح على النصب اي عند
 اوثان المشركين اما ذبح استبشارا بقدم السلطان فهو كذبح
 الحقيقة ومن ذبح للكعبة تعظيما لها لكونها بيت الله او لرسول الله
 صلعم فقد احله الامام النووي لكن في الزواجر لوقال بسم الله واسم محمد
 او محمد رسول الله او محمد او ذبح كتبة كنيسة او لصليب او لموتى او
 لعيني او مسلم للكعبة او لمحمد صلى الله عليه وسلم او تقرب بالسلطان
 او غيره او للجن فهذا كله حرم المذبح وهو كبيرة ولو ذبح مسلم ذبيحة
 وقصد بذبحه التقرب بها الى غير الله تعالى صار مرتدا وذبيحة
 ذبيحة مرتد وقال صاحب الرضا ان المسلم اذا ذبح للنبي صلعم
 كفر واذا كان الذبح للنبي صلعم كفر فكيف الذبح لسائر الاموات
 وقال شيخنا ابن تيمية لو ذبح لغير الله متقربا اليه يحرم وان قال فيه
 بسم الله قلت ان المذهب الصحيح هو ما قال شيخ الاسلام لقوله لعن
 الله من ذبح لغير الله ونهيه صلعم عن ذباح الجن يدل عليه
فصل يحصل ذكوة المجنين بذكوة امه ويستحب ذبيحة وان
 كان بيتا يخرج الدم الذي في جوفه وان خرج حيا حياة مستقرة
 لم يبيع الا بمذبحه ويكره تعذيب الذبيحة كذبحها بالثكالة وكترس الخ
 الحيوان وكسر عنقه او كسر عضو منه او تنفث ريشه قبل ان يهوى نفسه

فان فعل اسام واجلت ولا يشترط توجيه المذكي الى القبلة وقالت
 الخالبة بين توجيهه للقبلة ويجوز لغيرها ولو تقدمه على الجميع قال الشوكاني
 ليس على استقبال القبلة حين الذبح دليل لان كتاب ولا سنة
 ولا من قياس ومن كونه على جنبه الايسر والاشراع في الذبح وما ذبح
 ففرق او تروى من حلوا وحلى عليه شئ يقتله مثله لم يحل على الاصح
 وقيل يحل وما قطع عن الحي فهو ميتة لا يحل احكاه واذا وقع الشك
 في اللحم ان الذي ياتي بها المسلمون هل ذكر واعليها اسمر الله تعالى عند
 الذبح انما يكفي ذكر اسم الله تعالى عليها حين اكل كل قال السيد من
 اصحابنا ذبيحة المسلم على اي مذهب كان وفي اي بدعة وقع
 ما يذكر عليه اسم الله تعالى وكذلك ذبيحة الكافر ايضا حلال
 اذا ذبح ذكر اسم الله غير ذابح لغير الله وانهر الدم ورفى الاوداج و
 اما ذبح الكافر لغير الله فهذه الذبيحة حرام ولو كانت مسلمة وهكذا
 اذا ذبح الكافر غير ذكر اسم الله فان افعال التسمية منه كاحمال
 التسمية من مسلم حيث ذبحا جميعا لله عز وجل ودعوى الاجماع على
 عدم حل ذبيحة الكافر غير مسلم انتهى ملخصا وقال الاحناف لا يحل
 ذبيحة جني واستدلوا بالقول صاعدا عن النبي عن ذباح الجني وهذا الاستدلال
 يشترطه طهره وجهه لم يعلى احاديثه والجن ان كان مومنا
 او كتابيا فلا شك ان ذبيحته حلال سواء تشل بصورة البشر او لا
 ثم قال الاحناف ان قال عند الذبح اللهم اغفر لي فلا يحل وان قال

انما ذبح الجني الحديث الذي
 لا يثبت في الخبرين المذكورين
 او انما ذبحه او امره الذبيحة
 انما يثبت في الخبرين المذكورين
 وانهان في جميع الجني
 وصحت في جميع الجني
 فلا شك في ابعثه

سبحان الله او الحمد لله ما يدا به التسمية يحل ولو عطس عند الذبح
 فقال الحمد لله لا يحل ولو سحر ولم يحضر النية صح بخلاف ما لو قصد بها
 التبرك في ابتداء الفحل او نوى بها امرا اخر فانه لا يصح فلا يحل كما
 لو قال الله اكبر وادبه متابعة الوزن لا يصير مشارعا في الصلوة
فصل الاصل في كل شئ الحل لقوله تعالى وخلقكم ما في الارض
 جميعا ولا يحرم الا ما حره الله ورسوله فملكنا عنه فهو عفو فحرم ما في الكتاب
 الغريزي الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير في كل شئ منه وما اهل
 لغير الله اي ذكر عليه اسم غير الله عند ذبحه والمنخقة والموقوفة والمرتدة
 والنطيخة وما اكل السبع الا ما ذكيت اي ما ادر كتم من هذه الاشياء
 ونسبه حياة مستقرة في ذبحه فهو حلال اماما صار الى حالته
 الذبوح فهو في حكم الميتة واحل لنا بالحديث ميتان السمك والجراد
 ودمان الكبد والطحال واحل الله تعالى لنا صيد البحر سواء صاده
 مسلم او يهودي او نصراني او مجوسي فيتة البحر حلال سواء ماتت بنفسها
 او بالاصطياد وقال الاحناف انه لا يحل الا امامات بسبب ادعى او بالقلم
 انما له اوجز ولا عنه وامامات بنفسه في البحر او قتله حيوان غير
 ادعى فلا يحل وظاهره ان الحديث اباحة ميتات البحر كلها والمراد
 منها كل ما يعيش في البحر فاذا اخرج منه كان عيشه عيش للذبح
 كالسمك نكل ذلك حلال باقوا به ولا حاجة الى ذبحه سواء بر كل
 مثله في البر كالبقرة والغنم او لا وكل كالكلب والخنزير والكل سمك

وان اختلفت الصور حتى الانسان البحرى بخلاف ما يمشى في الماء
فاذا اخرج دام حياته فان كان طائرا كالبط نذج فحلال ولا يحل
ميتها وان كان غيرها كالضفدع والسرطان والسمكة وذوات السموم
كالحية والعقرب فحرام اما حيات البحرى التي لا تدوم حياتها في البر
فهي حلال وكذلك نخل الليثة وسائر الحرمات للضطر كما سياتي
وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا كل ذي ناب من السباع كالهم والكلب و
الذئب والنمس وابن ادى والاسد والفهد والفمر والذئب والقرد
وقال الشافعي يحل الضبع والثعلب وقال الحنابلة واصحاب الحديث
لا يحل الثعلب وابن عرس وصنجاب وسنور وفندك وكذلك حرم علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذي مخلب من الطير كالعقاب وباز وصقر وبارق
وشاهين وحد اعاة وبومة وهذا قول اكثر اهل العلم وقال مالك
والليث والاوزاعى لا يحرم من الطير شيى وقال الحنابلة يحرم ايضا ما ياكل
الجيف كسنور وخم وفاق وعقور ولقلق وخراب وخفاش ووطواط
ورنبور ونخل وذباب وفراش وطيابيع وقل وبراضيت وعد مد
وخطاف وقنفذ ونيص دحية وحشرات كالديدان والجعلان
ونبات دردان والخنفساء والاوزاع والجرباء والعقارب والجراد
ويحرم كل ما امر الشرع بقتله كالجرادين او بنى عن قتله كالنمل والنمل
والضفدع وكذلك يحرم ما ولد بين ماكل وغيره لا كبغل وما تجمله
العرب ولا ذكر في الشرع يرد الى اقرب الاشياء شبهة به بالحي ارفان

لحيته شيئا بالحجاز فهو مباح ولا شبهة بما حرم ما غلب التحريم انتهى ما
قالوا وكذلك حرم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم البحرى كالمسكية
ما الحمار الوحشى فحلال اتفاقا ومن ذلك الجلالة قبل الاستحالة لان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الجلالة وشرب لبنها قال السيد الاستحالة مطهر فالعدو
اذا صار رجا اذا ائليت بعد رسة فهي طاهرة ومن ادعى بقاء النجاسة
مع ذهاب الجسم والصفة فعليه الدليل انتهى اما الكلب والهم فنهى
اختلاف والجمهور على حرمتها وقد نقل الحافظ في الفتح عن بعض الناس
حالة الكلب وقال الشافعي يحل السنور الوحشى قلت قال صاحب المباح
اتفق الاثمة الثلاثة على تحريم كل ذي مخلب من الطير بعيد وبه
على غيره كالعقاب والنسر والرخم والغراب الا يقع والاسود واباح ذلك
ما يلى على ما لا يلاق وما غير ذلك من الطير نكله مباح والمشهور انه
لا كراهة فيما نهى عن قتله كالخطاف والهدى واليوم والخفاش
وانبيغاء والطاؤس الا عند الشافعي فالراجح من مذهبه تحريمه قلت
قد صرح كثير من فقهاء الاحناف باباحة اليوم مع انه يصيد بالمخلب
فلعلهم يعرفون انه يصيد والله اعلم ثم قال صاحب المباح اتفقوا
على تحريم كل ذي ناب من السباع بعيد وبه على غيره كالاسد
والفهد والفهد والذئب والذئب والفيل والهمزة الا مالكا فانه اباح ذ
مع الكراهة والارنب حلال بالاتفاق خلافا للامامية والبررافية
لا يعرف فيها نقل قلت لا شك في حلية كما سياتي وصح صاحب التغيير

وقال السبكي في الفتاوى الجليلة المختار حلهما والثعلب والضبع حلال
 عند الشافعي وأحمد وكذا عند مالك مع الكراهة وقال أبو حنيفة
 بكراهة كلهما وقال أحمد وأصحاب الحديث كلهم بإباحة الضب دونه
 في البر بوعر وديتان واختلفوا في ابن أدريس فقال أبو حنيفة وأحمد حرام
 وهو الأصح مذهب الشافعي وقال مالك هو مكروه والهرة الوحشية حرام
 عند أبي حنيفة وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال مالك هو مكروه
 وعن أحمد وديتان الإباحة والتحريم حشرات الأرض كالغار
 عند الأئمة الثلاثة وقال مالك بكراهته قلت لأدليل على تحريم
 حشرات الأرض إلا أن يستدل بقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث
 فمن استجنتها فلا إثم عليها وقد أخرج أبو داود عن مقام بن تلب قال سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم يسمي حشرات الأرض تحريما والنفذ حلال عند
 مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد حرام ولا بأس بأكل الخلد
 عند مالك وكذا الحيات إذا ذكيت أما من حيوانات البحر فقال
 مالك وكل ما ليس له سوط من السرطان والصفدع وكلب الماء وخنزيرة
 قال أحمد وكل ما في البحر إلا التمساح والصفدع والكوسج ويفقر
 عنده في غير السمك إلى الذكوة كخنزير الماء وكلبه وإنسانة واختلف
 أصحاب الشافعي فمنهم من قال بكل شيء ما في البحر ومنهم من منع
 أكل كلب الماء وخنزيرة وحيتته وفارسته وعقربيه وكل ما له شبه
 في البر بالكل أو كل والمرجح أن جميع ما في البحر وكل غير التمساح والصفدع

والحية والسرطان والسمكة استعمل ما في المباح وقال الشوكاني
 مذهب أهل الحديث حرمة ما في الكتاب العزيز وحرمة ما حرم
 رسول الله كذئب من السباع وذئب مخلب من الطيور والحمر الأنسية
 والجلالة والكلاب والهر دما كان مستحبنا وما عدا ذلك ذلك فهو
 حلال والقول بكراهته الأحرب مما لا مستند له أما أكل التراب فلم
 يصح في المنع منه شيء انتهى ملتقطا قال في النيل يباح ما عدا هذا
 كسقيته لا غمام والمخيل وباقي الوحوش كضبع ورافنة واربعة ووبر
 وبر بوع وبقرة وحش وضب ونباء وبارقة الطير كغمام ودجاج وبيضاء وزاغ
 وغراب وزارع ويحل كل ما في البحر غير صفدع وحية وشمسح وكوسج والخنزيرة
 أن الكوسج حلال وهو سمكة لها خرطوم كالنصار وتحرّم الجلالة التي أكثر
 علفها الخجاسة ويحرم لبنها وبيضها حتى تحبس ثلاثا وتطعم الطاهر بكراهة
 أكل تراب وفخروطين وأذن قلب وغدة وبصل وتوم ونحوهما
 ما لم يصفح بطبخ وبكره أكل كل ذي راحة كرهية وتولع يرد دخول
 المسجد فإن أكل كراهة له دخوله حتى يذهب ريحه ويكره أكل حب
 وليس حجر أو بقال وينبغي أن يغسل ويكره ما بدأه من أكل اللحم وأكل لحم
 منقن انتهى واختلفوا على إباحة كل نوع من أنواع السمك حتى الجربش والمار
 ما هي وكذلك على إباحة غراب الزرع وقالت الأصناف بإباحة العقق
 والصرد والهدد وحرّموا الطافي على وجه الماء أي السمك الذي مات
 حنقا نفعه وهو ما بطن من فوق فلو ظهر له من فوق فليس بطاف فيؤكل كما

يؤكل ما في بطن الطافي وحل الفاخرة والحامصة وكأه بابيل والقمر والسوا
والزرد وورده صافير باو اعها بالافتاق **فصل** ومن اضطر جازله
ان ياكل من الخرم ونواسه الشيع وقاله الخبائلة ما يسدر مقه
ومن لم يجد الا ادميا مباح الدم كحبي ذر ان يحسن فله قتله واكله
لان له احرمة له فهو بمنزلة السباع وكذا ان وجد لا ميتا فانه
يجوز له اكله ولا يجوز له قتل الذي والستامن والمسلم جال ولومات
من الجوع فله ان ياكل من طعام الغير في حالة الاضطرار وياكل
منه ان لم يعط بالسؤال ومن اضطر الى ذبح مال الغير مع بقاء عينه
وجب عليه ربه بذله له مجازا من مائة دينار ولا يحل عليه ولا
ناظر فله ان ياكل منه مجازا ولو لغير حاجة ولو عن غصونه من غير
ان يصعد على شجرة او يرميه بجر ولا يحل شيئا من الثمر ولا ياكل من
ثمري حتى يجوع الا للضرورة وكذا الباتلة والخص وكذا ان راع قاصم
وشرب لبن ماشية على الاصح وما لم تجز العادة باكله رطبا لا يجوز
الاكل منه كالشعير ونحوه قال صاحب الدباج من مريستان وغيره
وتنوع غير محوط وفيه فالكهة رطبة فقالت الثلاثة لا مباح له
الاكل من غير ضرورة الا باذن مالكه ومع الضرورة ياكل بشرط الضمان
وعين احمد يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه وفي رواية
يباح للضرورة اما اذا كان محوطا فانه لا يباح الاكل الا باذن مالكه
الا جماع قتلت هذا في الكاهنة التي على الاشجار اما ما سقط منها فله

اكله عند اصحابنا اهل الحديث اطلاقا لا يجوز لمان يتخذ خبته وتجب
ضيافة المسلم للمسافر ان يجتاز على الاسلام اذا نزل به في القرى
دون الامصار يوما وليلة وتجب ضيافته الى ثلث ليال بايامهن
فما زاد على الثلث فهو صدقة ولا يجب عليه ان يبيت في بيته الا ان
لا يجد مسجدا او رباطا او نحوهما يبيت فيه ولا يخاف ضررا او حرما
على المسافر ان ياكل من طعامه فوق ثلثة ايام ولياليهن اذا عرفت
ان اطعامه يثقل عليه ولا يباح مع كراهته والا فلي ان ياكل
بعد حامين عند وكان شيخنا عبد الحق البنا رضى الله عنه بغير انة
ربما يرد علينا مسافر انك لا تجوز الفرج والسور ونصر عليه بان يقيم
وياكل عندنا الا انك اذا مضت ثلثة ايام كان يخرج الى السوق من
غير ان يجبرنا ويأكل بالخراج على راسه شق يقول لمان مع وفكم
انكم من اطبا حكم يطبخ طعامي وهذا الخواج كلها مهية فنقول
ايها الشيخ ايش هذا نحن فرحانين باطعامكم الى شهر وسنين
فيقول لا ما اطعم من طعامكم فوق ثلثة ايام ولياليهن **فصل**
يباح الصيد لقاصدة وكثيرا لغيره وان كان فيه ظلم للناس
بالعدوان على زروعهم واموالهم فهو حرام والحجوان المصيد فضل
ما كثر من ادرى صيد البحر وحامته كافوق حركة مذبح واتباع
الوقت لتذكيره ليعتد به اذ ان لم يتبع الوقت بل مات في الحال
حل باربعة شروط احدى اكون الصائد اهلا للذكوة حال ارسال الآلة

ثان سر ما لا وهو اصل شوار شد بعد رميه او مات بعد رميه
وقبل الاجابة حل اعتبار الحال الرمي وعكسه بان رماله مرتد
المجوسي ثم اسلم قبل الاجابة لمجمل ومن رمى صيدا فاثبتته ثم
رماله ثانيا او رماله اخر فقتله اودجأه بعد ايجاء الاول لمجمل
لان له صار مقدور عليه باثباته فلا يجاح الا بذبحة ولم تثبت
ثبته مجر وحال على الرامي الثاني لانه اتلفه عليه حتى ولو ادرك
الاول ذكوته فلم يذكركم الا ان يصيب الرامي الاور فقتله او يصيب
الثاني مذبحة فيجمل وعلى الثاني ان شخرق جلده لانه لم يتلف
سوى ذلك الشرط الثاني الآلة وهي نوعان احدهما السلاح اي ماله حد يخرج
كسيف وسكين وسهم او يخنق كرمصاصته البندق والروح فانها
من اعظم الامثلة في زماننا او طبيبها والرمصاصته تخنق خرقا ناسدا
على خرق السهم فلها حكم السلاح بطريق اولي النوع الثاني جارية معلنة
من الطير او من السباع اما الكلب الاسود البهيمة وهو الذي لا يباح فيه
فهو كسائر الكلاب عندنا مجمل صيد الا اذا كان معلما وقالت الحنابلة
يحرم صيد لا وادنته وبياح قتله ويجب قتل كل كلب عقر
والطير كالبايزي والصقر والعقاب والشاهين والسبع كالنهد والكلب
فتعليم الكلب والنهد يكون بثلاثة امور بان يسترسل اذا ارسل
وينزجر اذا ارجر واذا السك صيد المياكل منه وتعليق الطير
بامرئ بان يسترسل اذا ارسل وينزع اذا ادعى لا يترك الا كل فان اكل

الطير الجارح من الصيغ مجمل اكله ويشترط لعل ما يصيد لا ذونا ب
او يخلب ان يخرج الصيد فلو قتله بعد رمى او خنق لم يباح الشرط الثالث
نقص الفعل وهو ان يرسل الآلة لقصد الصيد فلو سمي وارسلها
لا لقصد الصيد فقتل صيد المجمل او ارسلها لقصد صيده ولم يره
او استرسل الجارح بنفسه فقتل صيد المجمل الشرط الرابع قول
بسم الله عند ارسال الجارحة او عند رمى السلاح ولا تنقطع التحية
هنا سهوا وما رمى من صيد فوقع في ما او تروى من علو او وقع عليه
شيء وكل من ذلك يقتل مثله لمجمل ولو مع ايجاد جرح فان وقع في
وراسه خارج الماء فباح وكذا ان كان الصيد من طير الماء او
التردى لا يقتل مثله ذلك الحيوان وكذا ان لمجمل لو رماله
وفيه سحر او شار كالكلب المعلم كلب اخر او رماله سلمه ومجوسي معا
ولا يباح لارسال السلم كلب المجوسي انصارى فصا د او قتل وكان
معلما فاكل ذلك الصيد حلال وان لم يذكه السلم ومثله كمثل
السلم ذبح بشفرة المجوسي او رمى بقوسه او بنبله او ببندوقه اما لو ارسل
المجوسي كلب السلم انصارى المعلم على صيد فانه لا يוכל الا ان
يذكي ومثله كمثل المجوسي ذبح بشفرة السلم او رمى بقوسه او بنبله
او ببندوقه اما ما صيد ببندوقه الطين فانه كالموقوذة فلا مجمل
وكرهه بعض التابعين وهكذا انما صيد بحصى الخذف ولو اكل الكلب
المعلم من الصيد لمجمل فانما امسك على نفسه واذا وجد الصيد

بعد وقوع الرمية فيه ميتا ولو بعد ايام في غدا ما كان حلالا لعينين او
يعلم ان الذي قتله غير سهمه ان رماه بالهواء على شجرة او حائط فقطعتا فانه يحل

كتاب الاثربة

كل شراب اسكر فهو حرام وما اسكر كثيرا فثقله حرام والخمر كل ما
خامر العقل سواء كان من عنب او تمر او عسل او حنظل او شعير او ذرة
او غيرها وسواء كان نيا او مطبوخا ويجوز الانتباذ في جيع الانية ولا يجوز
الانتباذ في جنسين مختلفين ويجوز تخليل الخمر اما اذا صار خلا
فيصير حلالا والخمر ليس بنجس بل هو حرام وليس كل حرام نجسا وكذا
سائر الاثربة السكرية محرمة وليست بنجاسة ومن قال بنجاستها فعليه
الدليل ويجوز شرب العصير والنبيذ قبل غليانه وقد فقه الزبد
ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة ايام فالاولى اذا شرب النبيذ ان يشرب
اليوم وغدا وبعد الغدا الى مساء الثالثة ثم يهرق ان بقي منه
شيء واذا وقعت النجاسة في شيء من المايعات لم يحل شربه وان كان
جامدا القيت وما حولها ويجرم الاكل والشرب في انية الذهب الفضة
ورخص في تضبيب الاثربة قليل من الفضة عند الحاجة قال اصحابنا
جمهور اهل الحديث انه كما يجرم الاكل والشرب في اواني الذهب
والفضة يجرم استعمالها لخواج اخرى كالادهان والاكحال والاستعاظ
وشرب الدخان قال شيخنا ابن القيم لا فرق بين ان تكون الانية كبيرة

كالصن والزبدية وغيرها وصغيرة كالمكحلة والميل والاسبطة
بل كما يجرم استعمالها يجرم اتخاذها لغير الاستعمال ايضا ويجرم على
الصانع عملها ومن قدم اليه طعام فانية ذهب او فضة ولم
يستطع الاكسار فطر يقفه ان ياخذ الطعام من الانية ويضعه
في وعاء اخر او على الخبز او في يد الشمال شرابا كل منه
وكذلك اذا اراد الاكحال افرغ الكحل في شيء ثم اكحل منه الا ان
السيد والشركاء من اصحابنا انكر ذلك وقالوا استعمال الذهب
والفضة في غير الاكل والشرب فيهما لم يرد ما يدل على المنع منه
ولم يثبت الا المنع من الاكل والشرب فيهما فقط ومن زعم تحريم
غيرهما لم يقبل لا بدليل واما التحلي بهما فلم يرد ما يمنع من
ذلك الا في الذهب للرجال اما الفضة فلم يرد شيء لمنع التحلي
بها بل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعبوا بها كيف تشتم
فصل لا يجوز الاستداوى بالخمر لان الله تعالى لم يجعل شفاءنا
فيما حرم علينا وقال عداها داء وليست بدواء وقيل يجوز اذا هو
تيسر الدواء الاخر واما الطبيب الحاذق باستعمالها وقال لا بد منها
ويجوز لمن خص اذا لم يجد الماء او شيئا يساغ فيه اللقمة ان يشربها
بقدر ما يدفع الفضة اذا خاف الهلاك ولا بأس بخبز
خلطت بعينه الخمر لا يفسد حتى يذهب بالطبخ وكره شرب
دروس الخمر والامشاط لانه فيه اجزاء الخمر قال صاحب الدرر

الاضاف مجرم اكل البنج والحشيشة والافانيون وجوز الطيب والتبن
 اى التبنك قلت اى دليل على حرمة هذه الاشياء غاية ما
 في الباب ان تكون مكرهة وقد عرفت من قبل ان مذهب
 الشافعية انه يجب على الزوج اعداد الحقنة لزوجه اذا كانت لها
 عادة بشرب الدخان وحديث نفى عن كل مسكر ومفتر ضعيف
 مع ان هذه الاشياء غير البنج والحشيشة ليست بمسكرة ولا
 مفتره فان كان شئ منها حراما فيمكن ان تكون هي البنج والحشيشة
 لا غير بشم ذكر صاحب الدرر كلاما يشعر باباحة التبن وقال قد
 كرهه شيخنا العمادى الحاقا له بالثوم والبصل قلت هذا صحيح بلا حرجية
 والله اعلم **فصل** في اداب الاكل والشرب يستحب غسل
 السيد من قبل الطعام وبعدة وتن التسمية جهرا على الطعام ثم
 ويستحب الاكل ان يجلس على رجله اليسرى وينصب اليمنى او يترج
 وان ياكل يمينه بثلاث اصابع مما يليه ويصغر اللقمة ويظيل
 المضغ ويمسح الصحفة بعد الفراغ وان ياكل ما تات منه بعد
 ازالة ما عليه من اذنه ومن يغض طرفه عن جليسه ويوتر المحتاج
 على نفسه وان ياكل مع الزوجة والمملوك والخدام والاجراء
 والاولاد ولو طفلا وان تكثر الايادى على الطعام وان تاكل الجماعة
 في صحن واحد بقدر ما تنفع لها وان يلحق اصابعه قبل الفسل
 ويخلل اسنانه ويلقى ما اخرجته الخلال ويكره ان يتلمسه فان قلعه

لم يكره بلعه ويكره نفخ الطعام ليبرد وكذلك النفخ في الشرا
 ويكره اكل الطعام مارا او بائلا من ثلثة اصابع او اكثر من ثلثة
 اصابع او اكله بشماله بلا ضرورة انا مع الضرورة فلا يكره ترك التسمية
 ولا استحجال في الاكل اذا اضرب شر كائه ولا اكل من اكل
 الصحفة او وسطها ونفض يده في القصة وتقديم راسه
 اليها عند وضع اللقمة فيه ويكره لمن اكل مع غيره
 كلامه بما يستقذر او بما يضحك او يحزن منه واكله متكئا او مضطجعا
 او مضطجا واكله كشيء راجح يوزنه او قليلا حيث يضره ويضعفه
 عن اداء الحقوق والعبادات والاولى ان ياكل ثلث بطنه ويترك
 الثلث للشرب ويدع الثلث خاليا فان اكل الى النصف
 فلا جاس والى الثلثين ايضا جاز وكره ملاء البطن وياكل ويشرب
 مع ابناء الدنيا بالادب والروية ومع الفقراء بلا يثار ومع العلماء بالتعلم
 ومع الاخوان بالانسياط ويستحب ان يياسط الاخوان بالحديث الطيب
 والحكايات التى تليق بالحوال ويسن ان يحمده الله تعالى اذا فرغ ويقول
 الحمد لله الذى اطعمنى هذا الطعام ورزقني من غير حول منى ولا قوة
 ويدعو الضيف لصاحب الطعام بان يقول اللهم اطعم من اطعم
 واسق من سقني وبارك في طعامه وشرابه ويفضل منه شيئا
 لا سيما ان كان من يتبرك بفضلته واداب الشرب ان يكون ثلثة
 انفاس ويتغنى كل مرة بعد ايامه الاناء عن فيه ولا يفتح فيه ويشرب

باليمن قاعد ادواكل او شرب وهو قاسم فلا باس والنهي منه نهي ادب
 ويقدم الامين فالامين بالشرب ويكون الساقية آخرهم شربا وبسم
 في ادله ويجوز في اخره ويكره الشرب من السقاء بالفم وروى ان حلا
 شرب من في السقاء فخرجت حية ودخلت في جوفه والكرهية تنزيهية
 وثبت انه صلح شرب مرة من في السقاء وكان ذلك لبيان
 الجواز او انه منسوخ باحد ابيث النهي وجزم شيخنا ابن خنم بالحرمة والله اعلم
فصل قال صاحب الدرر من الاخفاف الاكل للغذاء والشرب
 للعطش فرض مقدار ما يدفع به الهلاك عن نفسه وما جاور عليه
 وهو مقدار ما تمكن به من الصلوة قائما ومن صومه ومباح الى
 الشبع لتزيد قوته وحرام ما فوته الا ان يقصد قوة صوم القدر
 او لاسلا يستحي ضيفه ولا يجوز الرياضة بقلته اكل حتى يضعف
 عن اداء العبادات ولا باس بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ انواع الاطعمة
 سوف قللت وموجب للمرض وزوال قوة المعدة والا صلح بحسب قواعد
 الصحة ان ياكل طعاما واحدا ويشبع منه كالتبخر مع اللحم او التبخر مع الملح
 او التبخر مع التمر او الكرامز مع ادراج واحد ولا يجمع بين المحلو والمالح والحار
 والبارد والرطب واليابس بل ياكل هذا في وقت ثم ياكل
 الآخر في وقت آخر فهو ادعى وانفع لصحته وقد رايت كثيرا من الناس
 من اسباب الترفهة فسدت معدتهم مع انهم شباب لكونهم قد
 اكلوا الاطعمة المختلفة في وقت واحد وجرت عادتهم بذلك

وكذا وضع الاضبان فوق الحاجة للتفاخر ويبدا قبل الطعام
 بفعل ايدي الشباب وبعدة بفعل ايدي الشيوخ ولو
 في ما وكل لحمه خرافة من ساعته حل اكله ويكره
 وكراهية لحم الاثان ولينر اخلا فالملك ويكره الاكل بلعقة للذهب
 والفضة وقطع الخبز بالسكين وحل الشرب من اناة مفضض اي مزوق
 بالفضة وقيل لا يجوز بمجره بالفضة بالاتفاق وكذلك يحل الركوب
 على سرج مفضض والجلوس على كرسي مفضض ولكن يشترط
 ان يبقى موضع الفضة ويكره الاكل في نحاس او صفر الا افضل
 خزف سيما خزف الصيني هو الطيب واظهر ولا يكره في اناة صابون
 او زجاج او بلور او عقيق خلافا للشافعي وحل اناة المضرب بذهب
 او فضة والكرسي المضرب بهما وحلية مائة ومصحف بهما كما وجعله
 اي الذهب او الفضة في نعل سيف او سكين او في قبضتهما
 او لجام او ركب و لم يضع يده في موضع الذهب والفضة
 وكذا يجوز كتابة الثوب بذهب او فضة وفي المجتبى لا باس بالسكين
 المفضض والمخار والركاب وعن ابى يوسف يكره الكل والخلائق
 في المفضض اما المطلق فلا باس به بالاجماع ويقبل قول كافر قال
 اشتريت اللحم من كتابي او مسلم فيحل ولو قال اشتريته من مجوسي
 فيحرم ويقبل قول المملوك والنصي في الهدية ونخب الكافر مقبول
 في العام لا في الديارات فلو قال الكافر ذبحه مسلم فلا يقبل قوله

كتاب الاضحية

لان العدالة شرط في الديانات كالتبذير عن نجاسة النساء فيتم ولا يتوضأ
ان اخبر بها مسلم عدل ولو عبد الاوصاة ويخرج في خبر الفاسق
وخبر المستور ثم يعمل بنائب ظنه ولو اراق ماء فيتم فيما اذا
غلب على راءه صدقه او وضأ وتيمم فيما اذا غلب على راءه
كذبه كان احوط واما الكافر اذا غلب صدقه على كذبه فالرافة
احب ولو تيمم قبل اراقة لم يخرج تيممه بخلاف خبر الفاسق
لصلاحية ملزم ما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل بطهارته
وعدله بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة ولو روي ان الذبيحة
وشمة نعب او غناء فقد وكل فان قد روي على منع فعل وان
كان مقتدي ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد وان علم
او رد باللعب فلا يحضر اصلاً قلت عندنا لا بأس باللعب والله اعلم
في النكاح والختان وما اسم الفرج فيجلس وياكل نعر لو كان
هناك غناء محرم كغناء النساء الفواحش فلا يجلس ان كان على المائدة
وان كان في محل آخر فياكل ويرجع ولا يجلس هناك ومن الملاحة
ضرب النوبة للتفاخر ولو التنبيه فلا بأس كما اذا ضرب في ثلاثة بركات
لم تذكر ثلث نفحات الصور اي بعد العصر وبعد الغشاء وبعد نصف الليل
قال في البزازية استماع صوت الملاحة حرام كضرب تصبغ بخمرة قلت
اي دليل على حرمتها والحديث الذي نقلها صاحب البزازية استماع
الملاحة معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر لم نجد لها اصلاً

لقوله فان جاء كره
فمنع بنينا فتيقنوا
تزلزل في وليد بن عقيب
وكذلك قوله نعم من
كان مومناً كان
فاسقاً منه يعلم ان
من الصالحين هو
فانكر كالألبيد ومنه
يقول في حق معاوية
وعمر ومعاوية ودمية
دمي كون صبيته
خبره لا يفسد صاوت
في الرواية لا يفسد
معصون ١٢ منه

كتاب الاضحية

وهي مشروعة لاهل كل بيت واجبة عند البعض وسنة عند
الآخرين ورجح الشوكاني عدم الوجوب وتجب بالنذر ويقول
هذه اضحية ادله والا فضل الابل ثم البقر ثم الغنم
واقلها شاة ولا تجزئ من غير هذه الثلاثة كبقر الوحش وحمار الوحش
وتجزئ الشاة الواحدة عن كل رجل واهل بيته وحياله والنزاد
عليها للتفاخر مكرهة وذبح النبي صلى الله عليه وسلم كبشين احمرين احمرين
موجئين وقال بسم الله اللهم هذا عن محمد واهل بيته وقرب
الآخر وقال بسم الله اللهم هذا منك ولك عن وحدي من أمي
وتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة وابل عن ما تجزئ من الضان
ماله نصف سنة وهو الجذع من الضان ولا يجزئ ما دونه من الضان
ولا تجزئ دون الثني من المعز اي ما كمل له سنة وشرعت في التاسية
وقيل ما كملت لها سنتان وطعنت في الثالثة والصحيح ان هذا
الاخير للبقر والجاموس اما من الابل فلا تجزئ ما دون خمس سنين و
افضلها منها وتجزئ الجماء والتبراء والخصى والحامل وما خلق بلا اذن
او ذهب نصف البتة او اذنه وتكره معيبة اذن تجزئ او شق او
قطع لنصف او اقل وكذا قرن كذا في كتب الخنايلة وقال صاحبنا
اهل الحديث لا تجزئ الامور والمريض والاعرج والاعرج والغنم

والأذن قل فتأدية العصب النصف فالأذن من ذلك وفي رواية أربع
لا يجوز في الأضاحي العوراء البين عورها والمر بضة البين مرضها
والعرجاء البين ضلعها والكسيرة التي لا تنقي أي العجفاء وفي رواية
ينهي أن تضحي بأعصب القرن والأذن ونهي عن المصفرة والمستأصلة
والنجقاء والمشيمة والكسيرة وكذلك لا تجزئ الهتاء وهي التي
ذهبت ثنابها من أصلها ولا العصاء وهي ما انكسر خلاف قرنها
ولا العصباء وهي ما ذهب أكثر أظفارها وقربها وتصدق منها ويأكل
ويذبح والذبح في المصلى أفضل ولا يأخذ من له أخصيته من شعرة
وظفيرة بعد دخول عشر ذي الحجة حتى يضحي وقيل لو أخذ قبل
الذبح كركامة تنزيهه وقيل لا يكره **فصل** وبين نحر الأبل
قائمة معقولة يد ها اليسرى فيطعن بها بالحربة في الوراء ثلثة
بين أصل العنق والصدر وبين ذبح البقر والغنم على حينها إلا
موجهة إلى القبلة ويسمى حين يحرك يده بالفعل ويكبر ويقول
الله محمد منك وإليك فان اقتصر على التسمية اجزأه وأول
وقت الذبح لأخصيته وهدي تطوع ونذر ودر مرتعة وقران
من بعد صلوة العيد وقيل من بعد أسبق صلوة العيد بالبلد
لمن صلى ومن بعد قدره لمن لم يصل فلا تجزئ قبل ذلك
ويستمر وقت الذبح نهارا وليلا إلى آخر أيام التشريق وقيل إلى
آخر ثلثة أيام التشريق فان فات الوقت قضى الواجب وسقط التطوع

ومن له الأكل من هدي التطوع من أخصيته ولا يأكل من هدي
واجب ولو كان إيجابه بنذرا أو تمين ويجوز الأكل من دم اللثة
والقران ويجب على المضي أن يتصدق بأقل ما يقع عليه
اسم اللحم فان أكلها كلها ضمن أقل ما يقع عليه اسم اللحم
ويستبرئ تلك الفقير لا أطعامه والسنة أن يأكل من أخصيته
بثلثها ويهدي ثلثها ويتصدق بثلثها ويجزئ بيع شئ من أخصيته
وجلد ها ولا يعطى الجزاء باجرت منها شيئا وله إعطاء صدقة
وهديّة وقال إمامنا أحمد بن حنبل إذا دخل الفرح حرم على من
يضحي أو يضحي عنه أخذ شئ من شعرة أو ظفيرة أو بشرته إلى الذبح
ويزول التحريم بذبح الأول لمن يضحي بالكثير من واحد ولا يمنع عليه
النساء والطيب وبين الحلق بعد **فصل** في العقيقة
مستحبة وقيل سنة مؤكدة وقيل واجبة في حق الأب ولو
معوا عن الفلام شأنان وعن الجارية سنة ولا تجزئ بدنة
ولا بقرة الكاملة فلا تجزئ فيها الاشتراك والسنة ذبحها يوم السابع
ولا دته فان فات فبعدها وقيل فان فات في اليوم السابع
ففي أربعة عشر فان فات ففي إحدى وعشرين ولا تقترأ الأسابيع
بعد ذلك بل يفعل في كل وقت وكرة لطفه أي لطف المولد
وان لطف اسم بزعفران فلا بأس وقال ابن القيم سنة ويذبحها
أعضاء ولا يكسر عظامها ولطفها أفضل من إخراج لحومها نيا فطخ بماء ولح

ثم يطعم منها لآلئها والساكنين والجهنم (هكذا في كتب الخبائث ولم
نجد له دليلا في عدم كسر العظام واستجوابا في تدفن عظامه في
محل ولا تكرر ويخلص اللحم) ومن الأذان في اذن المولود اليقظ ذكره كان
اذا نشأ حين يولد ولا إقامة في اذنه اليسرى وان يحنك بتمرّة بان
بان تمضغ وسيد لك بهاد اخل فيه ويفتح فيه حتى ينزل الى جوفه
منها شيئا ومن ان يخلق براس الغلام المولود في اليوم السابع من ولادته
فان لم يمس في السابع فبعدة ويتصدق بوزنه ذهباً وفضة
ولا يخلق براس الجارية ويسمى المولود فيه والتسمية للاب فلا يسميه
غيره مع وجوده وبين ان يحسن اسمه واحب اليه اسماء الى الله تعالى
عبد الله وعبد الرحمن وكل ما اضيف الى اسماء الحسنى كبدا
الرحيم وعبد القادر وتكون التسمية بالثمن من اسم واحد ولا يقتصر
على الواحد اولى وتقوم التسمية بعبد غير الله كمسجد النبي وعبد
الدار وعبد المسيح وعبد الكعبة وكذا التسمية بغلام على
وغلام حين وقيل تكون التسمية بغلام على وغلام حين بقوله عليه السلام
زليقل غلامي وقتاني وتكره التسمية بحرب ويسار ومبارك ومفلح
وخير وسور وبركة ونعمة ونجى وبراح وكذا ما فيه تركية كالنقي
والزكي والنقي والبار ومرة وامثاله لا يسماء للملائكة واسماء الانبياء
وقيل تكره الجمع بين الكنية يابى القاسم بين اسمه صلعم وقيل
الكرامة كانت في حياته صلعم وتكون الت بوفاته وتكره التكنية

باب عيسى فان عيسى لا اب له وقيل لا تكره التسمية
باسماء الكفار كفرعون وهامان وقارون وشيطان واليس ونمرود
وسنداد وابنه جهل وباسماء الصفاة الطفلة كيزيد والوليد وعقبة
وامثالهم وان اتفق وقت حقيقة واضحية اجزأت احد منهما عن
الآخر وقيل لا تجزى ورجح الاول شيخنا ابن القيم بشرط ان ينوي عنهما كما لو صلى كعبتين ينوي
بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة وكما لو ذبح المذبح والقارن سناة
يوم النحر اجزأ عن دم المقتة وعن الاضحية وكما لو صلى بعد الطواف
فرضا او سنة مكتوبة وقع عنه وعن ركعتي الطواف والله اعلم
فصل في الضيافة يجب على من وجد ما يقرب به من نزل
من الضيوف ان يفعل ذلك وحد الضيافة كما مر الى ثلاثة ايام
وما كان وراء ذلك فصدقة ولا يحل للضيف ان يثوى عند
حتى يخرجه واذا لم يفعل القادر على الضيافة ما يجب عليه كان
للضيف ان ياخذ من ماله بقدر قراء ويجرم اكل طعام الغير بغير
اذنه ومن ذلك حلب ماشيته واخذ ثمرته ونزعها لا يجوز الا باذنه
الا ان يكون محتاجا الى ذلك فليناد صاحب الابل والبقر والشاء او الحائط فان
اجابه ولا يشراب ولياكي غير متخذ خبث ولا يجوز الرمي على الاشجار كما مر

كتاب الخطر والاباحة

قد بينا كثيرا من الابواب في الكتاب في الكتب السابقة فلا نعيد ما

انما نذكر ههنا ما عرفت كراهة **فصل** فيما يتعلق باللبس
 العورة واجب في اللباس والمخلاة ومريان الفورية في كتاب الصلوة ولا يلبس
 الرجل المخالص من الحرير والعقد الا جماع على حصة لبسه للرجال
 وقال عياض حكى عن قوم اباحتهم قال ابو داود انه لابس الحرير عشرون
 نفسا من الصباغة والرايح التبريد كالحققة شيئا الشوكاني في
 النبل ويرخص في موضع اصبع او اصبعين او ثلاث او اربع من اعلام
 الحرير وكذلك يرخص لاجل الحكمة والحرب ويجوز لبس الكتان والقطن
 والصوف والخز وان كانت نفيسة قل في الدرس لا يلبس الرجل الخالص
 من الحرير اذا كان فوق ارج اصابع الا للشد اوى ولا يفتشه وكذلك
 صحح الراغب تحريما فتراشه على النساء وخالفه الذوى في ذلك وحكى
 ابن الرفعة عن بعض العلماء انه لا يعقد النكاح بحضور المحاسن
 على الحرير وروى عن ابن عباس وبنس انه يجوز اختراش الحرير واليه
 ذهب الحنفية وكفى ذلك لا يلبس الرجل المصبوغ بالصفر ولا ثوب
 شهرة ولا ما يختص بالنساء ولا ثوب ما يختص بالرجال لان النبي صلى
 الله عليه وسلم انتشرها وانتشبهين ويجرم على الرجال التحلي بالذهب والفضة
 وهن يجوز للنساء التحلي بالذهب ام لا فيه قولان والاصح الجواز وروى
 عن النبي التخنم في ساراه وفي يمينه والكل واسع ولا يخنم في البابية
 والوسطى ويجوز في غيرهما قل صاحب الدر من الاثنا عشر صاحبها
 الى حنيفة لبس الحرير في الحرب ويجوز قد اربع اصابع عند الثلاث

كاعلام الثوب وظاهر المذهب عدم جمع للتفرق ولو في حمامة وكذا
 المنسوج بذهب يحل اذا كان هذا المقدار ولا لا ولا لباس ^{بغير}
 لادى ما ج للرجال اى الناموسية (صمري) وتكره التكره كذا القلنسوة
 ولو تحت العمامة ذكره بعضهم الجبة المكفوفة بالحرير والاصح عدم الكراهة
 لما حققه العيني لثبوت لبسها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي السباح العلف
 من الحرير لا يضرم مطلقا سواء كان صغيرا او كبيرا او اختلف في الكيس الذي
 يتعلق وكذلك في عصا الجراحة به ويجوز للرجل تزئين بيته بالديباج
 والتجمل باواني الذهب والفضة رقت هذا مما لا يجوز عند اهل الحديث
 كما هو في القنينة يحسن للفقهاء لف عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة
 رقت الاخرى في الثوب ممنوع لكل احد فقيرا او غير فقير كما يدل عليه
 الحديث وفيه لا لباس بشد خمار اسود على عينييه من ابريسم لعذر
 كالمرد ونحوه وفي التاتار خانيه لا لباس بازر اعد الديباج والذهب
 وفيها عن مختصر الطحاوى لا يحكر لا علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب
 ويجل تومس الحرير واذا شدة النوم عليه وقاله الشافعي ومالك حرام هو
 الصحيح رقت علم مذهب الى حنيفة يجوز الجلوس على الكرسي المكفوفة بالحرير
 واما جعله وقار او شعار الدار اى افا انه يكره بالاجماع والجلوس على الفضة حرام بالاجماع
 رقت هذا الا جماع مما لا يعتد به فان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز اللعب
 بالفضة للرجال كيف شاؤوا ويجل لبس ماسد الا ابريسم والحمة غير لا و
 حل عكس في الحرب فقط وان خلطت اللحمه بابريسم وغيره فالاعتبار للباس

ويكره ما كان ظاهرة فز او خط منه خز وخط منه قز وكره لبس
 المعصفر والمزعفر (اي الاحمر والاصفر) للرجال ولا يكره للنساء ولا لبس
 بسائر الالوان (ولو احمر من غير المعصفر او اصفر من غير المزعفر) وكره
 بعضهم لبس الاحمر للرجال مطلقا واستحب بعضهم ولا يشد منه
 المتحرك بذهب بل بفضة وجوزهما محمد بن سفيان له اتخاذ الانف
 من الذهب لان الفضة تنته وكره لباس الصبي ذهابا او حرايا ولا
 يكره حفظ الخرقه للوضوء وللخياط ولا التيميم فيه بربط باصبح او خاف
 لتذكر الشئ والحاصل ان يحل ما فعل تجبر اكره وما فعل الحاجة لا
 والتيميم المكره ولا ما كان بغير العربية فلا لباس يشد التمام او القلما
 على الاغناق ويجرم على الرجال مدد الا زار الى ما يجاوز الكعبين
 والا يجب ان تكون الا زار الى نصف الساق فان سترحت من غير قصد
 فلا لباس **فصل** في النظر والمس والتقبيل تقديم بيان تنورة
 الرجل والمرأة فلا تنقيد لا قل صاحب الدر ينظر الرجل من الرجل
 ومن غلام بلغ حد الشهوة ولو امر وصبيح الوجه سوى ما بين سرة
 الى ركبتة او عندنا سوى ما تحت السرة وفوق الركبة وقيل يجوز النظر
 الى الفخذ ايضا ومن عرسه امته الحلال له وطيرها الى كل عضو
 منها ومن حرمته الى الراس والوجه والصد والساق والعضد
 ان امن شهوته وشهوتها لا الى الظهر والبطن والفخذ خلافا للشافعي
 وحكم امه غيره كذلك فينظر اليها كحرمه وما حل نظر الرجل

الاجنبية فلا يحل من وجهها وكفيها ولربما بيع النبي صلعم النساء
 بس ابيدي والاسف على فقراء هذا الزمان الضالين المضلين
 حيث يبيعون ايدي النساء المريدات بل ينظرون اليهن كالنظر الى
 محارمهم ولا يجنب من المرشدين وحل هذه الاضلال صين قال
 صاحب الدر هذا في الشابة اما العجوز التي لا تشقى فلا لباس بصانقها
 ومس يدها اذا من الشهوة (قلت لا دليل على هذا) ومنه جازا للمس
 جاز سفره بها ويحلو اذا امن عليه وعليها والا فلا قلت كلام القولين
 دليل عليه) وفي الاشباة الخلو بالاجنبية حرام الاجل حرمه مديونة
 هربت ودخلت حرمة او كانت عجوزا شهواء او مجائل والخلوة بالمحرم
 مباحة الا الاخت رضاعا والصورة الشابة (قلت لا دليل على الاستثناء)
 وفي الشر نبلاية لا يكلم الاجنبية الا عجز اعطست او سلمت فيشتتها
 ويرد السلام عليها والا فلا دليل على منع الكلام مع الاجنبية وقد قال
 الله تعالى واذا سالتوهن متاعا فاسئلهن من وراء حجاب وقال فلا تخضعن
 بالقول وكلمت سيدتنا فاطمة ابابكر وكلمت عائشة ناسا كثيرا وكلمها
 وله مس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف شهوته وامة بلغت حد الشهوة
 لا تقرب على البيع في ان اراد واحد وينظر من الاجنبية ولو كافر الى وجهها
 وكفيها وقيل الى القدم والذراع ايضا اذا اجرت نفسها للخدم والخبز
 (فالوجه والكفان ليستان بمرتبة كذا القدم عند اكثر) وعبد لها
 كلاجنبى معها (قلت عمدنا كالحرم لها) فان خاف الشهوة امتنع نظره

الى وجهها ايضا الا النظر والمس لحاجة كفاض وشاهد يحكم وينبذ عليها
وكذا امر بيد نكاحها ولو عن شهوة او مر يد شرعها او مد لها ايها
فينظر الطبيب الى موضع مرضها بقدر الضرورة وكذا يجوز النظر اليه
ونحنان والا حسن تقليد النساء استدراى النساء لان نظرها الجنى الى الجنس
اخف وفي القسمة يجوز كشف العورة للحمامي (قلت هذا باطل وصح)
المقنية محطى ولا يجوز النظر الى امر وصبيح الوجه بشهوة ولا الخلوة
معها ان لم يامن الشهوة ولا مسه ولا تقبيل وتنظر المرأة المسلمة
من المرأة كالرجل من الرجل وقيل كالرجل الحرة من المرأة (اصح زواجه)
على نساء الهند حيث يكشف عوراتهن للنساء ولا يستحيين ويتنظر المرأة
من الرجل كنظر الرجل من الرجل ان امنت شهوتها والذميمة من المسلمة
كالرجل اذ جنى فلا يصح فلا تنظر الى بدن المسلمة غير لوجهه والذميمة
رقت والذميمة من الرجل كالمرأة المسلمة الاجنبية كما مر في يجوز النظر إليها
غير الوجه والكتفين اما الذميمة والكافرات اللاهت تتبرجن في زماراتهن
في الاسواق والطرق كاشفات رؤسهن وصدورهن وظهورهن و
شد يهن وبطنهن وسوقهن بل الخاذهن فان وقع النظر اليهن بختة
فلا جناح على الناظر وينبغي ان ينض بصره ولا ينظر ثانيا مرة بالقصد وكل
عضو لا يجوز النظر اليه قبل الا تفصل لا يجوز بعدة ولو بعد الموت
ووصل الشعر خرام وكذا الوشم والوشم ونعت الشعر من الوجه ثمانية
لحن الله الواسلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشمة والمستوشمة

والناصية والمنهضة والجوب والحنث والنصي والوطى في النظر الى الاجنبية
في الفعل فلا يشر كون يد خلون على النساء وجاز عن له عن امته
بغير اذنها وعن الحرة باذنها وكرة تقبيل الرجل من الرجل او يد او شيئا
منه وكذا تقبيل المرأة المرأاة عند لقاء او وداع وهذا الوعد شهوة
واما على وجه البر والحب فجاز اذا امن الشهوة كتقبيل وجه نفيه او عابد
او درع او تقبيل يده او رجله وكذا ايكرا معانفته في انرا واحد
(اعني لو يكن عليهما قميص او رداء) خلا قالابي يوسف فانه حرام
ولو كان عليه قميص او رداء او جبة (او شروان او انكر كه) جاز لمكرامه
بالاجماع وفي الحقائق لو القبلة على وجه المبررة دون الشهوة جاز لا تقا
في المصافحة فانها مأمونة وقت اللقاء بيد واحد او بكليتا يديه
اما المصافحة بيد صلوة الفجر او صلوة العصر او بعد صلوة الجمعة والعشاء
فلا اصل لها بل بدعة مكروهة وقيل بدعة حسنة كما ذكر
النووي في الاذكار اما المعانقة فلا حرج الا من قدم من سفر ويجوز
تقبيل الرجل ابنة او بنته وكبير او كبيرة على المحدث او بين العيينين
لان هذا قبلة شفقة ولا باس بها كقبلة التظليل ولا يجوز للرجل
مضاجعة الرجل في ثوب واحد وان كان كل واحد منهما في
جانب من الفراش واذا بلغ الهوى او الصبوة عشرين يجب التفرق
بينهما وبين اخيه واخته وامه واسيله في المضجع والعلام اذا سابع
حد الشهوة فهو كالفعل وعن ابي حنيفة لصاحب الحمام ان ينظر الى

(قلت قد عرفت فساد هذا القول من قبل وجهه الختان قلت هذا الوجه باطله فان الختان ضروري ما يستلزم الحماي وقبيل في ختان الكبير اذا حكمه ان يخن نفسه فقل والا لم يفعل الا ان يمكنه النكاح من ختانه او شراء جارية خاتمة فان لم يتحمل اذية الختان لكبره او ضعفه فلا باس به تركه قلت لا باس للختان ان ينظر الى عورة الختونه فيختنه ولو كان كبير الا ان الختنة من شعائر الاسلام فلا يترك الا اذا التزم كل الاذية ويجاف هلاكه وكيف في الختنة قطع اكثر الفتحة والا ولى قطع كلها ولا باس بتقبيل يد الرجل العالم او المرأة المتشرع او السلطان العادل او الحاكم المتدين على سبيل التبرك وكذا تقبيل راسه ولا رخصة فيه لغيره وفي المحيط ان لتعظيم اسلامه وكرامته جاز وان لينيل الدنيا كراهة ولو طلب من عالم او راسه ان يمسكه من قدمه ليقبله اجابه وقيل لا يرضى فيه كما يكره تقبيل المرأة فخر اخرى اخذها عند اللقاء او الوداع وما يفعله الجهال من تقبيل يد نفسه بعد المصافحة التي غير مكره ولا رخصة فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكره اجماعا وكذا ما ينقلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء والعظماء والسياسين فخر لا منه يشبه عبادة الوثن والفعل والراضي به اشعثان فان كان على وجه العبادة والتعظيم كفر وان على وجه التحية لا وما راس اشماره فكما الكبيرة وكذا سجدة التحية لغير الله كبيرة من الكبائر

وسجدة العبادة والتعظيم اذ يكره وشوك اما تقبيل الصنم او الوثن او شيء مما يعبد الا المشركون فكفر مطلقا وكذا الاختناء والركوع علىه ولو كان على وجه التحية وتقبيل القبور بدل غير مكرهه وكذا الطواف بالقبور تحيد القبور كفر وان كان على وجه التحية لانه من شعائر عبادة القبور ولو سجد لصاحب القبور من بني او ولي ان كان على وجه التحية ياتر وان كان على وجه العبادة والتعظيم كفر **فصل** في البيع كراهية البيع العذر لا يرجع الا في خالصته ولا يكره بيع السرقين اى التبريل وصح بيعها مخلوطة بتراب او رما وغلب عليها كما صح الاتفاق بمخلوطها وخالصها بالقاءها في البساتين والزرروع وجاز اخذ دين على كافر من ثمن خمر بخلاف دين على مسلم لبطان بيعه الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز منه خلافا لهما (قلت اهل الحديث متفقون لصاحبيه في البطلان) وعلى هذا الوفاء مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم لا يجل ورشته في الاشياء الحرمية تنتقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم ربه وفي المجتبى مات وكسبه حرام فالمدبرات حلال شرعا لا تاخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة (قلت هو مذنب اهل الحديث) ويجاز تحلية المصحف وتشيرته ونقطة اى اظهار اعرابه وبه يحصل الرفق جدا خصوصا للجمع وفي القسنية لا باس بكتابة اسمي السور وعد الا في علامات الوقف ونحوها في بدعة حسنة قلت قد سألني رجل عن كتابة الهندسة

وسط كل آية فقلت لا بأس بها فتأسسا على التفسير والاحكام وفيها لا
 بأس بكوا غدا اخبار ونحوها في مصنف وتفسير وفقه وتكرار في كتب
 نجوم واداب قلت لا ادري ما المراد بالاخبار ان اراد بها الاحاديث فلا يجوز
 ان تستعمل قرطيسها في الغلف والدفنة وان اراد كتب القمار سيج
 والنقص ودرنيوز بيني من فلا بأس لو جعلت في كتب نجوم واداب ايضا
 ولا ادري ايضا ما اراد بكتب النجوم ان اراد بها الكتب التي فيها
 اسما النجوم وذكر الابراج والاوراق فلا بأس ان تجعل لها غلف وورقات
 وتحفظ لا تمنع في سفر البحار والقمار وان اراد بكتب النجوم الكتب
 التي فيها ذكر تسخير الكواكب وكيفية معرفة الغيبات والمستقبلات
 بحر كذا واجتماعها رفقها في قابلة للاختلاف والاحراق فضلا عن ان
 تجعل لها غلف وجلود وتضع في كتابها ريبا وكذا لا تصغير مصنف
 وكتابتها بقلم ودقيق يعني تنزيها ولا يجوز ان يثني في كاذب حديث او
 تفسير او فقه نعم يجوز في كتب الطب والخلق والاداب القصص
 والاخبار وجاز دخول الذي مسجد امطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه
 محمد والشافعي واحمد في المسجد الحرام قلت عند اصحاب الحديث
 يجوز دخول المسجد باذن المسلمين ولا يجوز بغيا وذهنهم وجاز عبادته
 بالجماع وفي عيادة الجرحى فolan وجاز عيادة فاسق على الاصح لا يمسلم
 والعيادة من حقوق المسلمين وجاز اخفاء البهايم قلت عند
 اربابنا اهل الحديث منهي عنه حتى الهرة والكلب واما اخفاء

الادعي فحرام (والاشيف على سلاطين هذا الزمان حيث جعلوا الخصيان
 على مجاورة المسجد الحرام وسد انه قبر نبيه عليه السلام ويامر من غلظ
 الرجال ويصنون به ولا يتهون عنه ولا يقررون من يفعل هذا) وخفاء
 البهايم ايضا مشروطة بالمنفعة والافحام ويجوز انزاء الحيوان على الخيل
 كوكسه قلت وعندنا منهي عنه ويجوز الحقة للشد اوى ولولم جل
 بطاهر لا ينجس وكذلك اكل تد اوى لا يجوز الا بطاهر لا ينجس جوزه
 في النهاية محرم اذا اخذ به طبيب مسلم حافظ ان فيه شفاء ولعين
 مباحا يقوم مقامه وكذلك جاز اسامة بن جندب بالخمر وجاز شربه عند
 شد العطش ينوف الهلاك وجاز رزق القاق من بيت المال
 لو بيت المال حلال لجمع عجن ولا لمجل ولو غني في الاصح هذا اذا كان
 بلا شرط ولو بة كالاجرة فحرام قلت في زماننا هذا اخراين السلاطين
 ملائمة باموال الحرام والظلم والروايات النجس والمسكرات ولا يقبل
 احد القضاء لا بعوض فالمختار في زماننا هذا اجاز الاشتراط كما ذكرنا
 في باب الاذان من صحة الاستيثار عليه ولكن ايش ينفع هذا الاختيار
 اذا كانت اموال بيت المال اكثرها مستفاد من الحرام وفوق هذا
 ان القضاء هم فساد الناس بل كفارهم ومع الفسق لا حظ لهم
 من العلم منهم ورجال لا يعرفون الفقه تقليدا ولا تحقيقا وفوق هذا
 كله هم مأمورون بالقضاء على خلاف قواعد الشرع قانا لله وانا
 اليه راجعون ظلمات بعضها فوق بعض واذا كان الحال على

هذا المثل فلا القضاء حلال ولا رزق القاض بل حرام فوق حرام
 وجاز شراعه لا يبد للصغير منه ويبيعه لاخ وعودام وملتقط
 وعونه حجرهم وجاز اجارته لانه فقط لو في حجره او كذا الملتقط
 على اتمه وكذا العمة عند ابي يوسف ولو اجر الصغير نفسه لم يجز
 الا اذا فرغ العمل المتضمنه نفعا فيجب السعي وبيع اجارته اب وجد وقاض
 ولو بدون اجر المثل وجاز بيع عصير عنب من يعلم انه يتخذ لا
 خرا او عند فلاح الجوز بخلاف بيع امرء من يلوط وبيع سلاح من اهل الفتنة
 فانه لا يجوز اتفاقا وجاز حل خر ذمي بنفسه او دابته باجر وجاز اجارة
 بيت بسواد الكوفة اي قراها ليتخذ بيت ناس او كنيسة او بيعة او يباع
 منه الخرا انما خص سواد الكوفة لان اكثر اهلها كانوا كفارا
 فيستفاد منه انه لا تصح اجارته بيت لذلك الامر في بلد الاسلام
 وجاز بيع بناء بيت مكتبة وارضها بلا كراهة وكذا الاجارة لها وكره
 ابو حنيفة وجاز قيد العبد تخرا عن التمرد والابق وقبول هدية
 تاجر اما ذو ثامن جهة سيد لا واجابة دعوته واستقارة دابته
 وكره كسوته واهداؤه النقدين واستخذام الخصى وقيل لا يكره
 الاستخذام بل يكره دخوله على النساء اذا بلغ خمس عشرة سنة وكره
 اقراض بقال وغيره دراهم لياخذ منه متفرقا ماشاء والاصح
 انه لا يكره لو لم يشترط حل العقد فان اودعته فلا يكره وكذا
 لو شرط فلا يكره قبل الاقراض شرا قرضه وكره اللعب بالبرد والشرط

واباحه الشافعي والريوسف (ينبسط ان لا يكون فيه القمار ولا المداومة
 ولا يحصل به الخلل في العبادات واداء الحقوق ولا فيحرم اللعب به اتفاقا)
 ذكره كل لهوا لا ثلاثة ملاعبة احلها وتاديبه بفرسه ومناضلة لقوسه
 (هذا في الزمن السابق واما في زماننا هذا) فالمناضلة بالناديق والاقا
 ورميها على الاهداف وتدخل في النهي للمباح المضارعة والنسابقة
 واستعمال الملاحة كلها بل تقول ان تاديب الرجل لفرسه ومناضلة ببناديق
 والواظية واجبة ضرورية لكي يستعد لبقائه لا لاعداءه وكره جعل الغل
 في عنق العبد وكره قوله في الدعاء اللهم بعقل الغريم عن شرك
 وعن ابي يوسف لا يابس به (قلت قول ابي يوسف هو المختار لوروده في
 الحديث اللهم في اسالك بمعاقد الغريم عن شرك وشدة دابن الجوزي
 في الحكم بوضعه حيث ان اهل الحديث متفقون على كون ذات الله
 تعالى على عرشه فائش القباحة في هذا الدعاء نعم لو كرهه الجمهور للنكر
 لعلو الله تعالى على عرشه فلا عجب والغرضقة لعرشه لا له سبحانه
 فلا يريد ان عزته تعالى قدسية يفهم من هذا الدعاء واحد وثلاثون وفي
 التاتار خانية عن ابي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعوا الله الابن (قلت هذا
 منقوض بالافور اللهم في اسالك بمحمد نبيك وموسى نبيك ولا بلس التوسل
 عندنا سواء كان بلا موات او بالاحياء وقيل لا يجوز التوسل بالاموات وقد
 سيدنا عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم يقول ابي حنيفة لا ينبغي ان يعقد
 عليه) وكذا لا يصل احد على احد بلا تقاليد الا على النبي صلى الله عليه

عن
 ابي الشرف
 في الهداية

وهذا
 في الهداية

فلا يقول الموصول على فلان نعم يجوز ان يقول صل على النبي صلعم و
 على الله واحبا ابدا على فلان قلت هذا ايضا منقوض بالاثور الموصول على
 ال بن ابي اوفى وكما لا قوله بحق رسلك وانبيائك وادلياءك لانه لا حق
 للخلق على الله تعالى رقلت هذا ايضا منقوض بقوله تعالى وكان حق علينا
 نصر المؤمنين وورود في الاحاديث المتقدمة كان حقا على الله
 ان يبد خلا الجنة فحق لا يجب عليه سبحانه بايجاب غيره شي وهو
 قد كتب على نفسه الرحمة ويكتب ما شاء سبحانه هو الله العزيز الحكيم
 وورود في الحديث اللهم اني اسئلك بحق اسمائين عليك ولو قال
 لا يخرج بحق الله او بالله ان تفعل كذا الا يلزمه ذلك وان كان
 الاولي فلو في المختارات قال ابن المبارك سأل لوجه الله او بحق الله
 يعجزني ان لا يعطيه شيئا لانه عظم ما حق الله وحق ما عظم الله
 وفيها قرأ القرآن ولا يعمل بموجبه كما نحن كلنا في هذا الزمان نقرأ
 القرآن ولا نعمل عليه يرجنا الله ويغفر لنا يثاب على قرأته كمن يصلي و
 يصوم وهل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء قيل نعم والصحيح انه
 لا يكره مطلقا بل يكره في غير ما ورد فيه الجهر عن الشارع والجهر المرفط
 مذموم في الاذكار كلها غير الاذان وكره احتكار قوت البشر والبهار
 في بلد يضرب اهله فان لم يضرب لم يكره ومثله تلحق الجلب ويجب ان يامر القاضى
 او الحاكم ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع عزه بما يراى
 ارادعاله وباع عليه طعامه اتفاقا وفي السراج لو خاف الامام

على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين جبا و فرق عليهم فاذا
 وجد واسعة رد وامثله ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك
 تناوله بلا حرمه ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه ومجلبه من بلد آخر
 خلافة لا يوجب وعند محمد ان كان يجلب منه عادة كره وهو المختار
 ولا يصير الحاكم لان الله هو السمر القابض الباسط الرزق الا اذا اقتضى
 الامر باب من القيمة نقد يا فاحشا فيصير بيشوراة اهل الراس
 وقال مالك على اولى التسعير عام الف درهم رقلت ان في التسعير شغل
 عظيما ولذا استخ عنده الشارع الحكيم اذ ربما تكسر به قلوب التجار
 والمجالبين فيتركون التجار لا يخطوا وهما وموت الناس جوعا وفي
 الاختيار شعر اذا سمر وخاف البايع ضرب الامام ونقص لا يجلب المشتري
 وحيلته ان يقول للبغى ما يجب ولو اصاب على سمر الخبز والصود ووزن
 فاتصا رجع للمشتري بالنقصان في الخبز لا الصود لشهرة معرفة عادة
 بخلاف الصود وعندنا يرجع في الشيشين ويجب على الحاكم ان يختار
 او ان المبلد ومقادير الشيا وبغير من يتخس فيهما من التجار و
 اسباب الامواق ويكره امساك المعامات ولو في برجهان كان
 يضرب بالناس بنظر وجلب والاحتياط ان يتصدق بها شعيرتها
 ان لم يجز من ربهما او رغب له فان كان يطيرها فوق السطح مطالعا
 على عورات المسلمين ويكسر من جاجات الناس برمية تلك الحرامات
 عن روضه اشد المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها المحتسب واما اقتناء

الحصامات للاحتيائين فباح كثر اء عصافير ليعتقها ان قال من اخذها
فهي له ولا يخرج من ملكه باعناؤه وقيل بكرة لانه تصيح للمال وفي
الاختيارات سبب دابته وقال في من اخذها لم ياخذها من اخذها
وجازى ركب الثور وخياله والكراب على الحير بلا جهد وضرب او
ظلم لئلا يابى اشده من ظلم الله وظلم الناس اشده من ظلم المسلم
ويجوز على الحاكم ان يكف الناس عن الظلم على الدواب والحمل عليها
فوق طاقتها وكثرة الكراب على الفيل وكذلك شدة الحجر العجلات
والكارات كما هو المعروف في زماننا قيل لا كرامة في شدةها
للمرغامل الناس بذلك وعموم المبالوى ويستحب قلة خطا في يوم
الجمعة ويكوف بعد الصلوة افضل رقت عندة قبل الصلوة افضل
واستحبوا ان يسجد اربعة المني الى الخضرة ثم يمشى الى الابهة
ويختمه بانها ماله المني وكذلك يفعل في اصابع الرجل قال المناظر
انه يفعل كيف شاء ولم يثبت في كيفيته شيئا ولا في تعيين يوم له
عن النبي صلى الله عليه و ذكر صاحب الدر في هذا الباب حديثا موصوعا
عن النبي صلى الله عليه و من فلة معرفته بالاحاديث ويستحب حلق
عائته وتنظيف بدنه باغتسال في كل اسبوع مرة والا ففضل يوم
الجمعة وجازى في كل خمسة عشر وكراه تركه وساء الامرين في
النجبة حلق الشارب مبدعة وقيل سنة والاولة قصر الشارب
سنة تيد وشفتاه واعفاء اللحية ولا يابس ينتف الشيب واخذ اطراف اللحية

ولا ينقصها من القبضة ومن الخضاب بالصفرة وكراه التوضيب
بالسواد وقيل لا يكره (وهو المختار) وفيه قطعت شعر رأسها اثنت
ولسنت وان باذن الزوج وكراه حلق الرأس من غير إذن الزوج او عمرته
لانه يجماء الخواارج والا ففضل ان يحفظ الشعر على رأسه ويشطه
ويبد منه وقيل الحلق جائز لا كراهة فيه ولو قل لم رجل علم الصلوة
او نحو لا يعلم الناس واخر ليعمل به فالاول افضل وقال بعض السلف
مذكرة الملعون خير من احياء ليلة وله الخروج لطلب العلم الشرعي
بلا إذن والديه ولو ملتحيا واذا كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس
بيد لا ادب لسانه فذلك كراهة بما فيه ليس لغيبة حق لو اخبر السلطان
بذلك امر جرم لا لا اشهر عليه وكذلك الشكرى عند القاضي وقوله
من عليه الحق انه كاذب او غار او حد اع ونحوه ليس بالسب الممتنع عنه
شرعا وسباب المؤمن فوق وقتاله كفر وكذلك الاشهر عليه لو ذكر مصادق
خفيه على وجه الاهتمام ولا يكون غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه
الغضب يريد السب ولو اغتاب اهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد
به كلام بل بعضهم وهو مجهول فتباح غيبة مجهول ومظاهر بقيق
ولصاحرة ولو سوء اعتقاد فخذ يرامنه وشكرى ظلامة الحاكم وكما تكون
الغيبة باللسان تكون بالفعل كالحاكم كان يمشي متعارجا وبالغضب
والكتابة وبالحركة وبالرمز بغفر العين والاشارة باليد وكل ما يفهم منه
القصد فهو داخل في الغيبة وحرام واذا تبلغ المغتاب يكفي من اغتلبه

عن
قائل ان غيبة
على ضمة
والا كراهة

والاشترط بيان كل ما اعتابه به ولا اعتفاه منه رقلت لا بد من
 الاعتفاه في الحالتين والظاهر انه لا يشترط بيان ما اعتابه به
 تفصيلا وكفى قوله اني اغتبتك يا اخي فاغفر لي (وصلة الرحم واجبة
 ولو كانت بسلام وحمية ومهدية ومعادنة ومجالسة ومكالمة ولطف
 واحسان ويزورهم غيا ليزيد حبال يزدرا اقر باء كل جمعة
 او شهر ولا يرد حاجتهم معها امكن لانه من القطيعة ويسلم
 على اهل الذمة ولو لم حاجة اليه والا كره وان سلم كافر عليه فيقول
 في جوابه وعليكم فقط رقلت في عصرونا اكثر الحكام نصارى وكثير من المسلمين
 اجراؤهم ويخد من نعمهم فان لم يسلموا عليهم غضبون فالاولى لهم
 حينئذ ان يقولوا لفظ سلام فقط (صاحب سلام) ويريدون السلامه للمسلمين
 ولا خواهم) وفي الحديث تقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف
 فهذا التعميم للمسلمين ولا يسلم ابتداء على كافر وكذا اعلى فاق
 معن قالوا وسلم على الذي يجمل بكفر ولو قال نجوسي يا استار تجملا
 كفر لان تجملا الكافر كفر ولو قال لذي اطل الله بقاءك من نومي
 بقلبي لعله يسلم او يؤمن الجزية ذليلا فلا باس ولو قال دعاه له
 وطلب الخيرة بكفر او يا شرم ويحم كتابه دام اقباله لسلامين الكفا
 وعظمائهم بل يكتب لهم اصلح الله اود فقده الحق او لا سلام و
 كذلك لا يكتب للبستة دام فيوضه او دامت بركاته بل يكتب
 هذا لا الله الحق ويرفعه للخير والصلاح ونحوه ولا يجب رد سلام السائل

ولا من يسلم وقت الخطبة او حالة الاستخاء والاولى ان يجيب باشارة
 اليد واذا اتى دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل
 يسلم او لا ثم يتكلم رقلت الاولى عندنا ان يسلم جهر او هو خارج ويقول
 ايدخل فلان ويسمي نفسه فان قيل نعم يدخل ويسلم ثانيا
 ثم يتكلم واذا سأل عنه من هو فيذكر اسمه ولا يقول انا انا كما هو عادة
 الجاهلين قالوا لو كان في فضاء فيسلم او لا ولو قال السلام عليك يا يزيد
 لم يسقط الفرض برده غيره ولو قال يا فلان واسأل لمين سقط ولو سلم
 على جماعة فرد واحد منهم سقط الفرض عن الباقيين والا فنيا غون
 كلهم ولو سلم على جماعة واجابت الجماعة الاخرى فلا تسقط عن الجماعة
 الاولى وشروط الرد وجواب العطاس اسماءه فلو اصم يريه ثم يركب شفعية
 ويسقط عين الباقيين برده حتى يعقل ويسقط برده المجنون في رد الشابة
 والصبي والمجنون قولان والظاهر عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ
 الواحد والجمع وكذا الرد والاولى بلفظ الجمع لان مع كل مؤمن ملائكة
 ولا يزيد على وبركاته ورسد السلام وتشميت العاطس اذا حمد الله فرض
 على الفور ويجب رد كتاب التحية كرسد السلام واذا بلغ سلاصا من احد فيقول
 عليك وعليه السلام ولو قال لاخر اقر اذ لنا السلام يجب عليه ذلك و
 يكره السلام على الفاسق او معلنا والا لا يكره على عاجز عن الرد
 حقيقة كالحمل او شرعا كصل وقاسم ومنهج ولو سلم لا يستحق الجواب
 ولو قال سلام عليكم مجرم اليه لا يجب الرد الا ان كان المسلم عاميالا يعين

العربية ولو دخل ولم يرا أحدا يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
ويكره إعطاء سائل المسجد إلا إذا لم يخطر رقاب الناس ويقول لمن ينشد
المضالفة في المسجد لا حمد لله عليك ولن يبيع ويشترى فيها إلا ربح الله
بخيار تلك ويكره الكلام في المسجد رأى من غير احتياج وضروسة والحق
أنه لا يكره إلا إذا جلس فيه للكلام وخلف الجنائزة وفي الخلوة وفي
حالة الجماع (والحق أنه لا يكره حالة الجماع سيما ما يزيد شهوته)
وفي المختار وعند التذكير والوعظ وقراءة القرآن فإظنك بالفناء
عند التذكير أو قراءة القرآن الذي يعمونه وجد أو العبد والتواجد
ليس بشئ ولا هو ما يؤثر من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم جميع
بل أحدثه الفقهاء المتأخرون وللعربية فضيلة على سائر اللسان وهو
لسان أهل الجنة من تعلمها أو علم غيره فهو ما جوس ولا يكره تطيين
المقبر وقيل لا بأس بالكتابة عليها كيلا يذهب الأثر ولا يمتحن ويكره
قنن الموت لغضب أو ضيق عيش أو شدة مرض أو خوف أو فزع في
الفتنة والمعصية فإن كان لابد فيقول اللهم احيني ما كانت الحياة
خييرا لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي ولا بأس بلبس الصبي اللولو
وكذا البالغ ويكره لباس الخنخال والسوار للصبي ولا بأس بثقب اذن
البتن ويكره ثقب اذن الصبي وهل يجوز من اغرام في آتف لمرأته ولا
نقل في ذلك شئ عن النبي صلى الله عليه وآله من أصحابه وقال الخطاوي لا بأس
بها إذا كان معر وثقل في بلد وكرهه بعض أصحابنا مع أنه لا وجه للمراعاة

والقياس على ثقب الأذن يقتضي الجواز وقد ثبت ثقب الأذن في
عهد النبي صلى الله عليه وآله حيث بلال هذا تلقى القرط وهذا تلقى الخاتم
أي صدقة في حجر بلال ويكره للذكر والكاتب بالعلم المتخذ
من الذهب والفضة أو من دوا لا كذا لا يروى عن ناله لا يكره بقوله
أودد أن من فضة ولا بأس بتقويم السلاح بذهب وفضة ولا بأس
بسرج أو لحام وشر من الذهب عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف جارية
لزيد قال بكره ذلك من زيد يبيعها لغيره وشراؤها وطبها بقول قول
أبي بكر الكبر راحة صدقة وإن أكبر راحة كذا لا يقبل قوله ولا يشرى
بغيره ولو لم يخبروا أن ذلك الشئ يغير فلا بأس بشراعه منه كما حل
وخرج من نرفت إليه وقالت النساء هي امرأة ثقي وحل نكاح من قال
طقتني زوجي وانقضت عدي وكنت أمة فلان اعتقني إن وقع في
قلبه صدقها قلت وخاصمته في أخبرت بامر محمل فان ثقتا ووقع
في قلبه صدقها فلا بأس يتزوجها وإن بامر مستكره ما لم يستفرها
ولو سأل أحد ما قول الشافعي يكتب جواب أبي حنيفة رقلت هذا انقض
ورفع عن الحق بل أمثل وحارعة نؤذ بالله من مثل هذا التفقه
الذي يعنى الرجل ويصم ولو سأل سائل ما قول رسول الله صلى الله عليه وآله في هذا
المسئلة فهل يجوز له أن يكتب جواب أبي حنيفة ماذا يقول هذا الفقيه
هذا الله تعالى الترجيع بالقرآن والأذن بالصوت الطيب طيب
إن لم يزد فيه الحروف ولو يتغن بالانغام والألحان والأكرار المستمرة

فان قال لما حسنت ان لسكوته فحسن وان بقراءته التي مراد فيها الخوف
 وقننى فغشى عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة ولاحد
 ثلثة حرام لقهر مسلم واذلاله واظهار علم وفضل ونيل دنيا او ما
 او جاله او قبول والتذكير على المنابر للوعظ والا تعاط سنة الانبياء
 والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة وفخر وجالا من خلا لثاليهم
 والنصارى وقراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة
 مكروه فان قرأ القراءة الشاذة المروية به من صحيح عليه السلام فلا
 بأس والكتب التي لا ينتفع بها محي عنها اسم الله وملائكته ورسوله
 ويحرق الباقي ولا بأس ان تلقى في ماء جار او تدفن في الارض والدفن
 احسن - اتقصص المكروه ان يحدد ثم بالاحاديث الموضوعه
 او الباطلة التي ليس لها اصل او بعضهم بما لا يتعظ به او يزيد ونقص
 في النقل اما التزمين بالعبارات اللطيفة المرققة وتشويخ قواعد
 القرآن والحديث ببيان نكاتها ودقايقها فحسن وكذلك يجوز بيان
 الاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال ولا يجوز ذكر الموضوع بحال
 الا ان يبين وضعه دافعة الوعظ ان لا يأس بالمعروف ولا ينهى عن المنكر
 بل يقتصر على القصص والحكايات فمثل هذا الاعظم ما هو واعظ
 بل هو قاص واخرج الصحابة رضي الله عنهم القصص من المسجد
 وحذروا الناس عن مجالستهم وسماح اقوالهم والوعاظ في زماننا
 اكثرهم قصاص جل وعظم ببيان كرامات الاولياء وخوارق العادات

التي تردھا العقول السليمة ولم تثبت بنقل صحيح متصل بل اكثرها كذب
 وافتراء اعاد الله من مثل هذا الوعظ فمحدثا للون ويضلون الناس
 والا فضل مشاركة اهل محله في اعطاء الناشية لكن في زماننا
 اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان اعطى فليعط من عجز
 وليس لذي الحق ان ياخذ من غير جنس حقه والدراسه والدليل
 جنس واحد وجوز الشافعي اخذ غير الجنس ايضا بقدر حقه وهو كذا
 رقلت هذا اذا ظلم رجل وغضب منه شيئا واخذ بالاولا على اهل
 الى الحكام اما اذا خانته فلا يجوز له ما ورد في الحديث لا تخن من خانك
 معلم للجب من الصبيان اثمان الحصير فجمعها تنرى بعضها واخذ
 بعضها الى ذلك لانه تليق من الآباء رقلت هذا غير صحيح ولا يجوز
 له اخذ ما فضل عن شراء الحصر الا باذن اهل بياء الصبيان ولا بأس
 بوطي المنكوحة بمعاينة الاممة دون عكسه رقلت هذا ايضا
 غير صحيح لان الاممة ترى عورة المنكوحة ومن يقول بجواز لا ولو
 وجد ما لا قيمة له لا بأس بالانتفاع به ولو له قيمة وهو غني ولم
 يجئ ربه الى ان تهرمه مدة التعريف فالصدق به اولى ولو اتفق
 على نفسه يجوز ويضمن له ربه اذا ابراء ولا تركب مسلمة على السرج
 اعني للتلهي والتفريح ولو الحاجة غزا او مقصد ديني او دنيوي
 لا بد لها منه فلا بأس به تقنى بالقران ولو يخرج بالحاجة
 من قدر هو صحيح في العربية استحسن وذكر الله من خلوع الفجر

الاطلوع الشمس افضل من قراءة القرآن رقلت لا دليل عليه وقراءة
القرآن من ذكر الله تعالى وتحتج القراءة عند الطلوع والغروب
رقلت لا وجه لتخصيص هذه الاوقات بالقراءة ولا بأس للإمام
عقيب الصلوة بقراءة آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة والاعظام افضل
رقلت بل قراءة آية الكرسي عقيب صلوة الغرض مندوب وورد
فيها الحديث انه من فعل هذا فلا يمنعه من دخول الجنة الا
الموت وقراءة الفاتحة جهرا بعد الصلوات للمهمات بدعة قال
استاذنا لكنها مستحبة رقلت لا دليل على الاستحباب وكل بدعة ضلالة
والرشوة لا تملك بالقبض ومن شفع لرجل الى حاكم وقضى حاجته فاهدى
الى الشافع يجوز له قبول الهدية بعد قضاء الحاجة رقلت لا يجوز
هذا ايضا عند اهل الحديث كما مر ولطلب الاجرة واشترطها
قبل قضاء الحاجة فهو حرام بالاتفاق واختلّفوا في قبول هدايا
المتلذذ والمريدين رقلت مر بيان من قبل ولا بأس ان يعطى
الحاكم شيئا للشعراء ولين يخاف لسانه ان راي فيه مصلحة ولو جمع
اهل الحلة شيئا لنفقة الامام فحسن وكذلك لنفقة المؤذن
ومن السمحت ما لو اخذ على كل مباح كالحج وكلاء وماء ومعادن رقلت
السلطين في زماننا لا يتركون شيئا للرعية حتى حطب الصحابة
وكلاءه وادحقهم يبيعون العذرة ولا يستحيون وما ياخذ غازي
وشاعر لشعره وسخره وحكواتي واصحاب معانز وقراء وقولهم كاهن

ومقامر وواشمة وامثالهم ولو قيل له يا خبيث ونحوه حاز له الرد في
كل شتيمة لا تجب الحد وتركه افضل (ولئن صدرتم فهو خير للصابرين)
ذكر لا قول الصائم المتطوع اذا سئل اصابكم حتى انظر فانها
نفاق او حق (بل يلزم ان يقول نعم ان تقبل الله عني) ومن له اطفال
ومال قليل لا يوصى بنفل ومن صلى او تصدق يراى به الناس
لا يثاب بها ولا يعاقب رقلت هذا في النوافل لان الرياء لا تدخل
في الفرائض وغزل الرجل على هيأة غزل المرأة يكره له ضرب رجة
على ترقى الصلوة ويكره للمراة سوز الرجل وسوزها له رقلت هذا ما
لا دليل عليه ولا يجب على الزوج تطليق الفاجرة لان النبي قال لمن شك
السيدة ان سر دجته لا تؤذي لا حس فامسكها ولا يجوز الوضوء من
حياض المعدة للشرب ويمنع من الوضوء منه وفيه والكذب مباح
لاحياء حقه ورفع الظلم عن نفسه والاصلاح بين المسلمين وتخليص اخيه
المسلم من هلاكة ويكره في الحمام تغيز الخادم ومن شام التنوير فيتنور
بنفسه ومن اعتاد المزور من الجامع او يملأ الاطفال فيه فهو مشر
رقلت تسليم القرآن والحديث ولو للاطفال مما لا يمنع في المسجد نعم يمنع
من الصياح ورفع الصوت فيه وجوز نقل الميت بعضهم مطلقا
وعن بعضهم منع ما فوق الميلين ويجوز للزوجة التمين باكل ما
يشبعها الا فوق الشبع وتعويد الحب ليس بشئ بل هو ممنوع رقلت
هذا امر سوم في زماننا من الدر او شاة الخادعين يكتبون له هذا

الحب والبغض والاهلاك وياكلون اموال الناس بالباطل
ويكره ان تشقى لاسمك حملها وجاهك يعضد او خوف هلاك وان
اسقطت ميتا فعلة عاقلة اكرم لارب غرة فان لم تكن لها عاقلة يوخذ
من مالها ويكره الكحل والتزين يوم عاشوراء ولا يابس بالمعتاد خلطاد و
دجوز بعضهم الكحل في يوم عاشوراء وينقلون فيه حديثا رقلت
هذا الحديث ليس بصحيح بل حكم عليه بالوضع وكل ما ورد في
فضل عاشوراء فهو ضعيف لا يحتج به والكحل والتزين في هذا اليوم
سيماء التواصب فينبغي ان يمتنع عنه نعم صوم عاشوراء مذكور
ويحوز ضرب عبيد الغير بامره لا ضرب الاحرار ولو امر ابوهم
ويحوز للعلم ضرب التلميذ ضرا خفيفا بالسيد لا بالخشبة للتأديب
ولا يضرب فوق ثلاث ويحوز ضرب الجاني بامر الناخذ العادل المشرك
واستماع القرآن افضل من قرأته واكثر اجر او ثوابا وثواب عبادات
الطفل له ولا يبره اجر التعليم رقلت هذا ليس بصحيح لان امره لا يبره
طفلهما وسالت عن النبي صلى الله عليه واله هذا اجمع قال نعم ولك اجر ويمكن
ان يكون الاجر له ولو الدية لان رحمة الله واسعة ودرس باقي
القرآن ادلة من صلوة التطوع ودرس العلم بقدر الضرورة
اقدام وادلة من الكل وقد كره العلماء والله اعلم ونحوه حين
اختتم الدرس للاعلام وكذلك قول الخارس لا اعلام الناس
وايقظهم لا اله الا الله وقول الداخل في المجلس يا الله للاعلام واثنا

من لا يقصد به ذكر الله تعالى واصول الحلال عشرة آلا والنجاة
بالصدق والامانة الثاني الاجارة الصحيحة مع تصح الموجب الثالث هدية
المومن المتقي الرابع الميراث من المال الحلال الخامس من زراعة الارض
الغير المملوكة لاجد السادس خمس مال الغنيمة اذا قسمت بالعدل السابع
صيد البر الثامن صيد البحر التاسع السواحل عند الضرورة الشدة
العاشر احياء الموات والله اعلم **كتاب احياء الموات**
الموات هي الارض الخراب الدراسة التي لم يخرج عليها ملك لا أحد
ولم يوجد فيها اثر عمارة وزرع او وجد فيها اثر ملك وعمارة كالحرب
التي ذهبت اثمارها واندرست اثارها ولم يعلم لها مالك فمن
احيا شيئا من ذلك ولو زما او بذاذن الامام ملكه بما فيه من معدن
جامد ظاهر كذهب وفضة وحديد ونحاس ورساس وباطن
كحل وزرنيخ وكبريت واخراج عليه الا ان كان ذميا فعليه الخراج
وما اسلم اهله عليه اذا احيا الذي فيه مواتا فكل مسلم ولا يدخل
ما فيه من معدن جار كنفت وقار وملح بل يكون الحق به رقلت هذا
مشكل في زماننا فانهم جعلوا الارض كلها ملكا لسلطين الوقت
ومن احيا ارضا مواتا في زماننا هذا فانهم لا يأخذون منه الخراج
الى سنين معلومة ثم يأخذون وهذا ظلم قد ابتلى به كل سلطان
حتى سلطان الاسلام ايضا ومن حفر بيا بالسابلة ليرتقى بها كالستارة
والتنجيم يحقرون البير لشربهم وشرب دوابهم فهاحق بما فيها

ما اقاموا بعد رحيلهم تكون سبيل المسلمين فان عادوا كاذبا
 احق بها من غيرهم ويجوز للامام ان يقطع من في انطاخه مصلحة
 شيئا من الارض الميتة او المعادن او المياه او العسل **فصل**
 ويحصل احياء الارض الموات اما بحائط منيع او خطيرة او اجراء ماء
 لا تزرع الا فيه او عرس شجر او حفرة يبراد نهر فيها فان اخذ موثا بان
 امار حوله اجمار او ترابا او شوكا او حائط غير منيع او حفرة غير المصيل
 ماءها او سقى شجر ابا حاكم يتون ونحوه او اصلحه ولم يركبه كالموت
 الارض او خندق حولها او اقطعه له الامام ليحييه فلم يحييه لم
 بذلك لكنه احق به من غيره وكذا اوارثه بعده فان اعطاه
 لاحد كان له وليس للامام اخذها منه ومن سبق الى مباح فهو
 كصيد وغنم ولؤلؤ ومرجان وحطب وثمر ومسك وعسل بخيل
 وطر فاء وتصب وكذا لك من سبق الى منبوء مرغبة عنه كعظم
 به شيء من الحجر رغبت عنه ونثاره في عرس ونحوه وما يتركه المصل
 من الزرع والملك مقصور فيه على القدر المأخوذ **فصل** قال
 الاضاف ليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن
 الظاهرة كالملح والحل والقار والنفط والآبار التي لم تملك بالاستنباط
 والسعي ويستغنى منها الناس وكذا لك لا يجوز له اقطاع الماء والكلاء
 والمحطب ونحوه فان اقطع لم يكن لاقطاع حكم بل المقطوع وخيرة سوا
 وحريها البئر ان يكون ذراعا من كل جانب وحريها العين خمسمائة

ذراع من كل جانب **فصل** في الشوب هو نصيب الماء لفة
 وشرعاً نوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب والشفقة شرب
 بن آدم والبهائم بالشفقة ولكل حقها في كل ماء لم يجر زبانا او حث
 وبكل سقى ارضه من بحر او نهر عظيم كدجلة والفرات وفي العرب
 وكنكا وحمدا واثك وكها كهر او كد او رمى في الهند ولكل شق نهر
 سقى ارضها منها او لنصب المرحى ان لم يضرب بالعامدة لا سقى دوابه
 ان خيف تخريب النهر لكثرة قناته ولا سقى ارضه وشجره وزرعه ونصب
 دواب ونحوها من نهر غيره لا قناته وبيرة الا باذنه وله سقى شجره ونحوه
 نزع في داره حلالا اليه بحر ارضه او ارضه وقيل لا الا باذنه والمحرز
 في كونه وصحبه لا ينتفع به الا باذن صاحبه ولو كانت البيرة والحوض
 والنهر في ملكي رجل فله ان يمنع مرئيه الشقة من الدخول في ملكه اذا
 كان يحيد ماء بقر به فان لم يجد يقال لصاحب الماء امان تخرج
 الماء اليه او تتركه لياخذ الماء بشرط ان لا يكسر ضفته لان له حينئذ
 حق الشقة لحد يث احمد المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار
 وحكم الكلاء حكم الماء فيقال للمالك امان تقطع وتدفع اليه
 والا تتركه لياخذ قدرا ما يريد ولو منع الماء وهو يحتاج على نفسه وذاته
 العطش كان له ان يقاتله بالسلاح وان كان محرزا في الاداني قاتله
 بغير السلاح كطعام عند المخصصة اذا كان فضل عن حاجته وكري
 نهر غير ملوك من بيت المال فان لم يكن شيء يجنب الناس على كثره

ان احتسبوا عنه دفعا للضرر وحسبى النهر المملوك على اهله ويجوز من
 ابل منه على ذلك ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من اعلا
 فان جاوز ارض رجل منهم برئ وقالوا عليهم كرى به من ادله الى
 اخرها الحصص كما يستودون في استحقاق الشفعة ولا كرى على اهل
 الشفعة وتصح دعوى الشرب بغير ارض واذا كان لرجل ارض والاخر
 فيها غمر واراد رب الارض ان لا يجرى النهر في ارضه لم يكن له
 ذلك ويترك على حاله وان لم يكن في يد ولا لو يكن جاريا فيها فغلبه
 البيان بهذا النهر له وانه قد كان له مجرا لا في هذا النهر تسقى ارضه
 وعلى هذا المصوب في غمر ارضه على سطح او الميزاب او الممشى كل ذلك في
 د ارضه لا يحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب ثم بين قوم اختصوا
 في الشرب فهو بينهم على قدر ارضه هم بخلاف اختلافهم في
 الطريق فانهم يستودون في ملك من قبة بلا اعتبار سعة الدار وضيقها
 وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يشق منه غمر او ينصب عليه
 رحي او دالية او جسر او يوسع فمجر النهر او يقسم بالايام وقد كانت
 القسمة بالكوى او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له منه شرب
 بلا رضاهم ولهم نقضه بعد الاجازة ولو رشتهم من بعد هم
 وليس للاحد على سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه
 رقلت هذا ليس يصح لان النبي صلى الله عليه وآله للزبير امسك الماد حتى يرجع
 الى الجدر كطريق مشتركى ارض واحد هو ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى

ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتوحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا
 كان ساكن الدار بين واحد حيث لا يمنع لان المارة لا تشترط دوابورث
 الشرب ويوصى بالانتفاع به ولا بيع الشرب ولا يوجب ولا يتصدق به
 ولا يصلح بدل خلع وصلح عن درهم دهر بكاح وان صحت هذه القود
 لان الشرب لا يملك بسبب ما حق لومات وعليه دين له بيع الشرب
 بلا ارض فان لم يكن له ارض قيل يجمع الماء في كل فونة يبيع الماء
 الى ان ينقضي دينه وقيل ينظر الامام الى ارض لا تشرب لها فيضمه
 اليها فيبيعهها برضاء بها فينظر بقيمة الارض بلا شرب وبقيمتها معه
 فيصوت تفاوت ما بين حالدين الميث رقلت عند نا اصحاب الحديث
 يصح بيع الشرب وبعته فلا يحتاج الى مثل هذه التطويلات التي
 ربما لا تنيس ولا يضمن من ملأ ارضه ماء فخرت ارضه جارة
 او غرقت اذا سقاها سقيا معتادا ولا يضمن ذلك اذا سقى في
 غير فونته ويضمن من سقى ارضه من شرب غيره بغير اذنه خلافا للاختلاف
 فان تكرر ذلك منه غمر بالضرب والجس ايضا

كتاب الرهن

هو لغة الثبوت والمعلوم وشرعا وثقة دين بعين يمكن اخذها او قبضه
 منها او من ثمنها ولا يصح بدون ايجاب وقبول او ما يدل عليهما كالمعاط
 يصح بشرط خمسة الاول كونه منجزا والثاني كونه مع الحق او يبدله

والثالث كون الرهن من يصح بيعه فالرابع كون الرهن ملكه او
ما ذواله من رهنه والخامس كونه معلوما جنسه وقد مره وصفته
وما لا يصح بيعه كالخمر وام الولد والمجهول والرهن والابن لا يصح رهنه
الا الثمرة قبل بدو صلاحها والزروع قبل اشتداد ارجحها والعقن
دون رحمها المحرم والمرأه الرهن الرجوع في الرهن مالم يقبضه المرتهن
فان قبضه لزم ولم يصح نظيره فيه ببيع اوحبة او رهن بلا
اذن المرتهن الا بالعقن وعليه قيمته تكون رهنا مكانه وكسب الرهن
وغاؤه رهن كالاصل يباع معه في دقاء الدين وهو امانة بيد المرتهن
لا يضمنه الا بالتفريط ويقبل قوله بمبيته في تلذذ وسه له يفرط
وان تلف بعض الرهن بواقية رهن يجمع الحق ولا يفتك منه شيء
حتى يقضى الدين كله واذا حل اجل الدين وكان الرهن قد شرط للمرتهن
انه ان لم يات به محقه عند الحل فالرهن له لم يصح الشرط بل
يلزم به الى الراهن الوفاء او يا ذن للمرتهن في بيع الرهن اذ يبيعه الراهن
بنفسه ليوفيه حقه فان لم يفسد وعذر فان احرا به الحاكم
رقلت مفاد هذا انه لا يصح البيع بالوفاء وقد عرفت من قبل جوازها
في هذا الزمان **فصل** لا يعلق الرهن اسي لا يستحقه المرتهن
اذا لم يفكه الراهن في الوقت المشروط والمرتهن ركوب الرهن وله
حلبه واسترضاع امته بدل نفقته بلا اذن الراهن ولو كان حاضرا
وله الانتفاع به جازا باذن الراهن لكن يصير مضروبا عليه بالانتفاع

وسلم على هذا يجوز للمرتهن ان يسكن الدار الموهوبة باذن الراهن
وبلا اذنه ايضا يجوز نفقته في صفاءها وتغييرها وتزويجها وموتة الرهن
واجرة مخزنه واجرة سادته من اباقة على مالكة وان انفق المرتهن
على الرهن بلا اذن الراهن مع قدرته على استئجاره فمبيع ولا
فيرجع على الراهن كلفه لومات ومن قبض العين لحظ نفسه كرهن
واجير ومستاجر ومشترو بايع وغاصب وملقط ومقترض ومضارب
وادعي الرد للمالك فانكره لم يقبل قوله الا بينة وكذا اصول ادعي ساد الوتية
او وكيل او وصي او دلال يجعل اذا عود الرهن وان كالدلال بلا جعل
فيقبل قوله بيمينه قال شيخنا ابن القيم المرتهن ينتفع بالرهن
وينفق عليه ويقدر براءة انتفاع بتقدير النفقة عما في تيسير الشارع
فشرع الشارع الحكم القويم بمصالح العبادات للمرتهن ان يشرب لبن الرهن
ويركب ظهيرة وعليه نفقته وهذا محض القياس لولع تائب المستر
الصحيحة فكيف اذا انت به السنة الصحيحة **فصل** لا يصح رهن المتأ
قل الاحناف الحيلة فيه ان يبيعه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف
ثم يفسخ البيع وفيه نظر لانه لما يجوز رهن المتاع فكيف يرهن
نصفه ولعله مفرع على القول الضعيف في الشيوع المكاري ولا
يصح رهن الخمر والمكاتب وام الولد واللاجان يرهن بدن عليه عبد المظلة
وصح رهن النقدين والمكيل والوزون ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل
الزوائد فاكلها فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين

كتاب الجنايات

جمع جنائية وهي القدي على البدن بما يوجب قصاصا ادمالا والقتل
ثلثة اقسام احدها العمد والعدوان ويختص به القصاص او الدية
فلورثة المقتول الاختيار بين القصاص او الدية او عفو القصاص
مما نال والعفو مما نال افضل فان اختار الدية ابتداء تعينت فلو
قتلوه بعد ذلك فتلوا به وان عفو مطلقا ولم يقتيد والقصاص
ولا دية فلم يلدية والعمد ان يقصد الحيا من يعله ادميا معصرا
فيقتله بما يغلب على الظن موته به وله صور متعددة احدى
ان يجرحه بالهتاج او سلاح كسكين وشوكة وعظم وسيف وجنبية
وخنجر ويبتدق من الرصاص وقوب وطنبجة ونحوها ولو كان الجرح
صغيرا كشرط حجام او في غير مقتل الثانية ان يضربه بمشقل
كالعصا الكبيرة او بما يغلب على الظن موته به كالحجر الكبير وما يوزن
من حديد مثل خنجر سيراو من او محراث او معول او صاقور او تحت
او حراة او قدوم من حديد ولو في غير مقتل الثالثة ان يلقيه
بزبية اسند او غمر او كلاب عاقرة الرابعة ان يرسل عليه الكلاب
النضارية المفترسة الخامسة ان يلقيه في بئر او ما يغير فيه او نار خردة
ولا يمكنه التخلص فيموت السادسة ان يلقيه من جبل او بناء عال
بحيث يغلب على الظن موت الساقط من السابعة ان يخنقه بيد او

ع
انما يقتل
او سبب
١٤

جل او يسد فيه وانفه ونحو ذلك الثامنة ان يحبس به ويمنع الطعام
والشراب فيموت جوعا او عطشا الز من يموت فيه الانسان غالبا
ولا يمكنه الفرار والخروج التاسعة ان يقيه او يحمله سما او دواء
مهلكا وهو لا يعلم به العاشرة ان يقتله بسحر يقتل منه غالبا
حادية عشران يشهد رجلان على شخص بقتل عمد فهذا حكمها
من صور قتل العمد وخالف فيه ابو حنيفة فجعل القتل بالثقل
والسرد والبار ونحوه شبه عمد ولم يوجب القصاص فيه وهذا قول
بجبر العقل السليم ويلفظه الطبع المستقيم والقانون العقلي يوجب
ما ذهبنا اليه فلو تعد جماعة قتل واحد قتلوا جميعا ان صلح فكل كل واحد
منهم للمقتل ولا يجب على الجميع مع العفو عن القصاص اكثر من دية واحدة
على الاصح وان جرح واحد منهم جرحا واحدا وجرح اخر مائة فهما
سواء في القصاص واذا امسك رجل وقتل اخر قتل القاتل
وحبس المسك حتى يموت ومن قطع او بطل ليخرج ما فيها من القيع
من مكلف بلا اذنه فمات او قطع او بطل من غير مكلف بلا اذن وليه
فمات فعليه القود الثانية شبه العمد وهو ان يقصد لا بجناية لا تقتل
غالبا ولم يجرحه بها كمن ضرب غيره بسوط او عصا او حجر صغير او كثر
او كثر او صفع في غير مقتل او القاتل في ماء قليل او سمحرا بما لا يقتل
غالبا فمات او صاح به اقل في حال غفلته فمات او صاح بصغير او معقو
على سطح فنقط فمات ففي ذلك كله الكفارة في مال حبان والدية

على عاقلة فان جرحه بها ولو كان الجرح صغيرا قتل به الثالث الخطأ
 دهوان يفعل ما يجوز له فعله من لاق او رمى صيد فيصيب آدميا
 معصوما لم يقصد به او انقلب وهو نائم على انسان فمات او ينطه
 مباح الدم مثلا طنه كافر احرى بما فاذا هو مسلم او ذمي او صيلا فتبين
 اذما معصوما مكن اراد قطع لحم او غيره مما له فعليه فسقطت منه
 السكين على انسان فقتلته او عمد القتل صغيرا او مجنون
 او كان يلعب بسيفه فاصاب انسانا فقتله او يلهو بسهمه فاصاب
 رجلا فقتله ففي ذلك كله الكفارة على القاتل والدية على
 عاقلة ومن قال لا انسان اقتلني او اجر حتى فقتله او جرحه لم يلزمه
 شيء وقيل يعزب ما يراه الحاكم وهو المختار وكذا الودع لغير مكلف
 انه قتل ولم يامر به بالقتل لا يلزمه شيء وقيل يعزب اذا ظن
 فساد نيته وهو المختار **باب** شروط القصاص في النفس وهي
 اربعة احدها تكليف القاتل فلا قصاص على صغير ولا على مجنون ومجنون
 بل الكفارة في ماله وما والدية على عاقلة ما الثاني تعقده المقتول
 ولو كان مستحقا منه بقتل لغيره فآلته فلا كفارة ولا دية على قاتل
 حر في امر متد او من ان محصن ولو انه مثلما الثالث المكا فآلته بان
 لا يفضل القاتل المقتول حال الجنائية بالاسلام ومثلا مسلم قتل
 ذميا فلا قصاص عليه او بالحرية او بالملك فلا يقتل المسلم ولو كان
 عبدا بالكفر ولو حر القولة لا يقتل مسلم بكافر وخالف في ذلك ابو حنيفة

نقل يقتل المسلم بالكافر الذي ولا يقتل الحر ولو ذميا بالعبد ولو
 كان العبد مسلما ولا يقتل المكاتب بعبده ولو كان ذرا حرا
 محرم له ويقتل الحر المسلم ولو ذكر ابا الحر المسلم ولو انثى والرفيق كذا
 يعني يقتل الرفيق المسلم ولو ذكر ابا الرفيق المسلم ولو انثى ويقتل الانثى
 بقتل من هو على منه فيقتل الكافر الحر بالمسلم الحر والذي كذا
 فيقتل الذمي الرفيق بالذمي الحر الرابع من شروط القصاص ان لا
 يكون المقتول ولد للقاتل وان سفل ولا بولد بنت وان سفلت فلا يقتل
 الاب وان علا بالولد ولا ولد الولد ولا تقتل الام وان علت بالولد ولا
 بولد الولد وان سفل ويورث القصاص على قدر الميراث ففي ورث
 القاتل شيئا من القصاص او ورث ولدا شيئا منه وان قل فلا قصاص
 وان كان ورثة المقتول بعضهم صغارا وبعضهم كبارا فينظر
 بلوغ الصغار لاستيفاء القصاص وقيل يجوز للكبار استيفاءه ويهدر
 ما سببه من الجنى عليه ومن قتل انسانا لا يعرف باسلام ولا حرية
 وادعى كفره او قتل شخصا في دار لا وادعى انه دخل داره لقتله
 اذا خذ ماله فقتله دفعوا عن نفسه وانكرولى المقتول ذلك فالقول
 قول الولي يمينه ووجب القصاص ماله ريات بينته تشهد به هو او
 وان رأى رجلا يرمي بامرأته فقتله وهو في ذلك الحال فلا قصاص
 عليه وان قتله بعد ان فرغ او قتله قبل ان يدخل بها فعليه القصاص
باب شروط استيفاء القصاص وهي ثلاثة احدها تكليف المستحق

فان كان صغيرا او مجنونا حبس المجاني الى تكليفه فان احتاج لنفقة
فلولى المجنون العفو الى الدية لا لولى الصغير ذالم يجز المجنون لنفقة
لم يكن لولى العفو على مال فان قتل الصبي والمجنون قاتل مورثتهما
او قطعاً قاطعهما من غير اذن من الجلالة سقط حقهما الآلة
اتفاق المستحقين على استيفائه فلا ينفر دبه بعضهم دون بعض
ويستظر قدوم الغائب وتكليف غير المكلف ومن مات من المستحقين
فوارثه كهمودان عفا بعضهم ولو كان زوجا زوجة او اقر
بعفو شرى كسقط القصاص الآلة ان يامن في استيفاء لا تقديده
الى الغير ولو لزم القصاص حاملا لم يقتل حتى تضع حملها ثم
ان وجد من يرصده قتلت والآلة حتى تضعه حولين ويجرم استيفاء
القصاص بالاحضرة السلطان او نائبه ويجوز الامام تغريم من اقتص
بغير حضوره او حضور نائبه ولا قودالا بالسيف وقيل يجوز بما
قتل القاتل ويجرم قطع طرفه بغير السكين ومن قطع طرف شخص ثم
قتله قبل براءة دخل قود طرفه في قتل نفسه وكفى القتل على الاصح
وقيل يجوز لو امرت المقتول ان يفعل به كما هو بالمقتول وان بطش
ولى المقتول بالجلالة يظن انه قتله فلم يكن قتله واداء اهلله حتى
برئ فان شاء لولى دفع اليه دية فعله الذي فعله به وقتله ولا تركه
يعنى لا يتعرض له **باب** شروط القصاص فيما دون النفس من اخذ
بغيره في النفس اخذ به فيما دونها ومن لا فلا وشروطه الربعة

أحد هالعمد المدوان فلا تقصاص في غيره الآلة في امكان الاحتفاء
بلا حيف وذلك بان يكون القطع من مفصل او ينتهي الى حد كما ان الآلة
وعومالان منه فلا تقصاص في جائفة ولا في قطع القصبة ولا في
كسر عظم غير سن وخرس او قطع بعض ساعد او قطع بعض عضد
او ساق او بعض ورسغ فان خالف فاقص بقدر حقه ولم يسر
دفع الموقع ولم يلزمه شيء الآلة المساء الآلة في الاسم كالعين بالعين
والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن فلا تقطع اليد بالرجل
وعكسه والمساء الآلة في الموضع فلا تقطع اليمين بالشمال، وعكس أربع
مراعاة الصحة والكمال فلا يتيقن كأملة الأصابع او كأملة الأظفار
بناقة تتها رخي الجلالة او لو يرض ولا تؤخذ عين حيوة بعين قائمة
ولا يصري بها ولا لسان ناطق بلسان اخرس ولا عضو صحيح بعضو شلل
من يمد ورجل واصبع ولا ذكر فخل بذكر خصى او عنين ويؤخذ ما من
صحيح بما من اشل ويشترط لجواز القصاص في الجروح استعادها الى عظم
كالوضحة والهاشمة والمنقلة والمامومة وسراية القصاص هدر
وسراية الجناية مضمونة ما العيقص ربها قبل براءة ولا يقض رايضا
ومن كانت بيد اليمنى مقطوعة فقطع بيد اخرى اليمنى لا يقتص منه
بل تجب الدية وهكذا في كل عضو **باب الدية** هي على العادلة
وهو العصابة دية الرجل المسلم مائة من الأبل او مائتا بقرة او الفأشاة
او الف دينار او اثنا عشر الف درهم او مائتا مثلة وتغلاظ دية العمد

وشبهه بان يكون الماشية من الابل في بطون اربعين منها اولادها ودية
 المرأة نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث
 وفي الثلث دما ومنه مثل دية الرجل وسأل رجل سعيد بن المسيب
 كم في اصبع المرأة قال عشر من الابل قال فكم في اصبعين قال عشرون
 قال فكم في ثلاث اصابع قال ثلاثون قال فكم في اربع قال عشرون
 من الابل وتجب الدية كاملة في العينين والشفتين واليدين
 والرجلين والبيضتين وفي الواحدة منها نصفها وكذلك في ثوب كاملة
 في الالف واللسان والذكر والصلب وارض المأمومة والجائفة
 ثلث دية المجني عليه وفي المنقاة عشر الدية ونصف عشرها
 وفي السائمة عشرة ودية في كل من نصف عشرها وكذلك في الموضحة
 وفي كل اصبع عشر من الابل وما عدا هذه السائمة فيكون ارش
 بمقدار نسبتها الى احدى اقربيها وفي الجنيين اذا خرج ميتا غرة عبد
 او امه اما اذا خرج حيا ثم نفيه الدية كاملة او القود وفي العبيد
 قيمته وارشه بحسبها **باب القسامة** صورته ان يوجب
 قتيلا وادعى عليه على رجل او على جماعة وعليهم لوث ظاهر والوث
 ما يلبس على القلب صدق المدعي بان وجد فيما بين قوم اعداء ولا
 يخالطهم غيره هو كقتيل خبير وجذ بينهم والعداوة بين الانصار وبين
 اهل خيبر كانت ظاهرة او اجتمع جماعة في ثبوت او صحى امر وقهر قوا
 عن قتيلا او وجد في ناحية قتيلا وشمر رجل مخضب بدية

او يشهد عدل واحد على ان فلا تانتد او قاله جماعة من العبيد و
 النحران جازا متفرقين بحيث يؤمن قواطعهم ونحو ذلك فيبد اربعين
 المدعى فيحلف خمسين يمينا ويستحق دعواه فان نكل المدعى عن اليمين
 ردت الى المدعى عليه فيحلف خمسين يمينا على نفى القتل ويجب بها
 الدية المخلطة فان لم يكن هناك لوث فالقول قول المدعى عليه
 بجميعه كما سائر الدعاوى ثم يحلف يمينا واحدا وخمسين يمينا واثنتين
 اصحهما الاول فان كان المدعون جماعة قسروا على ايمان عليهم
 على قدر موار يشعرون على اصح القولين ويجوز الكسر والقول الثاني يحلف
 ثلث واحد منهم خمسين يمينا وان كان المدعى عليهم جماعة وقسروا على عدد من
 على اصح القولين ان كان الدعى في الاطراف سواء كان اللوث او لم يكن
 فالقول قول المدعى عليه بجميعه هذا كله مذهب الشافعي واحمد و
 ابو حنيفة الى انه لا يبد اربعين المدعى بل يحلف المدعى عليه وقال اذا وجب قتيلا في
 محلة يختار الامام خمسين رجلا من اهلها يحلفهم على ان لا يقتلوا ولا يضروا فوالد قاتلهم ياخذ الدية
 من ارباب الخطة فان لم يعروا فمن سكانها كذا ذكر السيد في الروضة
 وقال الشوكاني اذا كان القاتل من جماعة محصورين ثبتت دعوى خمسون
 يمينا يختارهم ولى القتيلا والدية ان نكلوا عليهم وان حلفوا
 سقطت وان التمس الامر فالدية قود من بيت المال **فصل**
 في الكفارة لا كفارة في العمد المحض وتجب نكاحه في مال القاتل
 نفس محرمة ولو جنينا ويكفر الرقيق بالصوم فقط ويكفر الكافر بالعق

ويكفر غيرهما بعتق رقبة مؤمنة فان لم يجد يلزمه صيام شهرين متتابعين ولا اطعام هذا وتقدير الكفارة بتعدد القول ولا كفاة على من قتل من يباح قتله كزنا محصن ومرتب وكافح في دباغ وقصاص ودفع عن نفسه او ماله او عرضه

كتاب الوصايا

تصح الوصية من كل انسان عاقل لم يباين الموت ولو كان صبيا مريضا او سفيها فقتل بخمس مال من ترك خيرا هو المال الكثير عريضا وتكوى لفقير له ورثة وتباح له ان كافوا اغنياء وتجيب عليه من عليه حق بلا بينة وتحرم على من له وارث ان يشتر على الثلث وتحرم الوارث بشئ مطاعا فلو اوصى لوارث محض ورفقت سبعة اشياء لم ير ثمة والا اعتبار بكون من وصى او وصيه وارثا او لا عند الموت وبأنه ارادة الوارث بعد ذلك فان امتنع الوصي لم بعد موت الوصي من القول ومن الراد حكم عليه بالرذوق سقط حقه وان قبل ثمة ردت الوصية ولو يصح الراد وتدخل في ملكه من حين قبوله فاحدث من ثمة منفصل قبل ذلك فهو الورثة وتبطل الوصية بخمسة اشياء يرجع الوصي بقول او فعل سيدل عليه وبموت الوصي له قبل موت الوصي وبقتله للوصي وبرد الوصية وتبطل العين المعينة الوصي بها **باب** حكم الوصي له تصح الوصية بكل من يصح تملكه ولو مرثدا او مرييا او ملكا كمل وحيته

مع من يباين الموت

ويصون في علفها وتصح للساجد والقناطر ونحوها والله ولرسوله صلى الله عليه واله وسلم ونصرت هذه الوصية في المصالح العامة وان اوصى باحراق ثلث ماله صح وصرف في تجوير الكعبة وتزوير المساجد وبتغيرها وان اوصى بدفعه في الثواب صح وفي تكفين الموتى وان اوصى برميده في الماء صح وفي عمل سفن الجهاد والمركب الحربية البحرية ولا تصح الوصية للكنيسة اديت نارا او كتب التوراة او الانجيل او ملكا اديت ارجي ولا لمجهو كاحد هذين فلو وصى بثلث ماله لمن تصح الوصية ولن لا تصح كان الكل لمن تصح لكن لو وصى لحي وميت كان للحي النصف فقط **فصل** واذا اوصى لاهل بيته فلا اهل زقاة حال الوصية وان اوصى لجيرانه تناول اربعين دارا من كل جانب والصبي والصغير والغلام واليانع واليتيم من لم يبلغ والمميز من بلغ سبعا والطفل من دون سبع والمراهق من غالب البلوغ والشاب والفقير من البلوغ الى ثلاثين سنة والاكمل من الثلاثين الى الخمسين والشيخ من الخمسين الى السبعين شوبين ذلك هرم ولا يهرم والغريب من لا مزوج له من رجل او امرأة والسكبر من لم يتزوج ورجل ثيب وامرأة ثيبه اذا كانا قد تزوجا والثوبية زوال البكارة بالوطي ولو من غير زوج ولا مامل النساء اللاتي فارقهن اراداهن بموت او طلاق والرهط ما دون العشرة من الرجال خاصة **باب** احكام الوصية به تصح الوصية

حتى يلايحه بيده كالأنثى والشارد والطيور بالهواء والحمل بالبطن اللبن
بالضرع والمعدوم كما تحل أمته أبدا أو مدة معلومة أو بما
تحل شيئا أبدا أو مدة معلومة فان حصل شيء فيه الوصية
الأجل أو تمت فكونت بغيره في جميعها ما لا يملك الأمة للموت يوم وضعت وتقع بغير
مال لكل مباح النفع وهو لب صيد أو ما شئت أو زرع أو غيره غير المود
للمهية ذكرته متجسس لغير مسجد وتقع بالمنفعة المرفوعة كحد متعة واجرته وأوغرها
وتقع بالبهمة كغوب ويحلى ما يقع عليه كهم فان اختلف الأسماء بالعرف والحقيقة
غلبت الحقيقة فعلى هذا الشاة والبعير والثور اسم للذكر والأنثى
من صغير وكبير ويتناول لفظ الشاة الضان والحسان والحمل والحمار
والبغل والعبد اسم للذكر خاصة والحجر والأثان والساقية
والبقرة اسم للأنثى والفرس والريق اسم لما في النخلة اسم للأنثى
من الضان والكباش اسم للذكر الكبير منه والتميس اسم للذكر الكبير
من الغن والدابة عرفا اسم للذكر والأنثى من الخيل والبغال والحمير
باب الوصية إليه تقع وصية المسلم إلى كل مسلم مكلف
راشد عدل ولو ظاهرا أو باعيا أو أمرا أو أم ولد أو عتق الطفل
الوصية عليه ولو عاجزا أو يضم إليه قربة أمين معاون لا تزال يده
عن المال ولا تظلم عنه وهكذا إن كان قويا لم يحدث به ضعف
أو رقيقا أو مريضا لا يقبل إلا بأذن سيده وتقع من كافرا إلى كافرا
عدله في دينه ويثبت وجود هذه الصفات عند الوصية

والموت والوصية إليه أن يقبل وإن يعزل نفسه متى شاء وتقع
الوصية معلقة كما إذا بلغ أو حضرا أو شادا أو تاب من فسقه
أو أن مات زيدا فمرو ومكانه وتقع موقوفة كزيد وصبي سنة
شعره وليس للوصية أن يوصي إلا أن جعل له ذلك ولا نظر للمالك
مع الوصي الخاص إن كان كافرا **فصل** ولا تقع الوصية إلا للفقير
في شيء معلوم يملك الموصي فعليه كقضاء الدين وتفرغ الوصية
وردا الحقوق إلى أهلها والنظر في أمر غير مكلف وتزويج بوليها
ويقتضى الوصية مقامه في الأجير ولا تقع باستيفاء الدين مع
رسمه أو من يشاء من وصي في شيء لم يصح وصياؤه غيرا وإن دبر
بني الوصية من الدين في جهة لم يضمنه وظاهره لا ومع نسبة
أو رتبة مقابلة ابن عمي أو جد فمهر امرأت لم يربط فيه
مع غيبة الورثة وإذا قال له ضع ثلث مالي حيث شئت أو أعطه
أو تصدق به على من شئت لم يجز له أخذ ولا يجوز له إيصال
دفعة إلى أقارب الورثة ولا إلى غيره فثمة الوصية ومن مات بغيره
وغيرها ولا حاكم ولا وصي فكل مسلم مفضل تركته وبيع ما يملكها
يبيع القيمة الفساد وتجهيزها منها إن كانت ولا تجهيزها بخلافها
عند ولا له الرجوع بها عن ماله تركته حيث كانت فأن لم تكن
فعليه من تلزمه نفقته إن لم يترك شيئا إن نوى الرجوع أو كان
النفقة بطلت ولم يوجد منه ما يجهز به واستاذن إنسان حاكما

في تهميها فان له الرجوع على تركته حيث كانت او على من تلزمه
نفقته قال الشوكاني لا تصح الوصية في معصية وهي في
القرب من الثلث ويجب تقديم قضاء الديون ومن لم يترك
ما يقضه دينه قضاء السلطان من بيت المال انتقم واذا اجتمعت
الوصايا قدم الفرض وان اخرا الوصية وان تساوت قوة قدم
ما قدم اذا ضاق الثلث عنها وصهر كل ذي رحم محرم من عرسه
وختنة زوج كل ذي رحم محرم منه واهله زوجته ومن في
عياله غير مالم اليك والده اهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها
ويدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابيه الا قرب
والابعد وان اوصى لا قارب به او ذي قرابة اولد ذي ارحامه
اولد ذي انساب فهو لا قرب فالا قرب من كل ذي رحم محرم
ولا يدخل الوالدان فيه والولد والوارث ويكون للابنتين نصيبا
ولو اوصى لولد فلان فعلى للذكر والاشته سواء ولو رثته فلان فلان
مثل حظ الابنتين ولو اوصى بان يضرب على قبره فبالوصية
باطلة وليس للوصية بالخدمة والسكنى ان يوجر العبد والدار
ويجوز للوصية اكل والركوب بقدر الحاجة

كتاب الخنثى

هو ذو فرج وذكر او من عرى عن الاثنين فان بال من الذكر فملاهم

وان بال من الفرج فخنثى وان بال منهما فالحكم للاحق وان استويا
فشكل هذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحينه او وصل الى
امرأة او احتلم كما تحتلم الرجل فرجل وان ظهر له شدي او لبن
او حاض او حبلى او امكن وطيه فهو امرأة وان لم تظهر له علامة
اصلا او تعارضت العلامات فشكل فيؤخذ في امره بما هو
الاخو فيقف بين صف الرجال والنساء وتباعد المرأة تختنه من
ماله ويكره ان يختنه رجل او امرأة وان لم يكن له مال
فمن بيت المال ويكره له لبس الحرير والحل ولا يخلو به غير محرم
ولا يمسافر بغير محرم وان قال انا رجل او امرأة لا عبرة به وقيل
يعتبر ولومات قبل ظهور حاله يميز ولا يفضل ولا يخضع حال
كونه مراها فاعل ميت ذكر او انثى وندب تحية قبله
ويوضع الرجل لقرب الامام شرفه وشرف المرأة اذا صلى عليهم
ولم في الميراث اليقين ودققت الباقي لتظهر ذكره او انثى
فان مات قبل ظهوره او بلغ بلا امرأة واختلف ارثه اخذ نصف
ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وقال الاصناف يعطى لما قبل
النصيبين يعني اسوء الحالين وقال الاصفهانيون فلو مات ابوه
وترك معه ابنا واحدا له سهمان وللخنثى سهم ولو مات عن عمه
وولد اخيه وخنثى قدر انثى وكان المال كله للعم مسائل
شقي عرق مد من الخمر طاهر والجدي اذا غذى بلبن الخنزير

فهو في حكم المجلدة ولو وجد خرقاً فارة خلال خبز يحل أكله
ويخرج من الصلوة بمجرد التلفظ بالسلم ولو لم يقبل عليكم ولو نشب
الثوب المبلول على جل نجس يابس أو غسله رجلاً ومشي على أرض
نجسة أو نام على فراش نجس ففرق ولم يظهر أثره لا نجس ولو نسي
الزكوة إلا أنه سماه قرضاً جاز ومن لم حظ في بيت المال كالعلماء
إذا وجد ظفر عليه فلما أخذ ديامنة وإن كانت عند ودعية
ومات المودع بالكسر وليس له وارث فيصرفه في الصدقة إن
كان غنياً وإن كان معسراً ففلى نفسه ولا يبدل في خزينة ^{السلطان}
لأن مصاريفها في زمانها ليست على وجه شرعي ولو تلطح راسه شاة
بالدم فأحرق الرأس ونال عنه الدم فأتخذ منه مرقاة جاز والحرق
كالقفل ومن ههنا يعرف أن الخبز الذي خلط في عجينه الخمر
إذا طبخ واحترق الخمر حل ولو جعل السلطان الخراج لرب الأمراض
جاز وإن جعل له العتوة ولو عجز أصحاب الخراج عن زراعة الأرض
وإداء الخراج دفع الإمام الأمر إلى غيرهم ليعطوا الخراج فإن
لم يجد من يتأجرها باعها لقادر وأخذ الخراج الماضي من الثمن
ورداً الفضل لأمر بابها ولو اختلطت الغنم المذبوحة بالميتة فإن
كانت المذبوحة أكثر تحريمها وأكلها وإيماء الآخرس وكتابتها
كالبيان بخلاف مقتل اللسان ولو ابتلع الصائم بصاق فحبوبه
يقضى ولا يكفر وكذلك في غير محبوبه خلافاً للأحناف وضع الأمر في رءوسها

من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتهما فتور حكما ولو كان المنع
لينقلها إلى منزله فليست بأشقة ولو قالت لا أسكن مع أمي
فليس لها ذلك والعقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد
ما لم يبرهن المدعي وإذا استأجر القاض في حكم القاض الأول له
طلب شهوده أو حصل ولو وهبت نهرها لزوجها فماتت وطالبت ورثتها
بنهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج بلى في الصحة
فالقول قول الورثة يجوز ولو وكلها بطلاقها لا يملك عزها
ولو قال هذا رضيعتي شرعت بالخطأ وصدقته فله أن
يتزوجها ولو عصى يد انسان فزج يدها وقلمت من الباض فله أن
على الناسخ كما ورد في الحديث ولا شيء يكفره من أعضاء الشاة
وحسرت الأحناف سبعة الفرج والخصية والعددة والمثانة
والمرارة والذكر والدم المستفوح وأدخل الدم المستفوح فيها فهو
لأنه حرام بتص الآية وليس من الأعضاء ولو كانت الحشفة ظاهرة
بحيث أرى الإنسان ظنه مخوفاً فلا حاجة إلى الختان إن لم تقطع جلد
ذكره إلا بالتشديد والالام ولو ختن ولم تقطع الجبلدة كلها
ينظر فإن قطع أكثر من النصف كان ختانا وإن قطع النصف فأدنى
لا يعتد به والختان سنة وهو من شعائر الإسلام وخصائصه
ودقته غير معلوم وقيل سبع سنين وقيل عشر وقيل اتصال
اثنا عشر سنة وقيل العبرة بطاقته قال أبو حنيفة لا علم

بوقتة ولم ير دونهما شيء ويجوز فصد البهائم وكل علاج
فيه منقعة لها وجاز قتل ما يضر كالكلب العقور والهرق الصارة
فيذبحها ولا يضر بها ولا يحرقها ويستحب الترضيع للصغاية وكذا
من اختلف في نبوته كذكي القرنين ولقمان والترحم للتابعين
ومن تبعهم من الائمة الدين والسلف الصالحين ويجوز عكسه
والاعطاء باسم النيروز والمهر جاز لا يجوز وان قصد تعظيم كبر
ولا باس بلبس النقلا نس غير حرير وسند بلبس السواد وارسال
ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط ظهره وقيل الى شبر ويستحب
التجمل وياح الله الزينة والشباب العالوان يتقدم على الشيخ
الواصل ولو اختضب لاجل التزين للنساء والجوارى جاز ويكره ان
ياكل متكئا وفي كتب الاحناف انه يجوز ولو اخذته الزلزلة
في بيته ففر الى الفضاء لا ميكرة بل يستحب اذا خرج من بلدة بيها
طاعون فان علم ان كل شيء يقدر الله تعالى فلا باس بان
يخرج ويدخل وان كان عنده انه لو خرج بخاود دخل بئى
كره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج كذا في كتب الاحناف قلت
هذا اخير صحيح والفرار من الطاعون منهي عنه في الحديث وكذلك
الدخول في بلد الطاعون ولو كان في البلدة فقيه واحد و اراد
الخروج للغزو فليس له ذلك الا اذا هجر الكفار على بلدة الاسلام
فالجهاد يكون فرض عين على كل مسلم ومسلمة حتى العبيد والامماء

فيخرجون بغير اذن مولا هو ولو قضى المديون الدين الموحد قبل
الحلول او مات فحل بموته فاخذ من تركته لا ياخذ من المراجعة
التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام رقلت هذا ليس بضرور
وللدائن ان ياخذ بكل الثمن نعم ان اسقط شيئا منه فهو احسن والله اعلم بالصواب

كتاب الفرائض

هي مفصلة في الكتاب العزيز وهي ستة النصف والرابع والثلثان
والثلث والسدس فالنصف فرض خمسة فرض الزوج حيث لا فرع
وارث للزوجة وفرض البنت وحدها وفرض بنت الابن مع عدم
ولاد الصلب وفرض الاخوة الشقيقة مع عدم الفرع الوارث
وفرض الاخوة للاب مع عدم الاختفاء والرابع فرض اثنتين فرض
الزوج مع الفرع الوارث وفرض الزوجة فالكثر مع عدم الفرع والثلثان
فرض الزوجة فالكثر مع الفرع الوارث والثلثان فرض اربعة البنات
فالكثر وبني الابن فالكثر واخنتين الشقيقتين فالكثر واخنتين للاب
فالكثر والثلث فرض اثنتين فرض ولدي الام فالكثر يستوى فيه ذكرهم
وانثاهم وفرض الام ايضا حيث لا فرع وارث للبنت ولا جمع من
الاخوة والاخوات لكن لو كان هناك اب وام وزوج او زوجة
كان للام ثلث الباقي فالمسئلة مع الزوجة من اربعة ومع الزوج
من ستة وللأم في الصورة الاولى ثلث الباقي بعد فرض الزوجة وهو ا

وفي الثانية ثلث الباقي أي سون الكل بعد فرض الزوج أي ثلاثة
والسدس فرض سبعة فرض الأم مع الفرع الوارث ادم مع جميع
من الأمومة والأخوات وفرض الجدة فالكل إلى ثلاث فقط ان تساوين
مع عدم الأم وفرض ولد الأم الواحد وفرض بنت الابن فالكل مع
بنت الصلب وفرض الأخت للأب مع الأخت الشقيقة وفرض
الأب مع الفرع الوارث وفرض الجد كذلك إذا لم يكن لليت اب
فصل بيد أم من تركه الميت تجهيزه في وفق السنة
من غير تقييد ولا تنبذ بشرط تقدم ديونه التي لها مطالب
من جهة العباد ثم تقدم وصيته من ثلث ما بقي بعد تجهيزه وديونه
ثم يقسم الباقي بين ورثته ويحب الاستدراك في فرض المقدار
كما ذكرنا وما بقي فالعصبة والأخوات مع بنات عمه وبنت الأب
مع بنت السدس تكمل للثلثين وكذلك أخت الأب مع الأخت
لابوين وللجد أو الجدات السدس مع عدم الأم وهو للجد مع من
لا يسقطه ولا ميراث للأخوة والأخوات مطلقا مع لابن وابن الابن
أو الأب وفي ميراثهم مع الجد خلاف ذهب بعضهم إلى ان يسقط
الأخوة وذهب بعض إلى ان الجد يقاسم الأخوة وترث الأخوة مع البنات
الأخوة للأم ويسقط الأخ لأب مع الأخ لابوين ولو الأم حام يتوارثون
وهو أقدم من بيت المال فان تراحت الفرائض فالعول ولا يرث
ولد اللاعنة والزانية إلا من أمه وقرابته العكس ولا يرث المولود

ألا إذا استهل وميراث العتيق لمعتق ويسقط بالعصبات وله الباقي
بعد ذوى السهام ويحرم بيع الإلاء وصيته ولا وارث بين أهل ملتين
شتم ولا يرث القاتل من المقتول **فصل** في العصبات آل الرجال
كلهم عصبات كالابن والأب والجد والأخ وابنة العمد وابن
العم غير الزوج وولد الأم وذر الرحم وليس بذى فرض ولا عصبة
كأولاد البنات وأولاد بنات الابن وأولاد الأخوات وبنات الأخوة وبنات
الأعمام وولد الأم والعولام والعمات والأخوال والخالات وحده
دلت باب بين أمين كام أب الأم ومن أدنى بصف من هؤلاء كعمة
أمة وخالة الخالة من العم الأم وأبيه وعمه لأبيه وأبي الأم
وعمه وخاله ونحو ذلك ويورثون بتزويجهم منزلة من أولوا به وإن
زلى جماعة منهم وارث واستوت منزلتهم منه فنصيبه
هم بالسوية الذي كالاته ومن لا وارث له فماله لبيت المال
ثم إذا استأول من الله سبحانه حسن الحال في الحال وفي المال
تمت الكتاب بعون المالك أنوهاب بيد المؤلف عفا الله عنه
والمأمول من الناظرين العفو والسماحة
ومن ذا الذم ترخص سجايا كلهما
كفى المزعني لان تعد معايبه

وذلك سنة ثمان وعشرين وألف وثلاث مائة أربع شهر شعبان العظم
يوم الأربعاء وقت العصر اللهم اجعله مقبولا إلى يوم القيامة

صحت نامه جلد ثالث نزل الابرار

مصحح	سطر	غلط	مصحح	سطر	غلط	مصحح	سطر	غلط
المعتبر	٣	المعتبر	٣٧	٥	دارهوه	دارهوه	١٠	٨
السفيه	٤	السفيه	١٢	٥٠	الشهادة	الشهادة	١٠	٨
دما نيع	١٠	دما نيع	١٥	٢٤	يخبر	يخبر	١٠	٨
مقدرا	١٢	مقدرا	٢	٢٨	شهاد	شهاد	١٠	٨
يخبر	٥	يخبر	٤	٢	شهود دين	شهود دين	١٠	٨
تيل	١٣	تيل	١٢	٢٩	اسفلة	اسفلة	١٠	٨
بلسعه	١٩	بلسعه	١٤	٢	اشهدني	اشهدني	١٠	٨
كان نذا	٥	كان نذا	٢	٢٢	بلومة	بلومة	١٠	٨
صفعة	١٠	صفعة	١	٢٢	دكانه	دكانه	١٠	٨
القرع	١٣	القرع	٤	٢	سابقه	سابقه	١٠	٨
معنى	٤	معنى	١٨	٤	دكانهما	دكانهما	١٠	٨
البيع	٢	البيع	١٩	٨	فالة	فالة	١٠	٨
ردة	١٠	ردة	٢	٢٥	بينه	بينه	١٠	٨
اوام	١٦	اوام	٣	٢٦	لجبال	لجبال	١٠	٨
عند مو	٥	عند مو	١٠	٢	كأن	كأن	١٠	٨
عنه عن	١٣	عنه عن	١٣	٢	كل الاقراس	كل الاقراس	١٠	٨
الدير	٢	الدير	٢	٣٤	لما جلد	لما جلد	١٠	٨
ولذا	٢	ولذا	٨	٨	المشئ عليه	المشئ عليه	١٠	٨
ان الفضل	٣	ان الفضل	١٠	٥	اقض	اقض	١٠	٨
جهة	٤	جهة	١٢	٨	اقبال بالالف	اقبال بالالف	١٠	٨
اعطا نهم	١٢	اعطا نهم	١٤	٣٨	قيمتهم	قيمتهم	١٠	٨
اليسر	١	اليسر	١٨	٨	عقد	عقد	١٠	٨
التيسير	١	التيسير	٨	٢١	او حرم	او حرم	١٠	٨
بضيقة	١	بضيقة	١٢	٨	الدولة	الدولة	١٠	٨
ضيق	١١	ضيق	١	٢٢	عن الدين	عن الدين	١٠	٨
اشراط	١	اشراط	١٥	٨	بجهله	بجهله	١٠	٨
شقوق	٢	شقوق	١١	٢٣	لما لا قاة	لما لا قاة	١٠	٨
بخالف	٩	بخالف	١٢	٨	لغود	لغود	١٠	٨
الاخرس	١	الاخرس	١٤	٨	ادلاهم	ادلاهم	١٠	٨
اشنان	٨	اشنان	١٤	٨	صراجه	صراجه	١٠	٨
ردا تها	١٠	ردا تها	٢٢	٨	دكان	دكان	١٠	٨
لا تقبل	١٣	لا تقبل	٢	٨	وكة	وكة	١٠	٨
يجرح	٢٩	يجرح	٢٦	٨	يجرح	يجرح	١٠	٨

لرمعل و كذا	١	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	صار	٢	٣٨
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	بيل	١٥	٢٤
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	تجيب	٢	٢٩
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	الهدية	١٠	٨
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	لقله	٥	٥٠
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	خرافة	٤	٥١
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	عينا	١٠	٨
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	ولوصار	١٣	٥٢
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	والظرف	١٩	٥٣
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	لحل	١	٥٥
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	وامرول	٢	٥٦
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	وجص	٤	٥٧
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	الاستيعار	١٢	٥٨
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	كرامة	٨	٥٩
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	حزامه	٤	٦٠
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	لمشتر	١	٦١
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	المطل	١٠	٦٢
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	لما بعد	١٣	٦٣
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	وحرمة	١٤	٦٤
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	يتعلق بها	١٥	٦٥
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	غير شيل	١٥	٦٦
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	لما بعد	١٥	٦٧
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	بج	١١	٦٨
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	الارمن	٥	٦٩
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	ذها	١٢	٧٠
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	لعلام	١٨	٧١
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	خلفه	١٤	٧٢
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	سردية	٢	٧٣
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	ما زاد	١٢	٧٤
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	اختار	٢	٧٥
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	ضنيقة	٨	٧٦
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	مقود	٨	٧٧
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	مثليا	٥	٧٨
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	فصلات	١٣	٧٩
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	فالحيلة	١٨	٨٠
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	الاطعة	٤	٨١
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	مر يته	١٢	٨٢
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	الاولاج	١٥	٨٣
لرمعل و كذا	١٤	لرمعل و كذا	١٤	٨٨	عند النحر	١	٨٤

١٠٢	٨	ان يحل	ان يحل	١٢٥	٢	نصح	نصح
١٠٣	٤	القولس	القولس	١٠	١١	رصاص	رصاص
٩	٩	حوبة	حوبة	٧	١٩	يحقرن	يحقرن
٥	١١	الشرنبلاية	الشرنبلاية	١٢٤	٣	دكل	دكل
١٠٦	٣	يتحل	يتحل	١٢٩	١٤	واللدوام	واللدوام
٤	٦	"	"	١٣٠	١٣	الى الراهن	الى الراهن
١٠٤	٢	يعبده	يعبده	١٣٢	٤	للدية	للدية
٥	٣	القبر	القبر	١٣٤	٩	فلان	فلان
٥	٩	الباطين	الباطين	١٣٩	٩	كل واحد	كل واحد
٤	١٢	لصاحبيه	لصاحبيه	٥	٥	و ذرع	و ذرع
١٠٨	٤	والا وراوات	والا وراوات	"	١٠	ان كان	ان كان
٤	١٩	خضاء	خضاء	"	١٩	ولونينا	ولونينا
١٠٩	٤	ولم يد	ولم يد	١٣٠	١٤	وبرو	وبرو
٤	٨	اسانة	اسانة	١٣١	٣	وتغيرها	وتغيرها
٤	٩	او خوت	او خوت	٤	١٣	غالب	غالب
١١٠	١٣	هديته	هديته	١٣٢	٥	جوده	جوده
٤	١٣	ان تاجرا	ان تاجرا	٤	١٥	علاو	علاو
١١١	٤	لمقابلة	لمقابلة	١٣٣	١٠	لحين	لحين
١١٢	١٢	لا يغفر عليه	لا يغفر عليه	٤	٢	يحتله	يحتله
١١٣	٤	الاستعداد	الاستعداد	١٣٤	٣	تسليمه	تسليمه
١١	١٣	يختبرا	يختبرا	١٣٨	٤	الاثمة	الاثمة
١١٣	٣	فن اخذها	فن اخذها	١٥٠	٢	جميع	جميع
١١٤	٣	ضرب او	ضرب او	١٥١	٤	دخيل	دخيل
١١٥	٩	لفقية	لفقية	٥	٨	اولى	اولى
"	١١	او غادر	او غادر	"	١٠	ادلوا	ادلوا
"	٩	خداع	خداع	"	١١	افلى	افلى
"	١٩	اذا تبلغ	اذا تبلغ	"	١٤	نبلا	نبلا
١١٦	١٢	حينئذ	حينئذ	"	٩	الحالة وعم	الحالة وعم
"	١٣	بجوسى	بجوسى				
"	١٨	المبتدعة	المبتدعة				
"	١٩	يوقفه	يوقفه				
١١٤	١١	عين الباين	عين الباين				
١١٨	١٤	الخزام	الخزام				
١٢٠	١٢	تشريح	تشريح				
٤	١٤	قاص	قاص				
١٢٢	١٤	ما يؤخذ	ما يؤخذ				
١٢٣	٢	يعذر	يعذر				

تمت